

بسم الله الرحمن الرحيم

الزيادة في القرآن الكريم

إعداد

سهير إبراهيم أحمد سيف

المشرف

الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

اللغة العربية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

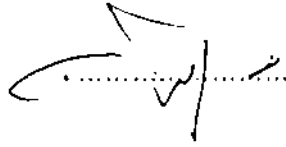
آب ٢٠٠٠

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ... ٨/٨/٢٠٠٠

التوقيع

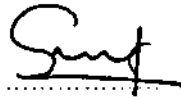
أعضاء لجنة المناقشة



الدكتور محمد حسن عواد رئيساً
أستاذ النحو العربي المشارك



الدكتور محمد بركات أبو علي عضواً
أستاذ البلاغة



الدكتور عبد الله عنبر عضواً
أستاذ النحو العربي المشارك



الدكتور عودة أبو عودة عضواً
أستاذ النحو العربي المساعد

إهداء

إلى زوجي ورفيق عمري هاشم
إلى قرّة عيني ومهجة قلبي علاء وريم وورنا
أهدي عملي هذا

شكر وامتنان

في نهاية المشوار لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل من وقف إلى جانبي في رحلتي العلمية من أجل إتمام هذه الأطروحة، وعلى رأسهم أساذي الدكتور محمد حسن عواد الذي تفضل بالإشراف على هذه الدراسة منذ اللحظة التي كانت فيها فكرة تجسدت عملاً وحقبة علمية، بفضل توجيهاته القيمة، وثقافته الواسعة. وكذلك لأساذتي الكرام: الدكتور محمد بركات أبو علي، والدكتور عودة أبو عودة، والدكتور عبد الله عنبر، الذين شرفوني بأن يكونوا أعضاء لجنة المناقشة، فأنعم بتوجيهاتهم وآرائهم الحكيمة، فتبني لي الطريق لإتمام العمل وإنجازه.

المحتويات

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٤ - ١	• المقدمة
١٤ - ٥	• التمهيد : العلاقة بين علم النحو وعلوم القرآن
١٥٨ - ١٥	• الباب الأول :
٢٥ - ١٥	- الفصل الأول : مفهوم الزيادة عند النحاة والبلاغيين والمفسرين
٤٦ - ٢٦	- الفصل الثاني : آراء النحاة في الزيادة ، ومواطن الخلاف بينهم وبين المفسرين
١٢٧ - ٤٧	- الفصل الثالث : الزوائد عند النحاة ومواقع زيادتها
١٥٨ - ١٢٨	- الفصل الرابع : حصر الزائد في القرآن الكريم
١٦٤ - ١٥٩	• الباب الثاني : أسباب القول بالزيادة عند النحاة والمفسرين
١٩٩ - ١٦٥	• الباب الثالث : الأثر البلاغي لدخول الزوائد في النص القرآني
٢٠٤ - ٢٠٠	• الخاتمة
٢١٣ - ٢٠٥	• ثبت المصادر والمراجع
٢١٥ - ٢١٤	• الملخص باللغة الإنجليزية

ملخص

تعالج هذه الأطروحة مسألة من مسائل النحو العربي التي دار حولها الدرس النحوي واستفاض، عند النحاة قديماً وحديثاً، تلك هي (الزيادة) . وقد خصصت النص السماوي الكريم بدراستي هذه، فجاءت تحت عنوان (الزيادة في القرآن الكريم) ، وإن كنت قد بحثت في الباب الأول منها الزيادة في اللغة العربية بشكل عام من حيث المفهوم لدى النحاة والمفسرين والبلاغيين، وآراء كل منهم في المسألة، ثم المواضيع التي ترد فيها الزيادة في اللغة بعامة، وفي القرآن الكريم بخاصة؛ إذ رأيت من الضروري بحثها في مجالها الواسع ثم الانطلاق إلى رحاب القرآن والنصوص في رياضه حتى تكمل الصورة وتضح، فتأتي متكاملة الأطراف غير مقطوعة .

وأعني بالزيادة ما ذهب إليه النحاة ، بأنها كلمات أطلق عليها مصطلح الزيادة؛ لأنه لا حاجة لها من حيث الإعراب، فإذا أسقطت بقي الكلام تاماً، وإنما يؤتى بها لتأكيد الكلام وتقويته . فالزائد يعني أن أصل المعنى حاصل بدونه دون التأكيد . إلا أن وجود تلك الكلمات يضيفي إلى العبارة معنى زائداً لا يوجد بإسقاطه . وأكثر الزوائد في اللغة حروف، ويقصدون بها حروف المعاني، إلا أن عدداً من النحاة والمفسرين ذهب إلى أن الأسماء والأفعال ترد زائدة أيضاً في بعض المواضع، وقد ورد في التنزيل ما يؤيد ذلك .

وقد تشعبت هذه الدراسة إلى ثلاث شعب: إحداهما اتجهت نحو الدرس النحوي، وهو الاتجاه الغالب والسمة العامة التي تبرز في دراستي، فوقفت عند آراء النحاة أستجلي آراءهم ومواقفهم إزاء هذه المسألة، لأجد أنهم استقرؤوا اللغة العربية الفصيحة فوجدوها ظاهرة أسلوبية تجلت واضحة في أساليب العربية الفصيحة بإزاء ظاهرة الحذف ، فهو أسلوب سليم تبدى واضحاً في اللغة، كما برز في التعبير القرآني باعتباره كتاباً عربياً نزل بلسان العرب وبلغتهم، بما فيها من مظاهر أسلوبية .

وثانيها: تطلعت نحو المفسرين القدماء والمحدثين، لأجد أن أغلبهم يؤيد وجود مثل هذه الظاهرة الأسلوبية في القرآن الكريم، وإن كانوا يتناولونها على حذر، فإذا استطاعوا بناء الكلام على الأصل وعدم وجود الزيادة فهو الأولى عندهم. وإن كان هناك من وقف موقفاً شديداً حازماً يرد هذا القول ويدفعه؛ لأن الزائد يعني اللغو الذي لا فائدة منه، والحشو الذي دخوله كخروجه، فكانوا حريماً على كل من ادعى ذلك.

وثالثها: توجهت نحو أهل البلاغة ممن بحث في الأسلوب القرآني وربط بين اللفظ والمعنى، فكل زيادة في اللفظ يتبعها زيادة في المعنى، وحاولوا تخرج كل زيادة في العبارة مخرجاً أسلوبياً له دلالاته المعنوية التي أضفت إلى النص العزيز فصاحة وإعجازاً، فكانت عندهم ظاهرة من ظواهر الإعجاز القرآني، وسراً من أسرار حسنه وقوة تأثيره.

توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الزيادة ظاهرة أسلوبية تجلّت واضحة في اللغة العربية بشكل عام، وبلغت التعبير القرآني بشكل خاص، الذي نزل بلسان القوم فلا يستبعد بروز أي ظاهرة لغوية فصيحة سائدة عند فصحاءهم، فإذا كنا نقرّ بالحذف أسلوبياً من أساليب الاختصار، فإن الزيادة أسلوب من أساليب التأكيد.

المقدمة

إن دارس اللغة العربية يجد نفسه أمام بحر زاخر وعميق، من حيث أنه لا يجد له قراراً، وكلما سار فيه وجد نفسه لم يزل في مبدئه، فمجال الدراسة اللغوية واسع لا نهاية له .

وحين نحاول دراسة لغة التعبير القرآني يزداد الأمر اتساعاً، إلا أنه يفتح للدارس آفاقاً جديدة، لأن الأمر يتشعب حينها ويتفرع، فلن ينحصر بين دفتي الكتاب العزيز وما دار حوله من دراسات قرآنية، ولن ينحصر كذلك بين رقاع أهل اللغة، بل سيكون له إطلالة على هذه وتلك .

المعجزة السماوية مجمع على إعجازها اللغوي، وقد أثبت ذلك القرآن الكريم نفسه بقوله جل وعلا: " قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا " (الإسراء ٨٨) . ومنذ نزوله حتى وقتنا الحاضر ما زالت الدراسات القرآنية قائمة لاستكشاف هذه الظاهرة المعجزة، لم يتوان جيل من الأجيال المتلاحقة من العلماء المسلمين وغير المسلمين عن دراستها؛ فقد أبرزها الطبري في دراساته العظيمة، والزخشري في كشافه الشهير، والبيضاوي في تفسيره، والباقلاني في كتابه " إعجاز القرآن " وغيرهم الكثير كابن الجوزية وابن خلدون

وقد وقف أهل النحو وأهل التفسير من بعض القضايا اللغوية المتعلقة بلغة القرآن الكريم مواقف مختلفة، كل حسب الزاوية التي ينظرون منها إلى تلك القضايا .

من هذه مسألة (الزيادة في القرآن الكريم) فقد أنكروها بعضهم لاعتقادهم أن في قبولها إقصاءً من شأن القرآن الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ومنهم من أيدها وأتى بأدلة من القرآن الكريم نفسه : " وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم " (إبراهيم ٤) وقوله : " وهذا لسان عربي مبين "

(النحل ١٠٣)، وكلام العرب من شعر ونثر؛ ليثبت على أنها ظاهرة لغوية جاءت على لسان العرب الأتقاح، فلا يستبعد ورودها في الكتاب العزيز.

وتأتي دراستي هذه للوقوف عند آراء الطرفين - الراض والمؤيد - والبحث في مسوغات كل منهما، والقاعدة التي ينطلقون منها .

ولما كانت (الزيادة) قضية خلافية، رأيت نفسي مندفعة للبحث فيها، والنوص في جوانبها علني أستطيع من خلال هذه الأطروحة الإجابة عن الأسئلة التالية التي من خلالها تبرز أهمية الموضوع :

- ١ . هل القول بوجود زيادة في النص القرآني يخدم قضية الإعجاز ؟
- ٢ . هل القول بالزيادة في القرآن الكريم يسيء للأسلوب الساموي ، أم هي ظاهرة أسلوبية جاءت على أساليب العربية السائدة ، لها دلالاتها البلاغية التي تضيء إلى النص جمالاً ؟
- ٣ . هل قواعد علم النحو كانت سبباً لهذا القول ؟ أي إن النحاة حاولوا إسقاط قواعدهم على النص القرآني ؟

٤ . هل هناك خلاف حقيقي بين أهل اللغة و النحو وأهل التفسير فيما يتعلق بهذه القضية ، أم هو

اختلاف في الاصطلاح فقط ؟

٥ . ما الكلمات الزائدة في العربية ، وما مواضع ورودها ؟ وكيف وردت في كتاب الله العزيز؟

٦ . ما المقياس الذي يعتمد عليه أهل النحو في إثبات الزائد في الكلام؟

وستكون هذه الدراسة دراسة نحوية في الدرجة الأولى منطلقاً من قواعد النحو العربي وأساسه،

وإن كانت ستعرج على ما ورد عند أهل التفسير والبلاغة من أجل تجلية الأمر وتوضيحه ، وإبراز وجهات نظر كل منهم . فالبحث قائم على دراسة مسألة نحوية تتعلق بأسلوب من أساليب القرآن الكريم يبرز قاعدة لغوية سائدة في أساليب اللسان العربي ؛ لمقتضيات معنوية وبلاغية يرمي إليها المتكلم .

وقد انتهجت في بحثي منهجاً ينطلق من طبيعة الموضوع فاقتضى مني اتباع ما يلي :

- ♦ البحث عن المعلومات المتعلقة بالموضوع وجمعها .
 - ♦ تصنيف المعلومات حسب الأبواب .
 - ♦ جمع الآراء وعرضها ، ثم التعليق عليها بالنقد والتحليل .
 - ♦ إبداء الرأي الشخصي والخروج بنتائج تؤيد وجهة نظر معينة بناء على أسس نحوية واضحة .
- وقد اشتمل البحث الأبواب التالية :

❖ التمهيد : يبحث في علاقة علم النحو بالقرآن الكريم وعلومه ، مدخلاً لدراسة الموضوع وجوانبه المختلفة .

❖ الباب الأول : يحتوي على أربعة فصول :

- الفصل الأول : يدور حول مفهوم الزيادة عند النحاة والمفسرين والبلاغيين .
- الفصل الثاني : يبحث في آراء النحاة في الزيادة ، ومواطن الخلاف بينهم وبين المفسرين .
- الفصل الثالث : يدور حول الكلمات الزائدة عند النحاة ، ومواقع زيادتها في اللغة العربية .
- الفصل الرابع : فيه إطلالة على القرآن الكريم والآيات الكريمة التي وردت فيها كلمات زائدة كما أجمع عليها أهل اللغة وأهل التفسير ، مستبعدة ما أرى فيه ضعفاً أو ما يمكن تأويله على الأصل وعدم الزيادة .

❖ الباب الثاني : فيه استخلاص لأسباب القول بالزيادة في القرآن الكريم عند النحاة وبعض المفسرين ، من

خلال دراسة آرائهم والأسس التي اعتمدها .

❖ الباب الثالث : ويبحث في الأثر البلاغي لدخول الزيادات في النص القرآني ؛ فكل كلمة ذكرت في النص

العزير جاءت لمعنى لم يكن إلا بها ، والزيادة هنا تعود فقط لاعتبارات نحوية تتعلق بالتركيب اللغوي

واستقامته بوجود هذه الكلمات وعدمه . أما وجودها إنما هو لمقتضيات بلاغية اقتضت الحكمة الإلهية بضرورتها .

❖ الخاتمة ، ضمنها نتائج الدراسة، وما وصلت إليه خلال تطوافي بين كتب النحو والتفسير والبلاغة . راجية من الله الإلهام والتوفيق ، وتحقيق ما سعيت إليه بداية من توضيح قضية من قضايا النحو وعلوم القرآن .

* * * *

التمهيد

العلاقة بين علم النحو وعلوم القرآن

القرآن الكريم منبع دين وعلم؛ فهو كتاب المسلمين الذي يجمع لهم عقيدتهم ولسانهم، لذا توجهوا إليه يستنبطون منه كل ما يتعلق بتلك العقيدة وهذه اللغة التي خصها الله سبحانه وتعالى بنزول القرآن الكريم بها، فكان سجلاً لكل ظواهر فصحاها، من نحو وبلاغة وبيان، مما ضمن الخلود لهذه اللغة بكل ما فيها من أساليب بما لم تشهد لغة من اللغات، أو لهجة من اللهجات عبر العصور والأزمان.

هذا التوجه أدى إلى نشوء علمي التفسير والنحو في ظل القرآن الكريم. بل يرى الزجاج أن علم النحو قد يعد أسبق من التفسير إذا نظر إليهما علمين لا محاولتين. (١)

فقد برز علم النحو أيام أبي الأسود الدؤلي المتوفى سنة تسع وستين للهجرة، وكان هذا العلم من أعمدة العلوم القرآنية الأخرى.

ولو عدنا إلى عوامل نشأة هذا العلم، لرأيناه ينشأ في رحاب القرآن الكريم؛ إذ يجمع العلماء على أن سبب وضع النحو إنما هو فشو اللحن (الخطأ في النطق بالتركيب والكلمات العربية)، نتيجة فساد الألسنة بعد أن انتشر الإسلام وأخذ العرب الأقحاح يختلطون بغيرهم من غير العرب ممن دخلوا الإسلام.

ومن ذلك قول الشعبي وقد مر بقوم من الموالي يتذكرون النحو، فقال: "لئن أصلحتهم إنكم لأول من

٥٢٨٢٨٣

أفسده" (٢)

(١) الزجاج. إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج. تحقيق ودراسة إبراهيم الإياري، الناشر: دار الكتاب

الليثاني / بيروت. ط ٣. (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م) ص ١٠٩.

(٢) رفيدة. د. إبراهيم عبد الله. النحو وكتب التفسير، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ط ١.

(١٩٨٠ م) ص ٣٥.

وما قاله الزبيدي : " ولم تزل العرب تنطق على سجيئتها في صدر إسلامها وماضي جاهليتها حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان ، فدخل الناس فيه أفواجا ، وأقبلوا إليه أرسالا ، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة واللغات المختلفة ، ففسا الفساد في اللغة العربية ، واستبان منها في الإعراب الذي هو حلها والموضح لمعانيها ، فتغظن لذلك من نافر بطباعه سوء أفهام الناطقين من دخلاء الأمم بغير المعارف من كلام العرب ، فعظم الإشفاق من فشو ذلك وغلبته حتى دعاهم المذر من ذهاب لغتهم وفساد كلامهم ، إلى أن سببوا الأسباب في تقييدها لمن ضاعت عليه ، وتقيفها لمن زاغت عنه . " (١)

فأول ما اختل من كلام العرب وأحوج إلى التعلم هو الإعراب ، وهو أول ما يعنى به علم النحو ، وهناك روايات كثيرة تدور حول السبب المباشر في وضع علم النحو ؛ فبعضهم يذهب إلى أن ابنة أبي الأسود الدؤلي قالت : ما أشد الحر ؟ برفع الدال وهي لا تستفهم وإنما تعجب . فأتى علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه) قائلا : " يا أمير المؤمنين ، ذهبت لغة العرب لما خالطت العجم ، وأوشك إن تطاول عليها زمان أن تضمحل . فقال له : وما ذلك ؟ فأخبره خبر ابنته ، فأمره فاشترى صحفاً بدرهم ، وأملى عليه : الكلام كله لا يخرج عن اسم وفعل وحرف ... الخ " (٢)

ورواية أخرى تذهب إلى أن السبب المباشر لوضع النحو إنما هو قراءة قوله تعالى : " أن الله بريء من المشركين ورسوله " بكسر اللام من رسوله ، وما تؤديه هذه القراءة من سوء المعنى وفساده . وقد سمعها أعرابي ، فقال : إن كان الله بريئا من رسوله فأنا منه بريء . ويقال : إن عمر (رضي الله عنه) عندما سمع بذلك أمر بتعلم العربية . وإن كان المشهور أن الذي أمر أبا الأسود الدؤلي بوضع النحو علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه) (٣)

(١) طبقات النحويين واللغويين، ص ٢-٣، النحو وكب التفسير ص ٣٦

(٢) الأغاني، ج ١٢٠ / ٢٩٨، النحو وكب التفسير، ص ٣٧

(٣) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي (٤٦٧- ٥٣٨ هجري) ، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون

الأقوال في وجوه التأويل، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، ص ٢٣٣

سواء كان الذي أمر بوضع النحو عمر أو علي أو زياد ، فإننا نستطيع أن نقول إن اللحن في قراءة

القرآن الكريم كان السبب المباشر لنشأة هذا العلم ، فالروايات التي تدور حول ذلك كثيرة ، ليس هنا موقعها ولكنها تقوي هذا القول . و ذكر ابن خلكان و السيرافي رواية دعوة زياد أبا الأسود لوضع النحو بقوله : "اعمل شيئاً تكون فيه للناس إماماً ، وينتفع الناس به وتعرب به كتاب الله ، أو يعرف به كتاب الله عز وجل" (١)

فمن أجل الحفاظ على سلامة القرآن الكريم من اللحن ، وبدافع ديني ، انطلق أهل العربية يقدون لها مستلهمين قواعدهما من كتاب الله العزيز ، يحثهم في ذلك قوله عليه السلام : " أعربوا القرآن والتسوا غرائبه " (٢)

وقد عدوا القرآن الكريم نصاً لغوياً استعانوا به في تحليلهم للظواهر اللغوية ، فكانوا ينظرون إلى ألفاظه مقياساً محكم البناء ، جاء على مستوى من الفصاحة والبيان لا يلحق ، وإن كان موقف النحاة من اعتماد القرآن الكريم أساساً أول للقياس متفاوتاً ، فبعضهم أخذ منه ما يوافق آراءهم ، وأول ما خالفها ، وهذا ما يفسر موقفهم من القراءات القرآنية ؛ فهم يقبلون الاستشهاد بكل ما وافق القياس من القراءات الشاذة ، ما دام كلاماً عربياً فصيحاً ، ولو نقل بطريق الآحاد ، ويرون في المتواتر دليلاً قطعياً يفوق غيره . وفي هذا يذكر أبو البركات الأنباري : "فأما التواتر فلغة القرآن ، وما تواتر من السنة وكلام العرب ، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم" ، "وأما الآحاد فما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر وهو دليل مأخوذ به . " (٣)

لقد كان القرآن الكريم سنداً للمقعدن يستمدون منه مادتهم يؤيدونها ويساندونها بالبيت من الشعر للبرهنة

(١) وفیات الأعيان ٢/٢١٧ ، أخبار النحويين البصريين ص ١٢ ، النحو وكتب التفسير ، ص ٤١

(٢) أخرجه البيهقي وغيره من حديث أبي هريرة مرفوعاً .

(٣) النحو وكتب التفسير ، ص ٣٤

على إعجازه ؛ فالقرآن نزل بلسان عربي مبين ، يجمع بين ما ينطق به الناس وتحيط به السماء ، لذلك ، كان يستشهد به على صحة ما تقوم به العربية لغة ونحواً ، فيجدون كل قاعدة نحوية تزكيتها كلمة من كلمات القرآن الكريم .

والمتبحر في لغة كتاب الله العزيز يجد وجهاً من وجوه إعجازه جمعه للأساليب النحوية ، فقل ما نجد قاعدة نحوية ليس لها شاهدها من القرآن الكريم ؛ إذ نزل بأفصح ما انتهى إليه العرب ، وجمع كل ما جرت به الألسنة الفصيحة .

اهتم النحاة من بعد أبي الأسود بإعراب القرآن الكريم وضبط كلماته بنقط يكتبونها عند آخر الكلمات تدل على الحركات ، وقد كان التقيط أصلاً من أصول علم القراءة ، من أجل تلاوة القرآن تلاوة سليمة خالية من اللحن . ولم يكتبوا بإعرابه وشرح معانيه ، بل خاضوا في وجوه إعجازه كثيراً ، كالخطابي ، والرماني ، والزملكاني ، والرازي ، وابن سراقه ، والباقلاني ، وابن حمزة العلوي . (١)

كل ذلك يؤكد نشأة علم النحو في رحاب القرآن الكريم بدوافع عربية إسلامية ، فقد كانت وظيفة النحو - وما زالت - تهدف إلى تقويم التراكيب والتوجيه إلى المسلك السوي في ربط كلماتها وضبطها وحسن رصفها ، وفي التمييز بين الصحيح من الأساليب والفاقد منها ، وفق النطق العربي الفصيح . يقول ابن جني في الخصائص عن النحو: " هو اتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره ... ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها ، وإن لم يكن منهم ، وإن شذ بعضهم عنها ردّ به إليها . " (٢)

(١) الهلال ، د . هادي عطية مطر ، نظرية الحروف العاملة ومبناها وطبيعة استعمالها القرآني بلاغياً . مكتبة

النهضة العربية ، ط ١ (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م) ص ٧٤ - ٧٦ .

(٢) ابن جني ، أبو الفتح عثمان . الخصائص ، ج ١ ، تحقيق محمد علي التجار . طبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة

(١٣٧٤ - ١٩٥٥ م) ص ٢٤ .

من هنا تتبين مكانة النحو الجلييلة ، ومدى الحاجة إليه ، ولماذا سارع سلفنا الصالح إلى وضعه قبل

غيره ؛ لحفظ العربية وصيانة كتاب الله العزيز من اللحن ، ولعل ما ورد عن الإمام عبد القاهر الجرجاني يعبر عن هذه المكانة وأهمية هذا العلم حين رأى من يصد عنه إنما يصد عن كتاب الله، وعن معرفة معانيه " فالألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها وهو معيار صحة الكلام أو نقصانه. " (١)

وقد ذهب بعضهم إلى أن معرفة علم النحو فرض كفاية ، فهو شرط في رتبة الاجتهاد ، ومن ذلك ما أورده الدكتور محمد عواد عن الفخر الرازي قوله : "اعلم أن معرفة اللغة والنحو والتصريف فرض كفاية ، لأن معرفة الأحكام الشرعية واجبة بالإجماع ، ومعرفة الأحكام بدون معرفة أدلتها مستحيل ، فلا بد من معرفة أدلتها ، والأدلة راجعة إلى الكتاب والسنة ، وهما واردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم ، فإذا نوقف العلم بالأحكام على الأدلة ، ومعرفة الأدلة تتوقف على معرفة اللغة والنحو والتصريف ، وما يتوقف على الواجب المطلق ، وهو مقدور للمكلف ، فهو واجب ، فإذا نوقف معرفة اللغة والنحو والتصريف واجبة " ثم إن القرآن الكريم يعد أصلاً من أصول الاحتجاج في النحو العربي ، فالعلاقة بينهما علاقة تبادلية، لا ينفصل أحدهما عن الآخر. (٢)

ومن أبرز علوم القرآن علم التفسير، إذ لا يتم فهم النص الكريم إلا بالتفسير فمعرفة ألفاظ القرآن، وفهم معانيه وإدراك أغراضه وأبعاده هو الهدف الذي يرمي إليه المفسر، ولكن لا يمكنه أن يقف على شيء من ذلك إلا إذا كان على قدم راسخة في علوم اللغة بصفة عامة، وعلوم البلاغة بصفة خاصة. (٣)

(١) الجرجاني، الإمام عبد القاهر (ت ٤٧١ هجري) . دلائل الإعجاز . شرحه وعلق عليه و وضع فهارسه د .

محمد التنجي . الناشر دار الكتاب العربي . ط ١ (١٤١٥ هجري - ١٩٩٠ م) ص ٢١ .

(٢) الأسنوي، الإمام جمال الدين . الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحويّة من الفروع الفقهيّة . تحقيق د .

محمد حسن عواد . دار عمار للنشر والتوزيع / عمان - الأردن . ط ١ (١٤٠٥ هجرية - ١٩٨٥ م) ص ٧-٨

(٣) حسين ، د . عبد القادر . القرآن إعجازه وبلاغته . مطبعة الأمانة - مصر . ص ٥٩

ولكن التفسير لم ينحصر في اتجاهٍ معين، بل هناك التفسير الفقهي، و التفسير التاريخي، و التفسير اللغوي. فقد روى ابن تيمية عن ابن جرير أن ابن عباس قال: "التفسير على أربعة أوجه: وجه تعرفه العرب من كلامها، و تفسير لا يعذر أحد بجهالة، و تفسير يعلمه العلماء، و تفسير لا يعلمه إلا الله تعالى ذكره. (١) فمراده بقوله: وجه تعرفه العرب: هو ما يرجع فيه إلى لسانهم، و ذلك هو التفسير اللغوي والنحوي.

و قد أجمع العلماء على أن العلم باللغة وآدابها شرط أساسي من شروط التفسير . و قد ذكر السيوطي العلوم التي يحتاج إليها المفسر وهي : اللغة ، إذ يعرف بها شرح مفردات الألفاظ ومدلولاتها بحسب الوضع . والنحو ؛ لأن المعنى يتغير ويختلف باختلاف الإعراب . والتصريف ، والاشتقاق ، والمعاني ، والبيان، والبدع (٢)

ولعل الرجوع إلى المعنى اللغوي لكل من كلمتي التفسير والإعراب بين العلاقة بشكل واضح ؛ فالتفسير من الفسر وهو البيان والكشف، تقول : أسفر الصبح: إذا أضاء . أما المدلول الأول للإعراب فهو الإيضاح والبيان. (٣) و قد حث الرسول عليه الصلاة والسلام على إعراب القرآن ، كما ذكرنا آنفاً . وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: " لأن أقرأ فأسقط أحب إلي من أن أقرأ فألحن . " وعن

(١) السعدي ، عبد القادر عبد الرحمن السعدي . أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام في آيات القرآن التشريعية . عن مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية ، ص ١١٥ ، ط ١ . مطبعة الخلود/بغداد (١٤٠٦ هـ) - ١٩٨٦ م) ص ٨٢ .

(٢) السيوطي ، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن أبو بكر . الإتيان في علوم القرآن ، ص ٣٩٧ ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان . ط ٢ (١٤١١ هـ - ١٩٩١ م)

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٨١

عمر رضي الله عنه قال : " من قرأ القرآن فأعرب له عند الله أجر شهيد " وما أخرجه السلفي من حديث ابن عمر مرفوعاً : " أعربوا القرآن يدلکم على تأويله " (١)

فالتفسير والإعراب يوضحان ما غمض من المعاني والتراكيب ، فقد اشتمل النص القرآني على لغات استوقفت بعض كبار الصحابة ، احتاجت إلى بيان وإيضاح . وكثيراً ما يحتاج المفسر إلى معرفة موقع الكلمة في التركيب ليصل إلى تفسيرها وتوضيح المراد منها .

ومن العلوم القرآنية الأخرى الفقه ، ولما كان ذلك العلم يبحث في الأحكام الجزئية المستنبطة من أدلتها التفصيلية ، فإن النحو أحد مواد بنائه . وقد صرح الزمخشري بهذه الرابطة بقوله : " ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائله مبنياً على علم الإعراب . " (٢)

ولاشتراط التعمق في علم النحو للمجتهد في الأحكام الشرعية أثر بليغ في استخراج تلك الأحكام ، لأن النحو يمنحه ملكة قوية في اجتهاده ، ويفتح له آفاقاً واسعة في استنباط الفروع من أصولها ، فهو علم مرتبط بتوجيه التركيب اللفظي ، وبيان دلالاته التي تختلف من تركيب إلى آخر .

وكم من المسائل الشرعية يختلف الحكم فيها تبعاً لاختلاف التركيب ومدلوله ، ومن المسائل التي ذكرت في هذا المجال أنه لو قال شخص لآخر : أي عبيدي ضريك فهو حر ، فضره جميع العبيد أصبح جميع العبيد أحراراً . ولو قال : أي عبيدي ضرته فهو حر ، فضره الجميع لم يعتق إلا واحد منهم . وقد قام الفرق بين هذين الحكمين على حكم نحوي ، وهو أن الفعل في قوله : أي عبيدي ضريك فهو حر ، عام لأنه أسند إلى فاعل عام وهو ضمير أي . وأي دالة على العموم . أما قوله : أي عبيدي ضرته فهو حر ، فإن الفعل خاص لأنه مسند إلى فاعل خاص وهو تاء الخطاب ، أما ضمير أي فهو ضمير المفعول به . (٣)

(١) الإتيان في علوم القرآن ، ص ٣٨٥ ، الجمان في علوم القرآن . ص ٧٧ .

(٢) أثر الدلالة النحوية ، ص ٣٩

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٩-٤٠

والأمثلة كثيرة تدل على تأثير الأحكام الفقهية بالأحكام النحوية، كما أن هناك أحكاماً نحوية قد قيست على مسائل فقهية، منها: إن المقتدي بإمام في صلاة لا يجوز أن يتقدم على إمامه لا في محل الوقوف، ولا في أفعال الصلاة؛ لأنه تابع له، وقد قيس على هذا في النحو: أن التابع لا يتقدم على متبوعه.

ومنها: أن دية القتل الخطأ بسبب لا تغلط بسبب آخر، ونظيرها في القواعد النحوية: أن المصغر لا يصغر، والمعرف لا يعرف، ولذلك لا يجوز دخول (أل) على العلم إلا إذا قصد تنكيره. (١) وأمثال هذه التطبيقات كثيرة لا مجال لذكرها هنا.

ومن مظاهر تأثير اللغويين بالفقهاء مسألة القياس اللغوي؛ فقد كان نتيجة اجتهاد الفقهاء والباحثين في علوم الشريعة أولاً، إذ اعتبروه مصدراً من مصادر التشريع، بعد الكتاب والسنة والإجماع. فالقياس: هو حمل مجهول على معلوم، أو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه.

وقواعد اللغة ليست سوى مقاييس وضعت على أساس نسبة معينة من الاستعمال اللغوي الصائب، ولما كانت إمكانات الاستعمال اللغوي دائمة التجدد، فإن دور القواعد يصبح أساساً لضبط حركة الاستعمالات الجديدة، وضمان عدم خروجها عن سنن الفصحى. (٢)

وقد كان هذا دستور البصريين في معالجتهم لمسائل اللغة، يعتمدون الروايات الكثيرة فيجعلونها أساس القياس، ويحكمون بشذوذ القليل أو النادر. وهو موقف يجعلهم أميل إلى القياس من الكوفيين، الذين بالغوا في الاعتزاز بالنص المسموع، فلم يصفوا النادر من ألفاظه أو تراكيبه بالشاذ أو الرديء أو المريب، وخصوصاً حين يكون النص قرآنياً أو في شعر قديم. (٣)

(١) أثر الدلالة النحوية، ص ٥١-٥٢

(٢) شاهين، د. عبد الصبور. دراسات لغوية، ط ٢، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع

(١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م)، ص ٩-١٠

(٣) المصدر نفسه، ص ١٥

ومما يتعلق بقضية القياس اللغوي واتصاله بالقياس الفقهي وتأثره به، مسألة الرواية، فقد حرص القدماء على توثيق المادة اللغوية من خلال ارتباطها بنصوص مقدسة، هي في الوقت نفسه إسناد لما تحوي من ألفاظ وتراكيب، فإذا عني الفقهاء من هذه النصوص بفحواها، فقد اهتم أهل اللغة بمحتواها من مادة اللغة. ولذلك لم تكن الحاجة إلى توثيق الرواية لدى اللغويين بأقل مما هي للفقهاء والمتحدثين.

وإن كانت الرواية اللغوية تختلف؛ فالمقصود بها توثيق الكلمة أو التركيب، دون نظر إلى الحكم الوارد في النص، أكان صواباً أم خطأ. ولكنه على سبيل التشبيه بأهل الحديث والقراءات، وتأثراً بمنهجهم، كما أن الرواية اللغوية كانت في عصر يعتمد على الرواية والمشافهة في تلقي النصوص.

ولعل قول الخليل بن أحمد يوضح ذلك: "إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب، إرادة اللبس والتعنت." (١)

مما تقدم يتبين مدى العلاقة بين أهل اللغة وأهل الفقه ممن يستنبطون أحكامهم من النص العزيز، فمرجع الفقهاء كتاب الله الكريم، وكذلك كان القرآن أصل التعميد، على اختلاف النحاة في ذلك.

يقول الفخر الرازي (ت ٦٠٦ هجرية): "إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى، وكثيراً ما نرى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به وأنا شديد التعجب منهم، فإنهم إذا جعلوا ورود القرآن دليلاً على صحتها كان أولى." (٢)

ويقول ابن المنير (ت ٦٣٣ هجرية): "وليس غرضنا تصحيح القراءة بقواعد العربية، بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة." (٣)

(١) دراسات لغوية، ص ٢٣-٢٥

(٢) تفسير الفخر الرازي ١٩٣/٣، دراسات لغوية ص ٤٣

(٣) الاتصاف على الكشاف لابن المنير ٤٧١/١، دراسات لغوية ص ٤٣

هذه أقوال لبعض القدماء ممن يرى ضرورة اعتماد النص القرآني أساساً لوضع علم النحو، فهو أفصح نص عربي، وإن كنا نعتقد أن القرآن الكريم إنما هو نص عربي وليس اللغة العربية كلها، نرجع إليه لتوثيق قواعد اللغة، واستحضار شواهد عليها لإثباتها وتوكيدها، فلا غرابة إن لم نجد شاهداً على إحدى قواعد النحو في الكتاب العزيز، مع أنهم يجمعون على غير ذلك؛ فلا توجد قاعدة من قواعد النحو إلا ولها - على الأقل - شاهد أو اثنان من آيات القرآن الكريم.

ولكننا لا نوافق من يزن القرآن بمذهبه النحوي حين يرى صعوبة في إعراب بعض الآيات أو في حكمها، فلا يفهمها إلا من خلال ذلك المذهب، مما يدفع بعض النحاة إلى التأويل عند الاصطدام بين القواعد النحوية والنصوص القرآنية لإزالة ذلك الصدام، والأصل أن تمسك بالنصوص القرآنية ونعدل القاعدة النحوية طبقاً لها، فالقرآن فوق النحو والفقهاء والمذاهب كلها، وهو أصل الأصول.

* * * *

الباب الأول

الفصل الأول

مفهوم الزيادة عند النحاة والبلاغيين والمفسرين

اختلف العلماء من أهل النحو والبلاغة والتفسير في مسألة الزيادة ، فمنهم من أقرها ، ومنهم من ردها . ولعل المفهوم الذي تبناه كل منهم هو الذي حدد الموقف الذي وقعوه من هذه القضية، لذلك رأيت من الضروري في بداية البحث في هذا الأمر الوقوف عند مفهوم كل فريق منهم؛ علنا نستجلي منطلق القبول أو الرفض عند كل منهم .

عند النحاة :

الزوائد عندهم كلمات ، وأكثرها حروف ، ويقصدون بها حروف المعاني . ذكر الزركشي أن حق الزيادة أن تكون في الحروف والأفعال ، أما الأسماء ، فنص كثيرون على أنها لا تزداد ، مع أن عدداً منهم يرد ذلك ، إذ وقع في كلام كثير من المفسرين الحكم عليها في بعض المواضع بالزيادة . (١) وقد انقسم النحاة إلى قسمين : البصريين ، ويسمونها حروف الزيادة والإلغاء ، والكوفيين ، ويسمونها حروف الصلة والحشو .

وحين أطلقوا عليها مصطلح الزيادة، رأوا أنها لا حاجة لها من حيث الإعراب ؛ فإذا أسقطت بقي الكلام تاماً، كالباء في خبر ليس، حذفها ووجودها سواء، تقول : "أليس الله بقادر" ويمكن القول : "أليس الله قادراً" إنما أتت بها لتأكيد الكلام وتقويته .

(١) الزركشي، الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله. البرهان في علوم القرآن، ج١، تحقيق محمد أبو الفضل

إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي وشركاه، ط١ (١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م) ص ٧٣

في حين ذهب آخرون إلى أنها لا تزيد المعنى شيئاً، فدخولها وخروجها سواء، "إنما جيء بها

لغرض لفظي يتعلق بجرس الكلام وجمال إيقاعه، وحلاوة نغمه." (١)

ولعل من المفيد الوقوف عند عدد من النحاة القدماء والمحدثين نستطلع آراءهم ليرى لنا المفهوم عندهم

بشكل أوضح:

• الفراء: نحوي كوفي، عندما يتحدث عن الصلة يريد بها الزائد الذي يكون دخوله كخروجه من غير

إحداث معنى. (٢)

• سيبويه: يتفق مع الفراء بهذا المفهوم، ويقول عقيب قوله تعالى: "فبما نقضهم ميثاقهم ونظائرهم: فهو لغو

من حيث إنها لم تحدث شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من المعنى سوى تأكيد الكلام.

• وكذلك ابن يعيش: الذي يرى أن الزائد ما يجوز طرحه ولا يختل الكلام بذلك؛ ففي قوله تعالى: "فبما

رحمة من الله" لما كانت (ما) زائدة جاز أن نقول في الكلام لا في القرآن (فبرحمة)، وكذلك (عما

قليل) يجوز في الكلام (عن قليل)، غير أن هناك بعض الحروف الزائدة لازمة؛ بمعنى أننا لا نستطيع

حذفها من الكلام. (٣) ثم يضيف موضحاً: ليس المراد بالزائد "أنه قد دخل لغير معنى ألته، بل يزيد

لضرب من التأكيد، والتأكيد معنى صحيح. (٤)

• ابن السراج والسيوطي: لا يعتبران وجود زيادة في الكلام إلا إذا ألغى عملها؛ فهما ينكران زيادة حرف

الجر مثلاً، لأنها لا يمكن أن تكون زائدة وعاملة معاً. فالزائد عندهما يعني وجوده وعدمه سواء. (٥)

(١) لطائف المنان، ص ٥٨

(٢) ابن يعيش، الشيخ مرفق الدين يعيش بن علي النحوي (ت ٦٤٣ هـ)، شرح المفصل، ج ٣، عالم الكتب - بيروت

ص ١٢٨

(٣) المصدر نفسه، ج ٩، ص ٤

(٤) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٢٩

(٥) لطائف المنان، ص ٥٨

• إلا أن ابن جني يأتي بمفهوم آخر بقوله: "فأما قول النحويين: الباء والكاف واللام الزوائد، يعنون نحو: يزيد، وكريد، ولزيد، فإنما قالوا فيهن إنهن زوائد لما أذكركه لك، وذلك أنهن لما كن على حرف واحد، وقلن غاية الغلة، واختلطن بما بعدهن خشي عليهن لقلتهن وامتزاجهن بما يدخلن عليه أن يظن بهن أنهن بعضه أو أحد أجزائه، فوسموهن بالزيادة لذلك ليعلموا من حالهن أنهن لسن من أنفس ما وُصِلن به، ولا من الزوائد التي تبنى في الكلم بناء بعض أجزائهن منهن نحو الواو في "كثير" والميم والسين في "مستخرج... فهم يقولون: "ليس زيد بقائم" إن الباء زائدة في خبر ليس لأن معناه "ليس زيد قائماً"، وإذا قالوا: "مررت بزيد" لم يقولوا في هذه الباء إنها زائدة؛ لأنه ليس من عادتهم أن يقولوا: "مررت بزيداً" وإن كنا نعلم أنها زائدة في الموضعين جميعاً. فقد علمت هنا أنهم لا يريدون بالزيادة حقيقة التصريف، وهذا أمر واضح." (١)

كما أن ابن جني يرى أن كل حرف مزيد في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى، وبإبها الحروف والأفعال.

• ويقول الزركشي: إن مراد النحويين بالزائد من جهة الإعراب لا من جهة المعنى، فإن قوله تعالى: "فِيمَا رَحِمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ" (٢) معناه: "ما لنت لهم إلا رحمة" وهذا قد جمع نقياً وإثباتاً، ثم اختصر على هذه الإرادة، وجمع فيه بين لفظي الإثبات وأداة النفي التي هي (ما). (٣)

وليس المراد من الزيادة عند النحويين إهمال اللفظ، ولا كونه لغواً، وإنما سموا (ما) زائدة هنا لجواز تعدي العامل قبلها إلى ما بعدها، لا لأنها ليس لها معنى، فالزائد يعني أن أصل المعنى حاصل بدونه

(١) ابن جني، أبو الفتح عثمان . سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق د. حسن هندراوي. دار القلم - دمشق.

ط ١ (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م) ص ١٢٠ - ١٢٢

(٢) آل عمران ١٥٩

(٣) البرهان في علوم القرآن ٧٢/٣

دون التأكيد، فبوجوده حصلت فائدة التأكيد، والواضع الحكيم لا يضع الشيء إلا لفائدة. وأهل الطباع يجدون أنفسهم بوجود الحرف على معنى زائد لا يجدونه بإسقاطه، كالعارف بوزن الشعر طبعاً، فإذا تغير البيت بزيادة أو نقص أنكره.

كما يرى حق الزيادة أن تكون آخراً وحشواً لا في صدر الكلام، إذ قضية الزيادة يعني إمكان اطراحها، والتصدير يعني الاهتمام. ومن هنا ضعف قول بعضهم بزيادة (لا) في قوله تعالى: "لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ" والإجماع أنها رد لكلام تقدم في إنكار البعث، أي ليس الأمر كما تقولون، ثم قال بعده: (أقسم بيوم القيامة)، وعليه يجوز الوقف على (لا). (١)

• أما ابن عقيل: فهو يرى أن الحرف الزائد لا يأتي بمعنى فرعي جديد فيما يضيف الحرف الأصلي إلى الكلام معنى جديداً، وهكذا يكفي الزائد بتأكيد المعنى الذي في الكلام وتقويته، وللحرف الأصلي مع مجروره متعلق يتعلق به ويوصل أثره إلى الاسم المجرور، وأما حرف الجر الزائد فلا متعلق له. وحرف الجر الأصلي يجر الاسم بعده لفظاً ومحلاً، فيما يقتصر جر الزائد على اللفظ دون المحل. (٢)

١. ولعل الدكتور محمد عيد استنبط مفهومه للحرف الزائد مما تقدم من كلام ابن عقيل حين يقسم حرف الجر إلى ثلاثة أنواع: الأصلي والزائد والشبيه بالزائد، ويحاول أن يضع تعريفاً للحرف الزائد من خلال مقابله بالحرف الأصلي، وأثر كل منهما في الجملة، وعلاقته بعناصرها الأخرى، حين يضع الأسس فحرف الجر الأصلي يؤدي معنى أساسياً في الجملة، ويحتاج لما يتعلق به، ويجر الاسم بعده لفظاً وتقديراً، ومعظم حروف الجر من هذا النوع.

(١) المصدر نفسه، ٣/٧٣-٧٤

(٢) ابن عقيل، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله العقيلي. شرح ابن عقيل، ج ٢، تحقيق ح. الفاخوري.

التي ينسب عليها هذا التقسيم، وهي ثلاثة :

٢ . المعنى الذي يؤديه حرف الجر في الجملة (أساسي أو ثانوي) .

٣ . حاجة حرف الجر للتعلق بالفعل أو شبهه .

جر الاسم لفظاً وتقديراً أو لفظاً فقط .

أما الزائد فمعناه في الجملة غير أصلي ، بل ثانوي هو (التوكيد) ولا يحتاج لفعل أو شبهه ليتعلق به ، ويجر ما بعده لفظاً لا تقديراً . والزائد نوعان :

١ . نوع سماعي: ما ليس له قاعدة منضبطة، لكنه يأتي في نصوص ينطبق عليه فيها سمات حرف الجر الزائد، مثل قوله تعالى " رَبِّ، إِيَّيْهِ اسْتَكْتَمْتُ مِنْ دُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ، رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، فَاجْعَلْ أَفْتَدَهُ مِنَ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ " (١) بفتح الواو من تهوى، وقوله تعالى " لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ " (٢)

٢ . نوع قياسي: ما له قاعدة منضبطة ، وينطبق عليه سمات حرف الجر الزائد، وأشهر ما يزداد قياساً حرفان: (من) و(الباء) .

الشبيه بالزائد: ما له معنى أساسي في الجملة، ولا يحتاج لتعلق من فعل أو شبهه، ويجر الاسم لفظاً لا تقديراً، وهو شبيه بالزائد لغلبة شبهه به، والشبيه بالزائد حرفان (رَبِّ، لعل) في لغة عقيل . (٣)

• ويقول الدكتور هادي الحمداني تقيلاً عن الرضي صاحب شرح الكافية: إن الزوائد سميت بذلك لأنها قد تقع زائدة، وسميت أيضاً بحروف الصلة لأنها يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة أو إلى إقامة وزن أو

(١) إبراهيم ٣٧

(٢) الشورى ١١

(٣) عيد، د. محمد . نحو الألفية، شرح معاصر وأصيل لألفية ابن مالك، مكتبة الشباب - المنيرة .

سجع أو غير ذلك. كما يتبنى رأي ابن عقيل فيما يتعلق بضرورة تعلق حرف الجر بشيء، فالحروف الزائدة لا تتعلق بشيء، وإنما تأتي صلة التعلق هذه لتقوية العامل قبله ليس إلا. (١)

ولعلنا لو استعرضنا جميع أقوال النحاة القدماء والمحدثين لوجدناها تدور حول محور واحد ومفهوم واحد، هو أن الزائد ما نستطيع الاستغناء عنه من حيث الإعراب، إذ يبقى أصل تركيب الجملة سليماً تماماً لا يخلل فيه، كما أن أصل المعنى لا يتغير بدخوله أو خروجه. وإن كانوا يقرون على أن دخوله يحدث معنى جديداً لم يكن هناك من قبل في الجملة. ولهذا تجنب الكوفيون إطلاق مصطلح اللغز أو الزائد، بل سموها بصفة الحشو أو الصلة لما تحدثه من أثر بياني ومعنوي، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بالكتاب العزيز.

أما أهل البلاغة، فإنهم يتناولون المسألة من زاوية أسلوبية يبحث العلاقة بين اللفظ والمعنى والصيغة، ليصلوا إلى أن اللفظ يؤثر في الأسلوب من حيث القوة والضعف، والتبجح والجمال، فلكل كلمة دلالة لا يمكن إنكارها.

• من هؤلاء عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) يرى حقيقة الزيادة في الكلمة أن تعرى من معناها، وتذكر ولا فائدة لها سوى الصلة، ويكون سقوطها وثبوتها سواء، والزيادة سبب لتقل الكلمة عن معنى هو أصل فيها إلى معنى ليس بأصل. (١)

• وابن الأثير: رأيه أن ليس هناك حرف أو لفظ يجيء في العبارة دون أن يكون له دور في الصياغة والترجمة عن الحس والفكر، يقول: "فائدة وضع الألفاظ أن تكون أدلة على المعاني، فإذا أوردت لفظة من الألفاظ في كلام مشهود له بالفصاحة والبلاغة، فالأولى أن تحمل تلك اللفظة على معنى، فإن لم يوجد لها معنى، بعد التنقيب والتفكير والبحث الطويل، قيل هذه زائدة دخولها في الكلام كخروجها

(١) الجرجاني، الإمام عبد القاهر، أسرار البلاغة في علم البيان. تصحيح وتعليق السيد محمد رشيد رضا، دار

فهو يربط اللفظ بمعناه ، وحين ينقضي وجود معنى له يعتبره زائداً ، وهو ما يسمى باللفو الذي لا فائدة

منه .

- الدكتور صباح عبيد دراز: الزيادة عنده تعني أن أصل المعنى ثابت لا يتغير، بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته، فهي لم تعد شيئاً جديداً زائداً على المعنى الحاصل ، وعلى هذا فدخل الحرف كخروجه من غير إحداث معنى .

ويزيد توضيحاً: إن الفكرة النحوية القديمة ، التي انبنى عليها الحكم بالزيادة هي أن هناك ما يسمى: أصل المعنى، أو المعنى المجرد، أو المعنى الذهني المجرد المتمثل في إسناد الفعل إلى الفاعل، أو الخبر إلى المبتدأ، بحيث يعبر عن معنى تام ذي فائدة ، ثم يكون هناك الزائد عليه، ويأتي بمثال على ذلك قوله تعالى: "وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ" ، فإذا كان المعنى المجرد من الآية إطعام الطعام، فإن قوله "على حبه" إطناب، وزيادة على أصل المعنى . وإذا كان المعنى المجرد في قوله تعالى: "وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ" إثبات الألوهية للإله الواحد، فإن (من) زائدة عندهم، لأنها لم تود معنى أصلياً أو دوراً في المعنى الأساسي، بل زيدت لتأكيد النفي .

على العكس من ذلك معنى (من) في قوله تعالى: "أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أَلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتَ" (فن) هنا للإبتداء، وهو من أصل المعنى .

كما أنه يربط بين الأسلوب وصياغته على نحو خاص، والناحية النفسية أو الشعورية، وأن أي تحوير في الأسلوب تقديماً أو تأخيراً ، حذفاً أو ذكراً، تعريفاً أو تنكيراً... يؤدي معنى خاصاً يختلف عن غيره؛ فتقولك: عبد الله قائم، وإن عبد الله قائم، وإن عبد الله لقائم، كلها أساليب متباينة تعبر عن معان

(١) الملل السائر ص ٢٣١، و دراز، د . صباح عبيد، البلاغة القرآنية عند الإمام الخطابي، مطبعة الأمانة، ط ١،

مختلفة. (١)

• تمام حسان: الزائد عنده كذلك هو زائد على أصل النمط؛ أي على أصل الجملة، فللجملة أركانها وفضلاتها من المنصوبات والمجرورات، فإذا ورد فيها غير ذلك فهو زائد على مطالب الصحة والإفادة، وما دامت زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، فإن في زيادة المبنى تأكيداً للمعنى، وهذا ما اعترف به البلاغيون وطبقه الأدباء من كل الطوائف. وإذا كانت الزيادة يؤتى بها لتأكيد المعنى، فإنها إنما تكون عادة في الحروف وبعض الضمائر. (٢)

• أما الدكتور ناصر حسين علي: فإن الزيادة عنده - سواء أكان ذلك بحرف أم بمحركة أم بهما معاً - تؤذن بزيادة في المعنى بقدر تلك الزيادة، وإلا كان في المبنى عبث، إن لم تقابلها زيادة في المعنى؛ إذ "قوة اللفظ لقوة المعنى".

فإذا كانت الألفاظ أدلة المعاني، ثم زيد فيها شيء، وجب أن يؤدي ذلك إلى زيادة في المعنى، فالألفاظ قوالب المعاني. لذلك لم يوت بحروف الجر الزائدة عبثاً، بل زيدت لأسباب، هي:

١. تأكيد المعنى، وتقوية عمل الفعل وغيره من العوامل.

٢. الحمل على المعاني، ليتداخل اللفظان كدخول المعنيين؛ نحو قول النابغة الجعدي:

نضرب بالسيف ونرجو بالفرج ففي قوله: (نرجو بالفرج) زاد الباء؛ لأن الفعل (نرجو) يعمد بدونها، فيقال: (نرجو الفرج) وإنما زيدت الباء لأن معنى (نرجو) هنا (نطمع) فعدى الرجاء بالباء لأجل ذلك.

٣. الضرورة الشعرية.

٤. أن يحدث بزيادة حرف الجر معنى لم يكن في الكلام، نحو: شكرت محمداً، وشكرت لمحمد صنيعة.

(١) البلاغة القرآنية عند الإمام الخطابي، ص ٥٥-٥٩

(٢) حسان، د. تمام. البيان في رواتع القرآن/دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، عالم الكتب - القاهرة. ط ١

(١٤١٣هـ/١٩٩٣م)، ص ١٧٢

وكقول الشاعر :

شَكَرْتُ لَكُمْ آيَاتِكُمْ وَبَلَاءَكُمْ وَمَا ضَاعَ مَعْرُوفٌ بِكَافَّةٍ شُكْرُ (١)

- وعند عبد العال سالم مكرم: الزوائد ظاهرة أسلوبية، فهي وإن كانت زيادة من حيث المعنى؛ أي يتم المعنى بدونها، إلا أنها يستلح بها الأسلوب، وذلك ما استقر عند العرب، والقرآن إنما جاء على أسلوب العرب ونهجهم. (٢)
 - ويمكن أن نستخلص مفهوم الدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج من خلال حديثه عن الباء الزائدة، فقد ذكر المعاني الأصلية لهذا الحرف، فإذا استعملت في أحد معانيها الأصلية، على أن يكون جزءاً أساسياً من المعنى المراد من التركيب، فلا يصح اعتبارها حينئذ زائدة؛ لأنه لا يمكن الاستغناء عنها في أداء ذلك المعنى المراد. وإذا لم يكن شيء من معانيها الأصلية عندئذ تكون زائدة، ويكون وجودها وعدم وجودها على سواء بالنظر إلى المقصود الأصلي من الكلام.
- أما من حيث مقتضيات البلاغة، فإن لهذه الحروف الزائدة شأنًا كبيراً في تحقيق تلك المطالب البلاغية؛ إذ ليس المراد بالزيادة ما قد يتبادر إلى أذهان بعض العامة مما يكون حاصله خلو الكلمة من كل فائدة، وإنما ذلك تعبير اصطلاحى يطلق على الكلمة إذا لم تستعمل في شيء من معانيها الوضعية اللغوية، بل يكون إيرادها في الكلام لإفادة أمر تقتضي البلاغة بمراعاته، وذلك هو تقوية المعنى المراد من التركيب وتأكيده. (٣)
- وإذا استقرنا ما جاء عن عدد من المفسرين القدماء والحديثين، فإننا نجد بعضهم يرى أن الزيادة تعني الإلقاء؛ بمعنى أن هذه الكلمات التي يقال عنها إنها زائدة لا معنى لها، بل هي لغو دخولها كخروجها،

(١) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن البطليوسي ٢/ ٣٠٨-٣٠٩، و علي، د. ناصر حسين. كشف السر عن

حروف الجر، توزع سعد الدين، المطبعة التعاونية بدمشق. ط١ (١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م)، ص ١٤٩-١٥٠

(٢) لطائف المنان، ص ٥٨

(٣) تاج، د. عبد الرحمن. مجلة مجمع اللغة العربية/ القاهرة، ج ٣١ (١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م). ص ٢٥-٢٦

وهم بهذا يتناولون الكلمة بمدلولها اللغوي الحرقي؛ فالزائد يمكن الاستغناء عنه، ولهذا تصدوا للقائلين بها بعنف، ووقفوا منها موقفاً حاسماً حازماً، فلا يجوز أن يكون في كتاب الله شيء لا معنى له.

من هؤلاء: ابن جرير الطبري (ت ٣١٠ هجرية)، وابن بحر الأصفهاني (ت ٣٢٢ هجرية)، ومن المحدثين محمد عبده، والدكتور فضل عباس. وهناك عدد من المفسرين الذين وافقوا أهل النحو على حذر في هذه المسألة، فقبلوا وقوعها في بعض المواضع، وأولوا بعضاً منها لتجنب القول بالزيادة؛ خشية أن يحكموا بوقوع حشو في كتاب الله. ولكنهم عند قبول وجود الزائد في الكتاب العزيز تبنا مفهوم النحاة للزيادة فيما يتعلق بأصل المعنى، وأصل التركيب.

من هؤلاء: أبو حيان، والزمخشري، والرازي، والقاضي البيضاوي....

بعد هذه الإطلاقة السريعة على ما ورد عن بعض النحاة والمفسرين فيما يتعلق بمفهوم الزيادة، نستطيع القول:

إن مفهوم الزيادة عند النحاة لا يختلف كثيراً عن غيرهم من علماء البلاغة والتفسير، من حيث

صلة الكلمة بأصل التركيب وأصل المعنى، فلم نجد أحداً من النحاة قال في الزيادة وقصد بها خلو الكلمة الزائدة من المعنى خلوها تماماً، حتى وإن قالوا العبارة: دخولها كخروجها. إلا أنهم لا يبحثون في المعنى، وإنما ينصب بحثهم وحكمهم على عناصر الجملة من حيث صلتها بعضها ببعض في الإعراب، ولما كان أصل تركيب الجملة يمكن أن يستقيم بوجودها وعدمه حكموا عليها بالزيادة.

أما البلاغيون والمفسرون فقد ربطوا ذلك بالمعنى العام، فالأنفاظ أوعية يصب فيها المعنى، وحاولوا إبراز ما فيها من نواح بيانية وجمالية، وما فيها من إعجاز فيما يتصل بالأسلوب القرآني.

إلا أن النحاة هم الذين قعدوا للغة من خلال ملاحظتهم للأساليب العربية، وما ورد عن العرب الأقحاح، واستنبطوا منها قواعدهم، فوجدوا أن الجملة العربية لها عناصرها الأساسية فيما تسمى بالعمدة، وهي ما لا يستغنى عنها بحال، وأن هناك كلمات وضعت لمعان محددة متعارف عليها، فإن خرجت عن ذلك الإطار اعتبرت زائدة.

فلذلك كان النحاة هم أول من طرح القضية هذه، وتبناها فيما بعد أهل اللغة والبلاغة والتفسير ممن تناول إعجاز القرآن وبلاغته بالدراسة والبحث، فكانت قضية خلافية بين من يقبل بها ومن يردّها .

* * *

الفصل الثاني

آراء النحاة في الزيادة ومواطن الخلاف وبين المفسرين

اهتم البصريون والكوفيون بالسمع أو اللغة المنطوقة. وقد عرف السيوطي في الاقتراح السماع بأنه: "ما يثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى، وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر."

ويؤكد أن الذي نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء، وأثبتها في كتاب، وصيرها علماً وصناعة، هم أهل الكوفة والبصرة فقط، من بين أمصار العرب. (١)

على اختلاف بين الفريقين، فقد اعتنى البصريون بالسمع، إلا أن الكوفيين قد توسعوا فيه، حتى اتهموا بأنهم يضعون القواعد على مثال شاذ مسروع.

ومن وجوه الخلاف بينهما (المصطلح)، فقد اختلفوا في بعض المصطلحات ومنها الصلة والزائد، ففي حين أطلق البصريون مصطلح الزائد على ما يرد في الكلام من كلمات زائدة، أطلق عليه الكوفيون مصطلح الصلة. ولكن الطرفين أقرّوا وجود ذلك في أساليب العربية.

سنقف هنا عند بعضهم وما ورد عنهم من آراء حول هذه المسألة:

• الفراء:

يطلق مصطلح الصلة على الأحرف الزائدة في القرآن الكريم نادياً وتورعاً من أن يكون في القرآن زائد.

(١) الاقتراح ص ٥٦، والراجحي، د. شرف الدين علي. في اللغة عند الكوفيين، دار المعرفة الجامعية -

فعندما أعرب قول الله تعالى: "فِيمَا رَحْمَةً مِنَ اللَّهِ لِيُنزِلَ لَكُمْ" قال: العرب تجعل (ما) صلة في المعرفة والنكرة واحداً، و(ما) هنا حرف صلة، والدليل تحطبي تأثير حرف الجر إلى الاسم الواقع بعدها، وهو (رحمة) بالجر. وفي قوله تعالى: "فِيمَا تَقْضِيهِمْ مِيثَاقَهُمْ" قال: المعنى (فبقتضهم)، أي أنه حذف (ما) في المعنى، فهي حرف صلة.

كما أنه يستعمل مصطلح (الحشو) أيضاً للدلالة على الحرف الزائد؛ ففي قوله عز وجل: "إِنْ يَبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ" يقول: رفعت هي ب (نعماً) ولا تأتي في نعم، ولا تثنية، إذ جعلت (ما) صلة لها، فتصير (ما) مع (نعم) بمنزلة (ذا) من (حبذا). فهو يقصد بالحشو هنا أن (ما) لا تكف (نعم) عن العمل؛ لأن رفع (هي) ب (نعم) دليل على أثر نعم في (هي)، وأن (ما) زائدة.

ويسوق الفراء مثلاً آخر على الحشو، وهو زيادة (ما) في أفعال الذم زي يقول: "سمعت العرب تقول: "بَسَمًا تَزْوِجٌ وَلَا مَهْرٌ" فيرفعون التزويج ببسما" (١)

وقد يسمي الكوفيون حروف الصلة عازلاً، وذلك كما في قول الشاعر:

بِنِيْ غُدَاةَ مَا إِنْ أْتَمَّ ذَهَبًا وَلَا صَرِيْفًا وَلَكِنْ أَسْمُ الْخَرْفِ

قال ابن الحاجب: "ف (إن) في هذا البيت نافية عازلة عند الكوفيين" (٢)

وقد عد الفراء الزيادة في القرآن الكريم للتأكيد والتقوية، ولهذا لم يقل عنها زيادة بل قال صلة، وأما اللغوفلم يقل به إلا في الشعر؛ ولهذا عندما تحدث عن اجتماع حرفي الجحد (ما) و (إن) في قول الشاعر:

مَا إِنْ رَأَيْنَا مِثْلَهُنَّ لَمُعْشِرِ
سَوْدَ الرُّؤُوسِ فَوَالِجُ وَفُيُولُ (٣)

(١) ديره، المختار أحمد. دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، رسالة ماجستير من جامعة

الفايح/طرابلس، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط١ (١٤١١هـ/١٩٩١م)

ص ٢٤٧-٢٤٨

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٨، عن المصطلحات النحوية لعوض القوزي، ص ١٧٩

(٣) الفوالج: جمع فالج، وهو الجمل ذو السنامين. الفيول: جمع فيل.

قال الفراء: " وذلك لاختلاف اللفظين يجعل أحدهما لغواً" ويقصد باختلاف اللفظين اختلاف حرفي النفي (ما) و (إن) لأنه لو اتفق الحرفان لا يجوز الجمع بينهما للدلالة على النفي، فلا يقال مثلاً (ما ما قام زيد) .
وأما قوله تعالى: "كَلَّا لَا وَزَرَ" فقد علل ذلك بأن (لا) الأولى كانت موصولة، أي أنها عند الكوفيين مركبة من كاف التشبيه ولا النافية، وجاءت الأخرى مفردة؛ لهذا حسن اقترانهما . (١)

وقد ذكر الزركشي نقلاً عن صاحب كشف الظنون، أن العلماء اختلفوا في وقوع الزائد في القرآن؛ فمنهم من أنكروه . قال الطرطوسي في العمدة: " زعم المبرد وثعلب ألا صلة في القرآن، والدهماء من العلماء والفقهاء والمفسرين على إثبات الصلات في القرآن، وقد وجد ذلك على وجه لا يسع إنكاره فذكر كثيراً ."
وقال ابن الخباز في التوجيه: " وعند ابن السراج أنه ليس في كلام العرب زائد؛ لأنه تكلم بغير فائدة، وما جاء منه حملة على التوكيد ."

ومنهم من جوزوه وجعل وجوده كالعدم، وهو أفسد الطرق .(٢)

إن التناقض في كلام ابن السراج ظاهر؛ فكيف يمكن أن يكون تكليماً بغير فائدة، ثم يحمل على التوكيد !
أليس التوكيد معنى صحيحاً ويؤدي فائدة في تقوية الكلام، ويلعب دوراً مهماً في التأثير في النفس؟ وكذلك الأمر عند من اعتبر وجوده كالعدم، إذ ليس في اللغة لفظ وضع لغير معنى .
• الزجاج :

وقد أورد الزجاج في إعرابه أمثلة على الزائد في القرآن الكريم، ويعتد حول ذلك باباً فيما (جاء في التنزيل وقد زيدت فيه "لا" و"ما")، ويورد الآراء المختلفة حول ذلك، ويدلل على صحة ما يذهب إليه بما ورد عن العرب من شعر، راداً بذلك على من ينفي وجود زيادة في القرآن الكريم، كابن مجر .

(١) دراسة في النحو الكوفي، ص ٢٤٩- ٢٥٠

(٢) البرهان، ص ٧٢- ٧٤

ويذكر إجماع علماء النحو على زيادة (لا) في قوله تعالى: "لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ" والتقدير "ليعلم أهل الكتاب"، يقول: "أجمعوا على هذا غير ابن بحر، فإنه زعم أن الأولى ألا يكون في كلام الله شذوذ وما يستغنى عنه." ويرى في هذا الرأي جهلاً بقواعد العربية، إذ ليس كون (لا) زائدة في فحوى خطاب العرب مما يكون طعناً من الملحدة على كلام الله، لأن كلام الله منزل على لسانهم، فما كان متعارفاً في لسانهم لا يمكن الطعن به على كتاب الله، فكيف يكون شاذاً وقد جاء عنهم وشاع؟ كقول ساعدة الهذلي:

أَفْعَتُكَ لَا بَرِّقَ كَأَنَّ وَمَيْضَةً
غَابَ سِنَّهُ ضِرَامٌ مُتَيْبٌ

وأنشد أبو عبيدة للأحوص:

وَتَلَحَّيْتَنِي فِي اللَّهْوِ أَلَا أَحِبُّهُ
وَاللَّهُ دَاعٍ دَائِبٌ غَيْرُ غَافِلٍ

أي: في اللهو أن أحبه، و(لا) زائدة.

ويأتي بشواهد شعرية أخرى، كلها تثبت ورود (لا) في العربية في بعض المواقع زائدة، فلا غرابة أن ترد في القرآن زائدة. (١) فزيادة الحروف في التنزيل كثير.

• سيبويه:

وهي عند سيبويه جاءت للتأكيد، منها قوله تعالى: "فِيْنَا رَحْمَةً مِّنَ اللَّهِ لِيَتَّخِذَ لَهَا مِثْقَالَهُمْ وَاكْثُرَهُمْ"، وقوله: "عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْحَبَنَّ نَادِمِينَ".... وذكر أمثلة أخرى سيرد تفصيلها في فصل لاحق إن شاء الله.

• ابن جني:

أما ابن جني: فهو أول من تحدث عن عدم قياسية زيادة الحروف، قال في الخصائص: "وأما زيادتها فخارج عن القياس" ويعلل لهذا الرأي أن الحروف إنما جيء بها اختصاراً وإيجازاً، وكذا، فإن زيادتها تكون نقضاً لهذا الأمر، وأخذاً له بالعكس والقلب، فالإيجاز ضد الإسهاب.

(١) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، ١٣٤-١٣٥

والقياس عنده عدم حذف الحروف أو زيادتها، ومع ذلك فقد حذفت تارة، وزيدت تارة أخرى. ثم يورد شواهد من الشعر ومن القرآن الكريم على الزيادة، والمعاني التي جاءت عليها، فهو يقر بورودها في العربية وإن كانت على غير القياس. أما غرض زيادتها فمن أجل التوكيد، فإذا كان الغرض من استعمال الحروف هو الإيجاز والاختصار، فإذا زيد ما هذه سبيلين فهو تناء في التوكيد به، وبمنزلة إعادة الجملة بكاملها. (١)

• الخطابي :

وقد ذهب الخطابي مذهب الفراء بشأن الحروف التي قالوا إنها زائدة، وأحالها على لغة العرب؛ إذ الكلام عندهم يأتي بالحرف وبدونه، وهو أسلوب جاء على نهج لغتهم الأولى قبل أن يدخلها التغيير، ثم صار المتأخرون إلى ترك استعمالها في كلامهم، وذكر آيات ورد فيها بعض الحروف الزائدة، ودعمها بشواهد قرآنية أخرى، وبآيات من الشعر العربي، منها قوله تعالى: "أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَكَمْ يَعْبَىٰ مَخْلُقَهُنَّ يَمَادِرَ" (٢) أمي (قادر)، فالباء في هذا المعنى يدخل مع حرف الجحد، كقوله تعالى: "أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُخَيِّبَ الْمُؤْمِنِينَ" ، وقد ضارع (الم) في معنى الجحد (اليس) فالحق بجكمه، والعرب تدخل (الباء) مع الجحد إذا كانت رافعة لما قبلها، ويدخلونها إذا وقع عليها فعل يحتاج إلى اسمين، مثل قولك: ما أظنك بقائم، وما أظن أنك قائم، وما كنت بقائم. (٣) ظاهر أن موقف الخطابي والفراء واحد من الحروف الزائد، فهما على القول بزيادتها.

• أبو عبيدة :

أما أبو عبيدة: فقد توسع في حمل بعض الأدوات على الزيادة معتمداً في ذلك على حسه اللغوي وظاهر

(١) الخصائص، ص ٢٨٠-٢٨٤

(٢) الأحقاف ٣٣

(٣) البلاغة القرآنية عند الخطابي، ص ٥٣-٥٤

المعنى، لذا كانت بعض أقواله متار وقد شديد، ولم يرض عنه أحد من العلماء لغرابته. وبعضها الآخر متعارف عليه لدى النحويين أو بعضهم، مثل: زيادة ما في قوله تعالى: "مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ" (١)، وقوله: "قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ" (٢)، وفي قوله: "وَإِنْ كُلُّ لَمَنَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُخَضَّرُونَ" (٣)، ودخول من على النكرة المسبوقة بنفي أو استفهام، كقوله تعالى: "هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكَُمْ مِنْ شَيْءٍ" (٤)، وغيرها كثير.... ولكن أبا عبيدة لا يتقيد بمذهب البصريين في الاشتراط بزيادتها أن تكون داخلية على نكرة مسبوقة بنفي أو استفهام، فهو يحكم بزيادتها في قوله تعالى: "لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ" (٥)، والقول بزيادة من الداخلة على المعرفة في الإثبات هو قول أبي الحسن وبعض الكوفيين.

كما أنه يقول بزيادة (إذ) في قوله تعالى: "وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً" (٦)، وقوله: "وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ" (٧)، وقوله: "وَإِذْ نَادَى رَبُّكُمْ" (٨). معلوم أن (إذ) اسم وهو ظرف زمان، ولم يعهد زيادته، فقوله بزيادته قول شاذ غريب كان هادفاً للتعد والرد من النحويين والمفسرين على السواء. (٩)

-
- | | |
|-----|---------------------------------|
| (١) | البقرة ٢٦ |
| (٢) | المؤمنون ٤٠ |
| (٣) | يس ٣٢ |
| (٤) | الروم ٤٠ |
| (٥) | إبراهيم ١٠ |
| (٦) | البقرة ٣٠ |
| (٧) | البقرة ٣٤ |
| (٨) | إبراهيم ٧ |
| (٩) | النحو وكتب التفسير، ص ١٦٦ - ١٦٨ |

قال الزجاج : "قال أبو عبيدة: إن (إذ) هنا زائدة، وهذا إقدام من أبي عبيدة؛ لأن القرآن ينبغي أن لا يتكلم فيه إلا بغاية تحري الحق، وإذ معناها الوقت، وهي اسم، فكيف تكون لغواً ومعناها الوقت؟" وقال الطبري: "زعم بعض المنسوين إلى العلم بلغات العرب من أهل البصرة أن تأويل قوله: "وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ" (وقال ربك)، وأن (إذ) من الحروف الزوائد، وأن معناها الحذف... إلى أن قال: والأمر في ذلك بخلاف ما قال، وذلك أن (إذ) ظرف يأتي بمعنى الجزاء، ويدل على الوقت، وغير جائز إبطال حرف كان دليلاً على معنى في الكلام."

ونقل القرطبي هذا القول، ثم قال: "وأنكر هذا القول الزجاج وجميع المفسرين، قال النحاس: وهذا خطأ؛ لأن إذ اسم وهي ظرف زمان، وليس مما يزداد". وتبعه ابن قتيبة في هذا القول، وعلق عليه ابن هشام بقوله: "وليس هذا القول بشيء".

ومن آرائه الشاذة أيضاً القول بزيادة (إن) في قوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِحِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ" (١)، فهو رأي لم ينتقله عنه أحد، إذ يرى أن (إن) الثانية جيء بها لتوكيد الأولى لطول الكلام. (٢)

• ابن مضاء :

وذكر ابن مضاء أنه لا يزداد في القرآن لفظ غير المجمع على إثباته، "ومن بنى الزيادة في القرآن بلفظ أو معنى على ظن باطل قد تبين بطلانه فقد قال في القرآن بغير علم وتوجه الوعيد إليه، ومما يدل على أنه حرام الإجماع على أنه لا يزداد في القرآن لفظ غير المجمع على إثباته. وزيادة المعنى كزيادة اللفظ بل هي أخرى؛

(١) الحج ١٧

(٢) النحو وكتب التفسير، ص ١٦٨-١٦٩

لأن المعاني هي المقصودة والألفاظ دلالات عليها ومن أجلها . " (١)

• ابن الخشاب :

وعن ابن الخشاب أن الأكرين ذهبوا إلى جواز إطلاق الزائد في القرآن؛ لأنه نزل بلسان القوم ومتعارفهم، ولأن الزيادة بإزاء الحذف، هذا للاختصار والتخفيف، وهذا للتوكيد والتوطئة. وإن كان هناك من لا يرى الزيادة في شيء من الكلام . (٢)

• تمام حسان :

ومن المحدثين الذين رأوا وقوع الزائد في الكلام المذكور تمام حسان، فهو يرى في الزيادة إحدى وسائل التوكيد؛ إذ إن في زيادة المبنى تأكيداً للمعنى كما يقره البلاغيون وطبقة الأدباء، وبما أن القرآن يشتمل على أساليب لتأكيد المعنى، فلا يحكم على من يرى في القرآن كلمات زائدة بالتزيد على النص القرآني؛ لأن الزيادة نحوية لا قرآنية، وهو يرى أن كل زيادة إنما جيء بها لتأكيد المعنى، وهي عادة تكون في الحروف وبعض الضمائر . (٣)

• د . هادي الحمداني :

وكذلك الأمر بالنسبة للدكتور هادي الحمداني؛ فهو يرى أن كل كلمة، سواء أكانت اسماً أم فعلاً أم حرفاً، قد تكون زائدة في الجملة العربية، غير أن الأصل عند النحاة هو في زيادة الحروف، والأصل في مؤدى هذه الزيادة هو التوكيد، وهذا ما ذهب إليه أغلب النحاة، قالوا: إن الزائد لا يفيد شيئاً غير التأكيد

(١) ابن مضاء، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن القرطبي . الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، ص ٧٤، والحموز، د . عبد الفتاح أحمد . التأويل النحوي في القرآن الكريم، ج ٢، مكتبة الرشد / الرياض، ط ١ (١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م)، ص ١٢٧٨ .

(٢) البرهان في علوم القرآن، ١/٣٠٥، المصدر نفسه، ص ١٢٧٩

(٣) البيان في روائع القرآن، ص ١٧٢

في المعنى. إلا أن هذه الزيادة لا تقتصر على التوكيد فحسب، وإنما تعداها لفوائد لفظية هي تزيين اللفظ وجعله أفصح وأكثر قبولا للسمع، كما أنها تجعل الشعر خاصة مهياً لاستقامة الوزن، ولحروف الزيادة فوائد خاصة منها التنبية على الاتصال واللزوم، أو دفع توهم في الكلام أو التعويض عن محذوف...

وهذه الزيادة قد تتكرر في الموضع الواحد، وهي لضرورة الشعر أكثر منها لزيادة التوكيد أو لأبي

غرض آخر، وهذا التكرار إما أن يكون تكرار حرف زائد نفسه، كقول الشاعر:

كَمَا مَا امْرُؤٌ فِي مَعْشَرٍ غَيْرِ رَهْطِهِ

حيث زاد (ما) مرتين. وإما زيادة حرفين مختلفين في اللفظ متشابهين في المعنى، كقول الشاعر:

وَمَا إِنْ لَا تُحَاكُّ لَهُمْ ثِيَابُ

ويختلف البصريون والكوفيون في تسمية هذه الحروف، فهي عند البصريين (حروف الزيادة) و (الحروف الملقاة)، وهي عند الكوفيين (حروف الصلة) و (حروف الحشو)، وقد علل الرضي ذلك بقوله: " وإنما هذه الحروف زوائد لأنها قد تقع زائدة، وسميت أيضاً حروف الصلة لأنها يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة أو إلى إقامة وزن أو سجع أو غير ذلك. " (١)

وقد تجنب كثير من النحويين والمفسرين إطلاق لفظ الزيادة على ما في التنزيل من هذه المسألة تأديباً، إلا أن

أكثر النحويين على جواز وقوعها فيه من جهة الإعراب لا من جهة المعنى، وقد عقد ابن أبي الإصمعي المصري باباً لها " باب الزيادة التي تفيد اللفظ فصاحة وحسناً والمعنى توكيداً وتمييزاً لمدلوله عن غيره. " (٢)

قضية الزيادة إذن من القضايا المهمة التي اختلف حولها الرأي في الدرس اللغوي، من نحو وتفسير وبلاغة، وأكثر النحاة والمفسرين والبلاغيين والباحثين في علوم القرآن، على زيادة الحرف (خاصة)، وقد احتاطوا في ذلك؛ إذ لا بدّ للحرف الزائد في كلام العرب أن يكون له فائدة معنوية أو لفظية، أو هما معاً، إلا

(١) شرح الكافية ٣٥٧/٢، مجلة الجامعة المستنصرية، ١٩٧١/٢٤، ص ١٣٦

(٢) بدع القرآن، ص ٣٠٥، التأويل النحوي، ص ١٢٧٨

أنهم سموها زائدة لأنه لا يتغير بها أصل المعنى، بل يزيد بسببها تأكيد المعنى الثابت وتقويته.

أما الرأي المقابل فله أنصاره: كالطبري، والمبرد، وثلعب، وابن الخباز، وابن السراج، والسهيلي، وابن القيم، وابن الأثير، والإمام داود الظاهري، والشيخ دراز، والدكورة بنت الشاطي، ومحمد عبده، وبعض علماء الإعجاز الذين يرون أن الإعجاز يسري في السورة والآية، في الجملة والكلمة، وفي الحرف القرآني، والتلاوم بين ذلك كله يأتي في نسق واحد، كل ذلك يسري في القرآن الكريم، كما تسري الروح في الإنسان، والحكم بزيادة حرف يعني جواز حذفه - كما يرون - وحذفه أو سقوطه يغير المعنى، ويذهب البلاغة ويكشف نور الإعجاز؛ لذلك وقفوا من قضية الزيادة في القرآن موقف الراض الذي يرى في إقرارها إساءة لأسلوب القرآن المعجز وبلاغته.

من ذلك ما جاء عن الراضي: "إن ما يسمى زائداً من حيث الإعراب له من جمال الإيقاع وروعة النظم والزيادة في المعنى ما لا يتم حسن الكلام ورواق اللفظ إلا به... وعلى هذا يجري كل ما ظن أنه في القرآن مزيد، فإن اعتبار الزيادة فيه وإقرارها بمعناها إنما هو نقص يجلب القرآن عنه، وليس يقول بذلك إلا رجل يعتسف الكلام ويقضي بغير علمه أو بعلم غيره... فما في القرآن حرف واحد إلا ومعه رأي يستحق في البلاغة من جهة نظمه أو دلالاته أو وجه اختياره بحيث يستحيل ألته أن يكون فيه موضع قلق أو حرف نافر، أو جهة غير محكمة، أو شيء مما تنفذ في نقده الصنعة الإنسانية من أي أبواب الكلام، إن وسعها فيه باب." (١)

وقد وقفت الموقف نفسه المذكورة عائشة بنت الشاطي، مع أنها حين تسند هذا القول إلى النحاة والمفسرين، تشير إلى أنهم لا يعنون بقولهم زائدة أنها تأتي عبثاً أو لغواً، وإنما هي عندهم زائدة للتوكيد،

(١) البلاغة القرآنية عند الخطابي، ص ٦٠، د. فضل عباس، مجلة دراسات/ الجامعة الأردنية، ص ١٤٧

ولكنها ترى - من مفهوم كلمة الزيادة - أنها يمكن الاستغناء عنها، وبالتالي، فالأمر يعتمد على عشوائية الإتيان بها أو الاستغناء عنها؛ إذ نستطيع القول: ما كتبت غافلاً، وما كتبت بغافل، (أليس الصبح يقرب)، وأليس الصبح قريباً؟

وبعد استقراء لما ورد في القرآن الكريم من خبر (ما) و(ليس)، وورود الباء فيه، خرجت بضوابط دقيقة لمواضع وجوب التزامها ووجوب اطراحها، لتخرج بعد ذلك بنتيجة مفادها: إنه لا يمكن أن تكون الباء زائدة مع اطراد مجيئها في هذا الأسلوب، لم تخلف إلا في آيتي يوسف "مَا هَذَا بَشَرًا" والمجادلة "مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ".

ثم تطرح التساؤل: هل يكفي القول بأن الباء زادت لمجرد التأكيد؟ فالعربية تعرف أساليب عدة للتأكيد اللفظي والمعنوي: كالتسم وأدوات التأكيد المعروفة، ولا بد لكل أسلوب منها ملحظ بياني يميزه عن سواه. (١) فهي ترفض القول بوجود زائد في القرآن رفضاً شديداً، بل ترى أن هذه الكلمات ترد في السياق لمطلب بلاغي يقرره المقام.

وقد تبع ابن جرير الطبري (ت ٣١٠ هجرية) أولئك الذين قالوا بالزيادة، ونبه بكل حزم على خطر هذا القول وبطلانه. فعند قوله تعالى: "وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ" (٢) يرد رداً عنيفاً على أبي عبيدة الذي يرى أن (إذ) زائدة، بل يرى أن (إذ) عمدة في الكلام لا يتم المعنى إلا بها، ويقول: "وكذلك معنى قول الله جل ثناؤه: "وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ" لو أبطلت إذ وحذفت من الكلام لاستحال عن معناه الذي هو به وفيه (إذ)، فإن قال قائل: فما معنى ذلك؟ وما الجالب ل (إذا)؟ إذ لم يكن في الكلام قبله ما يعطف به عليه، قيل له: إن الله خاطب الذين خاطبهم بقوله: "كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَانًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ

(١) بنت الشاطن، د. عائشة عبد الرحمن. من أسرار العربية في البيان القرآني، جامعة بيروت العربية - بيروت

(١٣٩٢ - ١٩٧٢م)، ص ١٩ - ٢٢

(٢) البقرة ٣٠

يُخِينِكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ"، بمعنى: اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم إذ خلقتكم ولم تكونوا شيئاً وخلقنا لكم ما في الأرض وسويت لكم ما في السماء، ثم عطف بقوله: "وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ عَلَى الْمَعْنَى الْمُقْتَضِي بِقَوْلِهِ: "كَيْفَ نَكْفُرُونَ بِاللَّهِ". (١)

وعند قوله تعالى: "فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ" (٢) يرد على أولئك الذين يذهبون أن ما زائدة وينفي ذلك، وفي عدد من الآيات الأخرى ويلجأ إلى تأويلها ليدل على أنها عمدة وليست زائدة، كما فعل في تأويل قوله تعالى: "قَالَ مَآ مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ" (٣)، ويرد على البصريين وغيرهم ممن يقولون بزيادةها: "والصواب عندي من القول في ذلك أن يقال إن في الكلام محذوفاً قد كفي دليل الظاهر منه، وهو أن معناه: ما منعك من السجود فأوحى لك أن لا تسجد، فترك ذكر (أوحى لك) استغناء بمعرفة السامعين قوله: إِلَّا إِيَّائِمْ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ". (٤)

فقد لجأ إلى مذهب التأويل لأنه يرى عدم جواز وجود كلام لا معنى له في كتاب الله، وأن لكل كلمة معنى صحيحاً، لذا حكم بفساد قول من قال أن (لا) جاءت حشواً لا معنى لها. ولكن إذا كما تقدر في الكلام محذوفاً ونعبره مظهراً من مظاهر الإعجاز، فلم لا نعتبر الزيادة كذلك، ونجد لها مخرجاً بلاغياً كما تفعل في حالات الحذف؟ فتقول الآيات من خلال معرفة الجوال العام الذي وردت فيه. ويقرر الرازي في مواضع من تفسيره عدم وجود زائد في القرآن الكريم، يظهر ذلك عند تفسيره قوله تعالى: "فِيمَا رَحْمَةً مِنَ اللَّهِ" (٥)

(١) تفسير الطبري، ج ١، ص ١٥٣-١٥٤، مجلة دراسات، ص ١٤٦

(٢) البقرة ٨٨

(٣) الأعراف ١٢

(٤) تفسير الطبري، ٩٧/٨، المصدر نفسه، ص ١٤٦

(٥) آل عمران ١٥٩

فهو يرى أن (ما) يمكن أن تكون استهامية للتعجب، والتقدير: (فبأي رحمة؟) هروباً من القول بزادتها، إذ يرى أن الزائد مهمل. وقد ردّ عليه قوله هذا بأن الزائد ما أتى به لغرض التقوية والتوكيد، والمهمل ما لم تضعه العرب، وهو ضد المستعمل. وقد ذكر الزمخشري هنا أنه ليس المراد من الزيادة - حيث ذكرها النحويون - إهمال اللفظ، ولا كونه لغواً، إنما سموا (ما) زائدة هنا لجواز تعدي العامل قبلها إلى ما بعدها، لا لأنها ليس لها معنى.

كما رد أبو حيان قوله: إنها للاستهتام التعجبي؛ فذلك غير صحيح من جهة الصنعة الإعرابية، وإن كان صحيحاً من حيث المعنى؛ لأن تقديره (فبأي رحمة؟) يدل على أنه جعل (ما) مضافة للرحمة، وأسماء الاستهتام التعجبي لا يضاف منها غير (أي)، وإذا لم تصح الإضافة كان ما بعدها بدلاً منها، والمبدل من اسم الاستهتام يجب معه ذكر همزة الاستهتام، وليست همزة الاستهتام المذكورة، فدل على بطلان هذا الرأي. (١)

ومن المحدثين الذين ترعّموا موقف الرفض، محمد عبده، إذ يرى أن القرآن الكريم تؤخذ منه العقيدة ويستنبط منه الرأي، ولا يجوز أن يحمل المسلم مذهباً وينظر للقرآن من خلال ذلك المذهب أو الاعتقاد. يقول: "إذا وزنا ما في أدمغتنا من الاعتقاد بكتاب الله تعالى، من غير أن ندخلها أولاً فيه، يظهر لنا كوننا مهتدين أو ضالين، وأما إذا أدخلنا ما في أدمغتنا في القرآن وحشرناها فيه أولاً فلا يمكننا أن نعرف الهداية من الضلال، لاختلاط الموزون بالميزان، فلا يدري ما هو الموزون من الموزون به. أريد أن يكون القرآن أصلاً تحمل عليه المذاهب والآراء، لا أن تكون المذاهب أصلاً والقرآن هو الذي يحمل عليها، ويرجع بالتأويل أو التحريف إليها كما جرى عليه المخذولون وتاه به الضالون." (٢)

(١) البرهان في علم القرآن، ٧٣/٣

(٢) المحتسب، عبد المجيد عبد السلام المحتسب. اتجاهات التفسير في العصر الحديث، بيروت - دار

الفكر، (١٩٧٣م)، ص ١٢٦

وانطلاقاً من هذا المبدأ الذي اعتمده في تفسير القرآن الكريم، فإنه يرى عدم التعرض في بيان القرآن إلى المسائل الخلافية، منها مسألة الزيادة في القرآن الكريم، فعند تفسيره لقوله تعالى: "فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ" يقول: "ومن مباحث اللفظ في الآية أن كثيراً من المفسرين يزعمون أن (ما) زائدة، وما هي بزيادة، وفاقاً لابن جرير الطبري، وجلّ القرآن أن يكون فيه كلمة زائدة، وإنما تأتي (ما) هذه لإفادة العموم تارة، ولتفخيم الشيء تارة أخرى." وقد أفادت هنا العموم، كأنه قال: (فإيماناً قليلاً ذلك الذي يؤمنون به)، وأما التي لتفخيم الشيء فكقوله تعالى: "فِيمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ"، أي: فبسبب رحمة عظيمة الشأن خصك الله بها لنت لهم على ما لقيت منهم. وقد بين الله هذه الرحمة بقوله - حين يصفه عليه السلام - : "بِالْمُؤْمِنِينَ رَوْؤُفٍ رَحِيمٍ"، وقوله جل شأنه: "وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ" (١).

فهو يذهب - ونحن نذهب مذهبه - أن كل كلمة في القرآن موضوعة في موضعها اللائق بها، فليس فيها كلمة تقدمت ولا كلمة تأخرت لأجل الفاصلة، فهو من الله الذي لا تعرض له ضرورة، بل هو على كل شيء قدير، وهو العليم الحكيم الذي يضع كل شيء في موضعه، وأما من قال في ذلك من المفسرين فلثأثرهم بقوانين فنون البلاغة، وغلبتها عليهم في توجيه الكلام، غير ملتفتين إلى ما لكل كلمة في مكانها من التأثير الخاص عند أهل الذوق العربي. كما يرى أن تحكيم المذاهب النحوية في القرآن الكريم ومحاولة تطبيقها عليه جراءة كبيرة على الله تعالى. (٢)

ثم يأتي الدكتور عبد الله درّاز ليقف موقفاً ينبثق من فكرته الجديدة وهي: "أن القرآن إيجاز كله سواء مواضع إجماله، و مواطن تفصيله التي تسمى إطناباً؛ لأنه في كلا المقامين لا يجاوز سبيل القصد، و مراميه فيهما لا يمكن تأديتها بأقل من ألفاظه ولا يساويها، فليس فيه كلمة إلا هي مفتاح لفائدة جليلة، وليس فيه حرف إلا جاء لمعنى." لذا يرى أن الحكم بزيادة حرف أو إقحام كلمة ضرب من الجهل مستور أو

(١) تفسير المنار ١/٣٧٩، اتجاهات التفسير، ص ١٢٧

(٢) اتجاهات التفسير، ص ١٢٧-١٢٨

مكشوف بدقة الميزان الذي وضع عليه أسلوب القرآن ثم يدل على ذلك بقوله تعالى: "لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ" إذ أكثر أهل العلم قد ترادفت كلمتهم على زيادة الكاف، بل على وجوب زيادتها في هذه الجملة، "فراراً من الحال العقلي الذي يفضي إليه بقاؤها على معناها الأصلي من التشبيه، وإلا كان تسليماً لثبوت المثل له سبحانه، أو على الأقل محتملة لثبوته أو انتفائه. (١)

" ثم يقول: "لو رجعت إلى نفسك قليلاً لرأيت هذا الحرف في موقعه محتفظاً بقوة دلالاته قائماً بقسط جليل من المعنى المقصود في الجملة، وأنه لو سقط منها لسقطت معه دعامة المعنى أو تهدم ركن من أركانه. (٢)

أما الدكتور فضل عباس ، فإنه يرد القول بالزيادة و يسميه (دعوى القول بالزيادة)، ويدفع قول من قال: إن حروف الزيادة في القرآن يقتضيها الأسلوب، فالقرآن الكريم جاء على أساليب العربية، ولهذا تحدى العرب أن يأتوا بمثله. في حين يرى الدكتور فضل عباس أننا وإن كنا نسلم بأن القرآن الكريم قد جاء على نسق أساليب العربية إلا أن له ميزاته التي جعلت العرب يعجزون عن مجاراته، ومن هذه الميزات: اختيار اللفظة ودقتها من حيث ما توديه، فليس كون أسلوب القرآن عربياً يلزم منه أن يشتمل على كل ما جاء في العربية من أساليب مقبولة وغير مقبولة، ونحن نعلم أن في العربية ما يتراوح بين الجودة والركاكة.

ويزيد على ذلك، إن القول بالزيادة إنما نشأ بعد ظهور المذاهب النحوية والتشاد المذهبي بين النحويين، حين جعلوا القواعد التي وضعوها أصلاً، وفرعوا عنها كل شيء بعد ذلك. والقول بالزيادة لا يتفق مع روعة البيان ودقة النظم. (٣)

(١) لطائف المنان، ص ٧٧، عن النبا العظيم، ص ١٢٧

(٢) مجلة دراسات، ص ١٤٨، عن النبا العظيم، ص ١٣٣

(٣) المصدر نفسه، ص ١٥٠، ١٤٤

وهو لا يقبل وصف ما وضع للتأكيد بالزيادة أو الإقحام، فلم نجد أحداً يقول في قوله سبحانه: "لَيُنَبِّدَنَّ فِيهِ
 الْخُطْمَةَ" (١) إن النون هنا زائدة، بل قالوا: إن النون هنا للتوكيد . كما لم يقولوا إن اللام زائدة في قوله
 تعالى: "وَأَمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ" (٢) بل قالوا: اللام للابتداء، وهي من أدوات
 التوكيد . بل ينبغي أن نسمي الأشياء بأسمائها، فما كان يفيد التأكيد لا يسمى زائداً، فلا بد من وضع
 الأشياء في موضعها، فتجنب الخلط بين أمور ليست من وادٍ واحد . (٣)

ويطالعنا مصطفى عيد الصياصنة برأي يقارب الرأي السابق، حين يرى أن ليس كل ما جاز وقوعه
 في اللغة كان وقوعه في القرآن جائزاً؛ فهناك أمور كثيرة أجاز العلماء وقوعها في اللغة ولم يميزوا وقوعها في
 القرآن، من هذا الجواز، فهو يعتبره باطلاً شرعاً ولغةً وعقلاً، وأن أهل اللغة لم يصرحوا أبداً بأن العرب
 قسموا لغتهم إلى حقيقة وبجاز، ولم يرد في كلام الصحابة ولا التابعين ولا تابعي التابعين، ولا في كلام أئمة اللغة
 كالخليل وسيبويه والفراء وأبي عمرو بن العلاء والأصمعي... مما يدل على أنهم ما كانوا يعرفونه ولا يلتفتون
 إليه . (٤)

ويرى أن للقول بالجاز مفاصد كثيرة، وأخطاراً عظيمة في مجال العقيدة وطريقة فهم كتاب الله العزيز، فهو
 صنعة اعتزالية كلامية محضة، تقوم على أساس صرف الألفاظ العربية عن منطوقها، وتحويل هذا المنطوق
 عن دلالاته المألوفة والمعهودة عند العرب . (٥)

(١) الهمة ٤

(٢) البقرة ٢٢١

(٣) لطائف المنان، ص ٢٥٤، ٢٥٨

(٤) الصياصنة، مصطفى عيد . بطلان الجاز وأثره في إفساد الصور وتعطيل نصوص الكتاب والسنة، دار المعراج

للنشر والتوزيع، الرياض، ط ١ (١٤١١ هـ) ، ص ٤٤-٤٧

(٥) المصدر نفسه، ص ٥١

ومن وجوه الجواز - عنده - القول بالزيادة، ويأتي بمثال على ذلك الآية الكريمة: "لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ" وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ"، يقول: "قالوا: هذا مجاز من باب التجوز بالزيادة، ولهذا لو حذف الكاف وبقيت مثل، أو حذف مثل وبقيت الكاف، بقي الكلام تاماً يدل على مراده." فلو كانت الكاف هنا للتشبيه لكان المعنى: ليس مثل مثله شيء، وهذا يعني أن له مثلاً، وليس لمثله مثل، ولذا فلا بد من القول بزيادة (الكاف) أو (مثل).

ويرد على هذا بما يلي:

أ. إن المراد بذكر (المثل) هنا: المبالغة في النفي بطريق الكناية، فإنه إذا نفى ذلك عن يناسبه كان نفيه عنه أولى، كقولهم: مثلك لا يخل، ومثلك لا يشهد الزور، بمعنى: إن الذي يشابهك لا يفعل هذا، فكيف بك أنت؟ فعدم صدور ذلك منك أولى.

ب. إن العرب تقيم المثل مقام النفس، فيطلقون المثل ويريدون به الذات، وهو أسلوب من أساليب العربية معروف، فأنت تقول: مثلي لا يقال له هذا، بمعنى: أنا لا يقال لي هذا. وقد ورد هذا في القرآن الكريم في قوله تعالى: "وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِ فَأَمَّا وَاسْتَكْبَرْتُمْ" والمعنى: وشهد شاهد من بني إسرائيل عليه - أي القرآن - إنه من عند الله، وقيل إن هذا الشاهد هو عبد الله بن سلام، حيث آمن في المدينة بعد الهجرة. وشبهه قوله تعالى: "أَوْ مَن كَانَ مِثْلًا فَأَخْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ"، والمعنى: كمن هو في الظلمات. فإن (مثل) جاءت في الآيتين بمعنى الذات.

ج. إن أداة التشبيه كررت لتأكيد نفي المثلية المنفية في الآية، ومن المعروف أن العرب ربما كررت بعض الحروف لتأكيد المعنى، فهم إذا أرادوا توكيد النفي جمعوا بين أداتي النفي (ما) و(إن)، كقول قبيلة بنت الحارث في قتل أخيها النصر في معركة بدر:

أَبْلَغُهَا مِثْلًا، بِأَنَّ حِجَّةً
مَا إِنْ يَزَالُ بِهَا التَّجَانِبُ مَحْفِقًا

وكتجمهم بين (إن) و(ما) لتوكيد الشرط، كقول الشاعر:

زَعَمْتُ تَمَاضِرَ أُنِّي إِمَّا أُمْتُ يَسُدُّ أُنْيُوهَا الْأَصَاغِرُ خَلْتِي

وقد ورد مثل هذا الجمع بين أداتين من جنس واحد، بهدف زيادة التوكيد في القرآن الكريم كثيراً، ومن ذلك قوله تعالى: "فَإِمَّا تَعَتَّقْنَهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلَقَهُمْ"، وقوله تعالى: "وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانِذِرْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ"، وقوله: "فَإِمَّا تَدَّهِنَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُمْ مُنْتَقِمُونَ". (١)

هذه بعض الآراء التي تمثل الموقف المقابل، الراض لمقولة الزيادة في القرآن الكريم، من أهل التفسير. ومع ذلك نجد عدداً من المفسرين قد تأثروا بقواعد النحاة ومذاهبهم، وكانوا أكثر موضوعية في تناول المسألة، وبدا ذلك واضحاً في تفاسيرهم، منهم: القاضي البيضاوي، وأبو حيان، والزحخشري في كشفه، والآلوسي في روح المعاني، والثعالبي. فقد أشاروا في ثنايا تفاسيرهم إلى الزوائد التي ترد في سياق النص العزيز.

ولو وقفنا عند الزحخشري لوجدناه يرى أن المؤكدات كثيرة في أساليب العربية، وكثير من طرق بناء الكلام تعطيه تقوية ووكادة؛ فالذكر قد يفيد توكيداً، والحذف قد يفيد توكيداً، والوصل والفصل والتكرار والاعتراض... وغيرها من الأساليب العربية كلها تفيد أنواعاً من التوكيد والمبالغة في تثبيت المعنى أو نفيه، ففي الكلمة دلالة لخصوص معناها.

ومن عناصر القوة في الجملة عنده الحروف الزائدة، ويميل على ذلك بشواهد قرآنية، مثل (لا) في قوله تعالى: "مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ" فقد جاءت صلة بدليل قوله تعالى: "مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيْ"، ومثلها قوله تعالى: "لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ" بمعنى (ليعلم).

أما فائدة هذه الحروف فهي لتوكيد معنى الفعل الذي تدخل عليه وتحقيقه، كأنه قال: ليحقق علم أهل

الكتاب، وما منعك أن تحقّق السجود وتلزمه نفسك . (١)
 أما الثعالبي، فإنه يرى في الزيادة سنة من سنن العرب، لذا يقرّ وجودها في اللغة، ويأتي بأدلة عليها من القرآن
 الكريم، وما أثر عن العرب من شعر .

ومن المحدثين الدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج، الذي لا يرى في القول بزيادة حروف في القرآن ما
 ينتقص من فصاحة القرآن وبلاغته، أو يمس ما له من القداسة التامة، فإنه ليس المراد بالزيادة ما قد يتبادر
 إلى أذهان بعض

العامة مما يكون حاصله خلو الكلمة من كل فائدة، وإنما ذلك تعبير اصطلاحى يطلق على الكلمة إذا لم
 تستعمل في شيء من معانيها الوضعية اللغوية . (٢)

وفي مكان آخر يشير إلى إقراره وقوع كلمات زائدة في القرآن الكريم لمقاصد معينة يقصد بها معانٍ
 خاصة، كوكيد حكم بنفي أو إثبات، فإن ذلك واقع وكثير، وهو من الحقائق التي لا شبهة فيها . (٣)
 ويمكننا أن نلمح إقرار الشيخ محمد عزيمة النحويين في كتابه (دراسات لأسلوب القرآن الكريم)
 بوجود زيادة في الكتاب العزيز، فلا يرى بأساً بذلك، وإن كان لا يوافقهم في بعض آرائهم؛ فيرد على
 سبيل المثال - القول بزيادة (لا) في مثل قوله تعالى: "وَلَا تُصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ" (٤)، يقول: "وأعجب ما وقفت عليه من ذلك، أن الإربلي صاحب كتاب (جواهر الأدب في معرفة كلام العرب) جعل
 من مواضع زيادة (لا) وقوعها بعد (إن) الشرطية، كقوله تعالى: "وَلَا تُصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ"،

(١) أبو موسى، د. محمد حسين أبو موسى . البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية، دار

الفكر العربي، ص ٣٤٥-٣٤٧

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية، ج ٣١، ص ٢٦

(٣) مجلة الأزهر، عدد شوال، ١٣٨٦هـ، ع ٧٦٠

(٤) يوسف ٣٣

وقوله سبحانه: "إِلَّا تُصْرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ..." (١).

فهو - رحمه الله - لا يرى بأساً بوجود الزائد في القرآن الكريم، ولكنه يرد ما ظهر من التكلف وما يبطل المعنى بزيادته. (٢)

بعد عرض ما سبق من آراء عدد من النحاة والمفسرين، نستطيع الوقوف على بعض مواطن الخلاف والاتفاق بين الطرفين:

(١) إن أغلب أهل النحو والتفسير على إثبات وقوع الزائد في لغة العرب، إلا أن النحاة عندما يعالجون المسألة ينظرون إليها من جهة الإعراب لا من جهة المعنى، وميدان مجتهدهم أوسع؛ إذ يحاولون استقراء ذلك في لغة العرب عامة، وفي لغة القرآن خاصة، باعتبارها مصدراً من مصادر الوثيق اللغوي، ومرجعاً لغوياً فصيحاً يمتد به، ويقاس عليه.

في حين إن المفسرين وقفوا عند لغة القرآن الكريم، فهي مجال مجتهدهم ودراستهم، يحاولون استجلاء معاني الكتاب العزيز وتوضيح أبعادها ومراسمها، وبعضهم وقف عند النواحي الجمالية والبيانية، فيما يسمي بالتفسير اللغوي.

(٢) إن النحاة - وإن أطلقوا مصطلح الزيادة - إلا أنهم لم يقصدوا بها ما قد يفهم من لفظ الزائد، وهو الذي يمكن أن يهمل أو يستغنى عنه، وهو ما رفضه بعض المفسرين ومن سار على نهجهم من رد هذا القول، وإنما كان قصدهم ما يمكن الاستغناء عنه من حيث الإعراب فقط؛ أي يستقيم معنى الجملة ولا يحتل التركيب بدونه. وقد أخذ بهذا الرأي عدد من المفسرين ممن أدرك ذلك، ولم يعتبر مثل هذا القول منافياً للإعجاز البلاغي للقرآن، أو انتقاصاً بحق كلام رب العالمين الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

(١) التوبة ٤٠

(٢) لطائف المنان، ص ٨١ - ٨٢

فما ألاحظه في مواقف المفسرين أنهم لا يكادون يخرجون عما ذكره النحاة واللغويون فيما يتعلق بهذه المسألة، إلا أن اعتراضهم ينصب على استخدام الكلمة (الزيادة)؛ لأنهم يعتقدون أن الزيادة لغة تعني اللغو، واللغو ما لا فائدة منه. جلّ القرآن الكريم أن يرد فيه شيء من هذا، وإن كان في تحليلهم لمثل هذه الكلمات (الزوائد) يردونها لمقاصد بلاغية معينة حسب ورودها في السياق، فهم لا يكادون يخرجون من دائرة ما ذهب إليه أهل اللغة غير الاصطلاح والتسمية. فإن علماء النحو كذلك ذهبوا هذا المذهب وقصدوا هذا المقصد حين قالوا: دخولها كخروجها، ليس من حيث المعنى وإنما من حيث الإعراب.

(٣) كلا الطرفين أقر بوجود الزائد في الكلام، فهو مما لا يمكن إنكاره لوروده بكثرة في كلام العرب. مع ذهاب بعض منهم أنه ليس في كلام العرب زائد، لأنه تكلم بغير فائدة، وما جاء منه حملوه على التوكيد.

(٤) حاول بعض المفسرين اللجوء إلى أسلوب التأويل هروباً من القول بالزيادة، أو حمل مثل هذه الكلمات التي ذهب النحاة إلى زيادتها على معان جاءت عليها، وعدم قبول القول بأنها جيء بها للتأكيد؛ فقد رفضوا ذلك لاعتقادهم أن للتأكيد أدواته نص عليها أئمة اللغة وعلماؤها.

هذه بعض الملاحظات التي يمكن أن تلحظ من خلال النظر في آراء عدد من النحاة والمفسرين، ولعلها تلخص المحور العام الذي انطلقت منه مواقفهم، والأسس التي بنوا عليها مباديهم. ولا نشك في حرص كل من الطرفين على إبراز ما في القرآن الكريم من مزايا لغوية تفوق بها على كل أسلوب، وتحدى بها البشرية جمعاء منذ نزل وحتى وقتنا الحاضر، وكل دراسة يقوم بها هؤلاء إنما هي لخدمة القرآن، وتقريبه إلى الأذهان.

الفصل الثالث

الزوائد عند النحاة ومواقع زيادتها

يقال: باب الزيادة الحروف والأفعال، أما الأسماء فنصّ أكثر النحاة على أنها لا تزاد، وإن كان وقع في كلام كثير من المفسرين الحكم عليها في بعض المواضع بالزيادة.

وقيل: حروف الزيادة سبعة: إن، وأن، ولا، وما، ومن، والباء، واللام.

بمعنى أنها تأتي في بعض المواقع زائدة، لأنها لازمة للزيادة، وليس المراد حصر الزوائد فيها، بل إن الأكثر في الزيادة أن تكون بها. (١)

ومن الأقل زيادة عندهم: إلى، أم، الفاء، في، الكاف، على، عن، الواو، إلا، إن، ثم، لعل.
أما الأسماء: مثل، مثل، إذا، إذ، اسم، وجه.
أما الأفعال: كان، يك، أصبح.

حروف الزيادة:

• زيادة (إن):

وتزاد في عدة مواضع، هي:

(١) بعد (ما) النافية، وهي على ضربين:

- إما مؤكدة: وهي التي تدخل على الجملة الفعلية، نحو قول دريد بن الصمّة: (١)

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا سَمِعْتُ بِهِ كَالْيَوْمِ هَانِيٍّ أُنْتَقِي جُرْبٍ

فقد زاد (إن)، والأصل: ما رأيت...

وقول النابغة الذبياني: (٢)

مَا إِنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُه إِذْ نَ فَلَ رَفَعْتُ سَوَاطِي إِلَى يَدِي

زاد (إن)، والمعنى: ما أتيت....

- وإما كافة لعمل ما الحجازية، وهي التي تدخل على الجملة الاسمية، نحو قول فروة بن مسيك: (٣)

فَمَا إِنْ طَبَبْنَا جُبْنَ، وَلَكِنْ مَنَائِيْنَا وَدُوْلَةُ آخِرِنَا

وقد ذكر ابن يعيش أن (إن) إذا دخلت على (ما) النافية، نحو: (ما إن زيد قائم)، فهي في لغة بني تميم مؤكدة؛ لأنهم لا يعملون (ما)، وفي لغة أهل الحجاز تكون كافة لها عن العمل، ويكون ما بعدها مبتدأ وخبر،

كما كانت كافة لها عن العمل في قولك: (إنما زيد قائم)، وقوله تعالى: "إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ". (٤)

كما ذهب الفراء إلى أن (ما) و(إن) جميعاً للنفي، كأنها تزداد (ما) هنا على النفي مبالغة للنفي،

وتأكيداً له، كما تزداد اللام تأكيداً للإيجاب في قولك: إن زيدا قائم. وغالى في ذلك حتى قال: يجوز أن

يقال: لا إن ما، فيكون الثلاثة للنفي، وأنشد بيتاً للنابغة الذبياني:

إِلَّا الْأَوَارِيَّ لَا إِنْ مَا أَتَيْتَهَا وَالتَّنْوِيَّ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلْدِ

(١) شرح المفصل، ١٢٨/٣

(٢) مغني اللبيب، ٥٩/١، عن الديوان، ص ٢٥، الأزهية، ص ٥٢، خزانة الأدب، ٧٣/٥

(٣) مغني اللبيب، ٥٩/١، وشرح المفصل، ١٢٩/٣، والكافية في النحو، ص ٣٨٤، وجمع الهوامع، ١٢٣/١، والتصرح

على التوضيح، ١٩٦/١، وأعراب القرآن، ص ١٣٩

(٤) النساء ١٧١

إلا أن صاحب المفصل يذهب إلى أن الصواب ما ذهب إليه الجماعة من أن (إن) بعد (ما) زائدة، وما وحدها للنفي؛ إذ لو كانت (إن) أيضاً للنفي لانعكس المعنى إلى الإيجاب؛ لأن النفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً. (١)

وعند الوقوف على قول الشاعر:

ما إن رأيتنا مثلهم لمُشْرِ
سود الرُّؤوس فوالجُ وقُبُولُ

نجد الفراء يعود إلى رأي الجماعة في حديثه عن اجتماع حرفي الجحد (ما و إن)، فيجعل أحدهما لغواً، وذلك لاختلاط اللفظين؛ إذ لو اتفق اللفظان لا يجوز الجمع بينهما للدلالة على النفي، فلا يقال - مثلاً -: (ما ما قام زيد) . وأما قوله تعالى: "كَلَّا لَا وَزَرَ" (٢)، فقد علل ذلك بأن (لا) الأولى كانت موصولة، أي أنها - عند الكوفيين - مركبة من كاف التشبيه ولا النافية، وجاءت الأخرى مفردة؛ لهذا حسن اقترانها. (٣)

(٢) بعد ما الموصولة الاسمية:

ومنه قوله تعالى: "وَلَقَدْ مَكَّنَاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ" (٤)، قيل: إن نافية، والأصل: في الذي ما مكناكم فيه، بدليل قوله تعالى: "مَكَّنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ يَمَكِّنْ لَكُمْ" (٥) وكأنه عدل عن ما ثلثا تكرر فيثقل اللفظ. (٦)

(١) شرح المفصل ١٢٩/٣ - ١٣٠

(٢) القيامة ١١

(٣) دراسة في النحو الكوفي، ص ٢٥٠، عن معاني القرآن للفراء، ١٠/١٧٦

(٤) الأحقاف ٢٦

(٥) الأنعام ٦

(٦) البرهان ٣/٧٥

وقول الشاعر (جابر بن ريان الطائي أو إياس بن الأرت):

يُرْجِي المرءَ ما إنْ لا يراهُ وتُعرضُ دُونَ أدنَاهُ الخُطوبُ

فالمعنى: يرجي المرء ما لا يراه . (١)

(٣) بعد (ما) المصدرية الظرفية - بمعنى الحين والزمان - وهو قليل، فيقال: انتظرنا ما إن جلس القاضي، يريد: زمان جلوسه. ومثله: أقم ما إن أقت، ولا أكلمك ما إن اختلف الليل والنهار، قال الله تعالى: "وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ" (٢) وحقيقته أن (ما) مع الفعل بتأويل المصدر، والمصدر يستعمل بمعنى الحين، نحو: خفوق النجم، ومقدم الحاج، قال الشاعر - المملوط القريني - : (٣)

وَرَجَّ الفتىَ للخيرِ ما إنْ رأيتُهُ على السنِّ خيراً ما يزالُ يزيدُ

(٤) بعد ألا الاستحاحية، كقول الشاعر: (٤)

ألا إنْ سرى لي لي فبت كيباً أحاذرُ أنْ تنأى النوى بعصوباً

(٥) قبل مدة الإنكار: سمع سيبويه رجلاً يقول له: أنتخرج إن أخصبت البادية؟ فقال: آنا إنيه؟ منكر أن يكون رأيه على خلاف ذلك.

(٦) بعد لما الإيجابية، تقول: لما إن جلست جلست، فتحاً وكسراً، والفتح أشهر، إلا أن ابن هشام يقول إن ذلك سهو، وإنما تلك أن المفتوحة. (٥)

(١) ابن الحاجب، الإمام جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر النحوي المالكي. الكافية في النحو، شرحه الشيخ

رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي (٦٨٦ هـ/١٣٠٠ م)، دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان، ص ٣٨٤

(٢) المائدة ١١٧

(٣) مغني اللبيب، ٦١/١، وشرح المفصل، ١٣٠/٣، و صرف العناية، ١٨٢/٣

(٤) ورد البيت بلا نسبة في مغني اللبيب، ٦٢/١، والجنى الداني، ص ٢١١، وجواهر الأدب، ص ٢٠٩، و مع

المواضع، ١٢٥/١

(٥) الكافية في النحو، ص ٣٨٤، ومغني اللبيب، ٦٢/١

• زيادة أن:

تطرد زيادتها في المواضع التالية:

(١) بعد لما الظرفية - الحينية أو التوقيفية - نحو قوله تعالى: "وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءًا بِهِمْ" (العنكبوت ٣٣)، وقوله تعالى: "فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَىٰ وَجْهِهِ" (يوسف ٩٦)، وقد حكموا بزيادتها لأن (لما) ظرف زمان، ومعناها وجود الشيء لوجود غيره، وظروف الزمان غير المتمكنة لا تضاف إلى المفرد، وأن المفتوحة تجعل الفعل بعدها في تأويل المفرد، فلم تبق (لما) مضافة إلى الجمل؛ فلذلك حكموا بزيادتها.

وقد جاءت في الآية السابقة مؤكدة بدليل قوله تعالى في سورة هود (آية ٧٧): "وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءًا بِهِمْ"، والقصة واحدة. (١)

(٢) بين لو وفعل القسم عندما يأتي مذكوراً، كقول المسيب بن علس: (٢)

فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ أَتَيْنَا وَأَنْتُمْ
لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ

ونحو: والله أن لو فعلت، ففي مذهب سيبويه أنها موطئة للقسم قبل لو، كما أن اللام موطئة قبل أن وسائر كلمات الشرط، كقوله تعالى: "وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْكُمْ مِنْ كِتَابٍ" (٣)

(١) انظر: الأندلسي، أبو حيان الأندلسي. ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة د. رجب

عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ص ١٦، والبرهان ٧٦/٣، والكافية في

النحو، ص ٣٨٤، وشرح المفصل ١٣٠/٣، ومغني اللبيب ٧٥/١، والتأويل النحوي في القرآن، ص ١٣٩٠

(٢) ابن هشام، الإمام جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ). مغني اللبيب

عن كتب الأعراب، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه حسن حمد، أشرف عليه وراجعه د. إميل بدع

يعقوب، دار الكتب العلمية/ بيروت - لبنان، ط ١ (١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م)، ج ١، ص ٧٦

(٣) آل عمران ٨١، الكافية في النحو، ص ٣٨٤

وفي حال عدم ذكر فعل القسم قبل لو، كقول الشاعر:

أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتُ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَبِيْقُ

هذا قول سيبويه وغيره. وفي مقرب ابن عصفور أنها في ذلك حرف جيم به لربط الجواب بالقسم،

وقد استبعد ابن هشام ذلك؛ فالحروف الرابطة ليست كذلك. (١)

وكقوله تعالى: "أَفَلَمْ يَأْسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا" (٢)، وقوله: "فَلَمَّا حَرَّ بَيَّنَّتِ

الْحِجْنَ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ النَّيْبَ" (٣)

(٣) بين كاف التشبيه ومخفوضها، وهو نادر، نحو قول الشاعر: (٤)

وَيَوْمًا تُوَفِّئُنَا بِوَجْهِ مُقَسِّمٍ كَأَنَّ ظَنِيَّةً تُعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ

في رواية من جر الظلية. (٥)

(٤) بعد إذا، كقول أوس بن حجر:

فَأَمَهْلَةٌ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ مُعَاطِي يَدٍ فِي لُجَّةِ الْمَاءِ غَامِرُ

(٦)

(٥) بعد لكي عند الكوفين، كقول الشاعر:

أَرَدْتُ لِكَيْمَا أَنْ يُطَيِّرَ قَرْبَتِي فَتَرَكَهَا شَنَا بَيْدَاءَ بَلْقَعِ

(٧)

(١) معني اللبيب، ٧٧/١

(٢) الرعد ٣١

(٣) سبأ ١٤ . البرهان، ٧٦/٣

(٤) علباء بن أرقم، وقيل لأرقم بن علباء، أو زيد بن أرقم، أو كعب بن أرقم، وقيل لباغت بن صريم اليشكري

(٥) انظر: الكافية في النحو، ص ٣٨٤، معني اللبيب ٧٨/١، ارتشاف الضرب ١٦٩١/٤، المرجع الكامل في جميع

مواد اللغة العربية، ص ٢١٢

(٦) انظر: معني اللبيب ٧٨/١، المرجع الكامل، ص ٢١٢، مجلة الجامعة المستنصرية، ص ١٤٦

(٧) مجلة الجامعة المستنصرية، ص ١٤٥

(٦) وذكر ابن الحاجب أنها قد تزداد بعد الإنكار، نحو: آنا أنه. (١)

وذهب الأخفش أنها تزداد في غير ذلك، وأنها تنصب المضارع كما تجو (من) و (الباء) الزائدتان الاسم، وجعل منه قوله تعالى: "وَمَا لَنَا أَنْ لَا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا" (٢)، وقوله تعالى: "وَمَا لَنَا أَنْ لَا نَقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ" (٣)، وقال غيره: بل هي مصدرية، ثم قيل: ضَمِنَ (ما لنا) معنى (ما منعنا)، يقول ابن هشام: وفيه نظر؛ لأنه لم يثبت إعمال الجار والمجرور في المفعول به، ولأن الأصل أن لا تكون (لا) زائدة، والصواب قول بعضهم: إن الأصل: وما لنا في أن لا تفعل كذا، وإنما لم يجز للزائدة أن تعمل لعدم اختصاصها بالأفعال، بدليل دخولها على الحرف، وهو (لو) و(كأن)، وعلى الاسم وهو (ظبية) في الآيات الشعرية السابقة، بخلاف حرف الجر الزائد، فإنه كالحرف المعدى في الاختصاص بالاسم فلذلك عمل فيه. (٤)

• زيادة (لا) :

وتزداد في المواضع التالية:

(١) مع الواو بعد النفي، كقوله تعالى: "وَلَا تَسْوِي الْحَسَنَةَ وَالسَّيِّئَةَ" (٥)؛ لأن استوى من الأفعال التي تطلب اسمين، أي لا تليق بفاعل واحد، نحو اخصم، فعلم أن (لا) زائدة، وقيل: دخلت في السيئة لتحقق أنه لا تساوي الحسنة السيئة، ولا السيئة الحسنة. (٦)

(١) الكافية في النحو، ص ٣٨٤

(٢) إبراهيم ١٢

(٣) البقرة ٢٤٦

(٤) مغني اللبيب ٧٨/١-٧٩

(٥) فصلت ٣٤

(٦) البرهان ٧٨/٣

وقيل: تأتي زائدة عندما تذكر أداة النفي مرتين، ثم تجيء ثانيتهما مع ثاني الأمرين في مقام نفي التسوية

بينهما، كما هو في الآية السابقة. (١)

ومنه قوله تعالى: "غَيْرِ الْمَعْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ" ف (لا) في قوله تعالى: "وَالضَّالِّينَ" زيادة، وجاءت

زيادتها لحيء (غير) قبل الكلام، ومنه معنى النفي، وهذا ما ذهب إليه سيبويه، فالتقدير: (لا مفضوباً

عليهم ولا الضالين)، وكما جاء في قوله: "وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْواتُ" (٢)، فقد كرر (لا) وهي

زيادة. (٣) قال أبو عبيدة: (لا) من حروف الزيادة كتمة الكلام، والمعنى إفاؤها، وذكر الآية السابقة.

ومنه قول زهير:

مَوْرَثُ الْمَجْدِ لَا يُعْتَالُ هَمَّتَهُ
عن الرياسة لا عجز ولا سأم

أي: عجز وسأم.

وقال أبو النجم:

وَلَا أَلَوْمُ الْبَيْضِ إِلَّا تَسْحَرَا
وقد رأيت الشَّمَطَ الْقَفْدَرَا

أي: أن تسحرا. (٤)

وذكر الثعالبي رواية أخرى:

(٥) فما أَلَوْمُ الْيَوْمِ أَنْ لَا تَسْحَرَا

(١) لطائف المنان، ص ٢١٣

(٢) فاطر ٢٢

(٣) إعراب القرآن، ص ١٣١

(٤) الخصائص، ٢٨٣

(٥) الثعالبي، أبو منصور بن إسماعيل. فقه اللغة وسر العربية، تصحيح وضبط لويس شيخو اليسوعي، مطبعة الآثار

اليسوعيين- بيروت، ط٤ (١٩٠٣)، ص ٣٢٢

وقال العجاج:

قد يَكْتَسِبُ المَالَ الهدَانُ الجَافِي بغيرِ لا عَصْفٍ ولا اضْطِرَافِ (١)

كما ذكر ابن عقيل زيادة (لا) بين العاطف والمعطوف، نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله، ومنه قول الشاعر (أنس بن العباس بن مرداس) :

لا نَسَبَ اليَوْمَ ولا خَلَّةَ أَسْمَعَ الخُرْقَ على الرَّاقِعِ (٢)

(٢) مع فعل منفي في المعنى - النفي المعنوي -، كقوله تعالى: "مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ" (٣)، فالمعنى: أن

تسجد، وزاد (لا) تأكيداً للنفي المعنوي الذي تضمنه الفعل (منعك) . (٤)

وقيل: ليست زائدة من وجهين:

أحدهما: أن التقدير: ما دعاك إلى أن تسجد؟ لأن الصارف عن الشيء داعٍ إلى تركه، فيشتركان في كونهما من أسباب عدم الفعل.

والثاني: أن التقدير: ما منعك من ألا تسجد؟

وعند الزركشي أن هذا أقرب مما قبله؛ لأن فيه إبقاء المنع على أصله، وعدم زيادتها أولى؛ لأن حذف حرف الجر مع (أن) كثير كثيرة لا تصل إلى المجاز، والزيادة في درجتها . (٥)

(٣) بعد (أن) المصدرية، نحو قوله تعالى: "لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ" (٦) . وقد ذكر الزركشي عن ابن جني

(١) الخصائص، ص ٢٨٣

(٢) شرح ابن عقيل ٣١٣/١

(٣) الأعراف ١٢

(٤) البرهان ٧٨/٣

(٥) المصدر نفسه، ص ٧٩-٨٠

(٦) الحديد ٢٩

قوله: لولا تقدير الزيادة في هذه الآية الكريمة لانعكس المعنى، فزيدت (لا) لتوكيد النفي. واعترضه ملكون بأن ليس هناك نفي حتى تكون هي مؤكدة له، وردّ عليه السكوني بأن هنا ما معناه النفي، وهو ما وقع عليه العلم من قوله: "أَلَا يَتَدَرُونَ عَلَيَّ شَيْءٌ" ويكون هذا من وقوع النفي على العلم، والمراد ما وقع عليه العلم، كقوله: ما علمت أحداً يقول ذلك إلا زيدا، فأبدلت من الضمير الذي في (يقول) ما بعد إلا، وإن كان البدل لا يكون إلا في النفي، فكما كان النفي هنا واقعاً على العلم وحكم لما وقع عليه العلم بحكمه، كذلك يكون تأكيد النفي أيضاً على ما وقع عليه العلم، وبحكم للعلم بحكم النفي، فيدخل على العلم تأكيد النفي، والمراد به تأكيد نفي ما دخل عليه العلم. (١)

قال الشلوبين: وأما زيادة (لا) في قوله تعالى: "لِأَنَّ يَتَدَرُونَ عَلَيَّ شَيْءٌ" متفق عليه، وقد نصّ عليه سيبويه، ولا يمكن أن تحمل الآية إلا على زيادة (لا) فيها؛ لأن ما قبله من الكلام وما بعده يقتضيه، ويدل عليه قراءة ابن عباس وعاصم والحميدي: "ليعلم أهل الكتاب"، وقرأ ابن مسعود وابن جبير: "لكي يعلم"، وهاتان القراءة تان تفسير لزيادتها. وسبب النزول يدل على ذلك أيضاً؛ وهو أن المشركين كانوا يقولون: إن الأنبياء منا، وكفروا مع ذلك بهم، فأنزل الله تعالى (الآية). (٢)

(٤) قد تراءد قبل القسم، نحو: "فَلَا أَقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ" (٣)، وقوله تعالى: "فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ" (٤)، وقوله: "لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ" (٥). وضعف في الأخيرة؛ لأنها وقعت صدراً بخلاف ما قبلها، لوقوعها بين الفاء ومعطوفها. (٦)

(١) البرهان ٧٨/٣

(٢) المصدر نفسه، ٧٩-٨٠

(٣) المعارج ٤٠

(٤) الواقعة ٧٥

(٥) القيامة ١

(٦) انظر: الكافية في النحو، ص ٣٨٥، لطائف المنان، ص ٢٩، البرهان ٨٠/٣

وقيل: زيدت توطئة لنفي الجواب، أي: (لا أقسم بيوم القيامة، فلا يترك سدى).

وقيل: غير زائدة، وإنما هي رد لكلام قد تقدم من الكفار؛ فإن القرآن كله كالسورة الواحدة، لذا يجوز أن

يكون الادعاء في سورة، والرد عليهم في أخرى. وعلى هذا يجوز الوقف على (لا) هذه. (١)

(٥) قبل المقسم به للإيدان بأن جواب القسم منفي، نحو: لا والله أفعل.

قال الشاعر:

لا وأبيك ابنة الغامريِّ
لا يدعي القوم أبي أفر (٢)

وهذا كثير. ومنه قوله تعالى: "فلا وربك لا يؤمنون" (٣)

(٦) وقد تأتي بعد المضاف، وهو شاذ، نحو قول الشاعر (رؤية بن العجاج):

في بر لا حور سرى وما شعر. (٤)

وقد علق الخطابي على ذلك قائلاً: إن العرب قد تدخل لا في أثناء خطابها وتلغي معناها، كقول رؤية (

البيت السابق). (٥)

ومنها قول ساعدة الهذلي:

أفئك لا برق كأن وميضه
غاب سئمه ضرام مقب

أي: أفن ناحيتك أيها المرأة هذا البرق الذي يشبه ضوءه ضوء غاب؟

(١) البرهان ٣/٨٠

(٢) الكافية في النحو، ص ٣٨٥

(٣) النساء ٦٥

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٨٥

(٥) البلاغة القرآنية عند الخطابي، ص ٥٢

وأشدد أبو عبيدة للأحوص :

وللهو دَاعٍ دَائِبٌ غَيْرُ غَافِلٍ

وَتَلَحُّبَتِي فِي اللَّهِ أَلَا أَحِبُّهُ

أي : في الله أن أحبه .

ومنه ما أشده سيبويه لجرير :

وَقَدْ عَلَاكَ مَشِيبٌ حِينَ لَا حِينَ

مَا بَالُ جَهْلِكَ بَعْدَ الْحِلْمِ وَالذِّينِ

جاءت (لا) فيه زائدة، إذا قلت : علاك مشيب حين حين، فقد أثبتت حيناً علاه فيه المشيب، ولو جعلت

(لا) غير زائدة لوجب أن تكون نافية على حدها في قولهم: جئت بلا مال، وأبت بلا غنيمة، فنفيت ما

أثبتت من حيث كان النفي بي (لا) عاماً منتظماً لجميع الجنس فلما لم يستقم حمله على الجنس تدافع

العارض في ذلك حكمت بزيادتها،

فصار التقدير: حين حين . (١)

وذكر المالقي أن (لا) الزائدة قسمان:

أحدهما : أن تكون فيه باقية على معناها، فلا تخرج من الكلام، ولا يبقى المعنى بدونها كوجودها، وهي

في ذلك بمعنى (غير)، وتعد زائدة لعمل ما قبلها فيما بعدها .

والآخر: ما يكون دخولها فيه كخروجها .

وذكر من النوع الأول زيادتها في المواضع التالية:

• بين الجار والمجرور، نحو: جئت بلا زاد .

• بين المعطوف والمعطوف عليه، نحو: ما رأيت زيدا ولا عمراً .

• بين التمتع والمنعوت، نحو: مررت برجل لا ضاحك ولا باك .

والمعنى في ذلك كله (غير)، وزيادتها لا تعني جواز إخراجها من الكلام لتلا يصير النفي إثباتاً .

• بين الفعل وناصبه أو جازمه، نحو قوله تعالى: "قَالَ يَا هَارُونَ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلا تَتَّبِعِنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي" (١)، أي: ما منعك أن تتبعني.

ومنه قولنا: إلا تَقم أقم، أي: إن تَقم أقم. وقوله تعالى: "إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ" (٢)
أما النوع الثاني فهو قسمان:

- أحدهما: ما تكون فيه (لا) زائدة للتأكيد النفي، كقولنا: ما قام زيد ولا عمرو.
- والآخر: ما سمع عن العرب، واعتبر من باب الشذوذ، كبرادتها قبل خبر كاد. (٣)

• زيادة ما :

قال ابن مالك:

وَبَعْدَ "مِنْ" و "عَنْ" و "بَاءَ" زَيْدٌ "مَا"
وَزَيْدٌ بَعْدَ "رَبِّ" و "الْكَافِ" فَكَفَتْ
فَلَمْ يَعْشَ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا
وقد يليهما وجز لم يُكفَتْ

يتضح من البيتين السابقين أن (ما) زيدت في الكلام على ضربين: كافة وغير كافة. ومعنى الكافة: التي تكف ما تدخل عليه عما كان يحدث فيه قبل دخولها من العمل. وتدخل على أنواع الكلم الثلاث: الحرف والاسم والفعل . .

١. التي تدخل على الحرف ضربان:

- تدخل عليه فتمنعه العمل الذي كان عليه قبل دخولها، وتدخل على ما كان دخل عليه قبل الكف غير عامل فيه، نحو قوله تعالى: "إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ" (٤)،

(١) طه ٩٢-٩٣

(٢) الأفعال ٧٣

(٣) رصف المباني للمالقي، ص ٢٧٠-٢٧٤، التأويل النحوي، ص ١٣٧٢-١٣٧٣

(٤) النساء ١٧١

وقوله : "إنما أنت منذر من يخشاها" (١)، وكأننا زيد أسد، وقول الشاعر (سويد بن كراع الملكي):

تَحَلَّلْ وَعَالَجِ ذَاتَ نَفْسِكَ وَانظُرْ
أَبَا جَعَلٍ لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمٌ

- وتدخّل على الحرف وتكلمه عن عمله وتهيئه للدخول على ما لم يكن يدخل عليه قبل الكف، وذلك نحو قوله تعالى : "إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ" (٢)، وقوله : "كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ" (٣)، ومنه قوله تعالى : "رَبَّمَا يُؤَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا" (٤)، فقد ولي (رُبّ) بعد دخول (ما) من الفعل ما لم يكن يليها من قبل. (٥).

٢. التي تدخّل على الاسم، نحو قول المرار الفقعسي:

أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا
أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالنَّعَامِ الْمُخْلَسِ

- فقد دخلت (ما) على (بعد) فكلمتها عما كانت تقتضيه. وقيل : ما مصدرية، وقيل: منه قول كثير عزة:
بينما نحنُ بالبلاكثِ فالتقاعُ سِرَاعاً والعيسُ هُويًا
ورواه ياقوت هكذا :

بينما نحنُ مِنْ بِلَاكثٍ بِالقَا
عِ سِرَاعاً وَالعِيسُ هُويًا

- إذ حق (بعد) و (بين) أن يضافا إلى ما بعدهما من الأسماء ويجراه، وحين دخلت (ما) عليهما كنهما عن ذلك، ووقع بعدهما الجملة الابتدائية. (٦)

(١) النازعات ٤٥

(٢) فاطر ٢٨

(٣) الأنفال ٦

(٤) الحجر ٢

(٥) البرهان ٧٦/٣

(٦) شرح النفل ١٣١/٣

٣. التي تدخل على الفعل: فإنها تجعله يلي ما لم يكن يليه قبل؛ فقد تدخل الفعل على الفعل، نحو: قلما سرت، وقلما تقوم؛ (فقل) فعل حقه أن يليه الاسم، فلما دخلت عليه (ما) كفته عن اقتضائه الفاعل، والحقته بالحروف، وهيأته للدخول على الفعل. (١)

وقد قسم ابن هشام (ما) الكافة إلى ثلاثة أنواع:

- أ- الكافة عن عمل الرفع، وهي التي تتصل بالأفعال: قل وكثر وطال.
- ب- الكافة عن عمل النصب والرفع، وهي المتصلة بـ (إن) وأخواتها.
- ت- الكافة عن عمل الجر، وهي التي تتصل بالظروف والحروف الخافضة. أما الظروف فهي: بعد، بين، حيث، إذ، والحروف الخافضة هي: رب، الكاف، الباء، من. (٢)
- وقد ذكر السيوطي أن ما تتصل بحرف الجر، فتزاد بعد (عن) فلا تكف، كقوله تعالى: "عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصِحَّضُنَّ تَادِمِينَ" (٣) وقول امرئ القيس:

وأعلم أنني عمًا قريب
سأنشُبُ في شَبَا ظَفْرِ وَابٍ

وبعد (الباء ومن) فيكفان بقلة، ويليهما حينئذ الفعل، كقول صالح بن عبد القدوس:

فلئن صرت لا تحير جواباً
ليما قد ترى، وأنت خطيب

والأكثر عدم الكف، قال تعالى: "فِيمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ" (٤)، وقال: "فِيمَا تَقْضِيهِمْ مِيثَاقَهُمْ" (٥)، وقال: "مِمَّا خَطَبْتَهُمْ أَغْرَقُوا" (٦).

(١) المصدر نفسه ١٣٢/٣

(٢) مغني اللبيب ٤١٣/١-٤١٤

(٣) المؤمنون ٤٠

(٤) آل عمران ١٥٩

(٥) النساء ١٥٥

(٦) نوح ٢٥

وتقتن (ما) بالباء والكاف فتكهما، وتفيدان مع (ما) تقيلاً كرمًا . ذكر ذلك ابن مالك في التسهيل، وقال: فمعنى (لما قد ترى وأنت خطيب): ربما أرى .

وذكر السيوطي ما أورده ابن هشام أن من معاني (من) أن تكون مرادفة لـ (ربما) وذلك إذا اتصلت بـ (ما)، ونصّ على أن هذا القول للسيرافي . (١)

وتزاد (ما) بعد (رُبَّ)، والغالب كنها، ويليهما الماضي، كقول الشاعر (جذيمة الأبرشي) :

رَبِّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَوْفَعَنَ ثَوْبِي شَمَالَاتٍ

وقد يليها المضارع، نحو قوله تعالى: "رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ" (٢)، ومما ذكره ابن هشام حول ذلك ما قيل أن الفعل (يود) مؤول بالماضي على حد قوله تعالى: "وَيَفْخُ فِي الصُّورِ" (٣)، ويرى في هذا القول تكلف لاقتضائه أن الفعل المستقبل عبر به عن ماضٍ متجاوز به عن المستقبل . (٤)

وقد يليها الجملة الاسمية، نحو قول أبي دؤاد الإيادي :

رَبِّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَا حَيْجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

لذلك أول البيت على أن (ما) نكرة موصوفة بجملة محذوف مبتدؤها، أي: رُبَّ شيء هو الجامل، والجملة صفة لـ (ما) . (٥)

(١) السيوطي، الإمام جلال الدين . مع المواع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح د . عبد العال سالم مكرم، دار

البحوث العلمية - الكويت، (١٣٩٩ هجرية - ١٩٧٩ م)، ص ٢٢٨ - ٢٢٩

(٢) الحجر ٢

(٣) الكهف ٩٩

(٤) معني اللبيب ١/٢٧٢ - ٢٧٣

(٥) انظر: معني اللبيب ١/٢٧٢، مع المواع، ص ٢٣٠

وقد لا يكف ، نحو قول الشاعر (عدي بن الرعلاء النساني) :

رَبِّمَا ضَرَّيَةَ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُضْرَى وَطَعْنَةٍ تَجْلَاهِ

وقد يحذف الفعل بعدها كقول الشاعر:

فَذَلِكَ إِنْ يَلِقَ الْمَنِيَّةَ يَلْقَاهَا حَمِيدًا، وَإِنْ يَسْتَعْنِ يَوْمًا فَرْتَمًا

وقد تلحق (التاء) بها ولا تكف، كقول ضمرة النهشلي :

مَآوِيَّ يَا رَبَّنَا غَارَةٌ شِعْوَاءَ كَالذَّعَةِ بِالْمَيْسَمِ

إلا أن أبا حيان أول البيت على أن (ما) مصدرية، فتقول مع ما بعدها من الجملة بمصدر بناء على جواز

وصلها بالاسمية ، ومحلّه حينئذ الجر . (١)

وتزاد (ما) بعد (الكاف) فتكف غالباً، ويلها حينئذ الجمل الاسمية والفعلية، نحو قول نهشل بن حري

يرثي أخاه مالكا :

أَخٌ مَاجِدٌ لَمْ يُحْزِنِي يَوْمَ مَشْهَدِ كَمَا سَيْفٌ عَمَرُو لَمْ تُحْنُهُ مَضَارِبُهُ

كما عامرٌ واللؤم مؤثلمان

وقول الشاعر : أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْفِعْلَ يَتَّبِعُ إِلَهَهُ

ومنه قول زياد الأعجم:

فَإِنَّ الْحَمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا كَمَا الْحَيْطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمِ

وقد لا يكف، وهو قليل ، كقول عمرو بن بركة الهمداني :

وَتَضُرُّ مَوْلَانَا وَتَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ

وقول الشاعر (نسبه سيبويه لرؤية) :

لَا تُشَمُّ النَّاسَ كَمَا لَا تُشَمُّ

(١) انظر: معجم المواع، ص ٢٣٠-٢٣٢، نحو الألفية، ص ٤٩٣-٤٩٥، أوضح المسالك، ١٥٥-١٥٩

أما غير الكافة، فهي عند ابن هشام نوعان :

- الأول: أن تكون عوضاً عن محذوف، مثل قولهم: أما أنت منطلقاً انطلقت، أي: انطلقت لأن كنت منطلقاً، وقد ذكره ابن يعيش كذلك. ومنه أيضاً: أما يزيد ذاهباً ذهب معه، وقول الشاعر (العباس بن مرداس):

أَبَا حُرَّاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا تَقْرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّيْعُ

وقد ذكره سيبويه أيضاً في كتابه، وقال: إنما هي (أن) ضمت إليها (ما) للتوكيد، ولزمت عوضاً من ذهاب الفعل. والأصل: أن كنت منطلقاً انطلقت معك. أي: لأن كنت، فموضع (أن) نصب بانطلقت، لما سقطت اللام وصل الفعل فنصب، وأما (أن) في البيت فموضعها أيضاً نصب بفعل مضمر دل عليه (فإن قومي لم تأكلهم الضيع) ويفسره، ولا يكون منصوباً (بلم يأكلهم الضيع) لأن ما بعد إن لا يعمل فيما قبلها... (١)

- الثاني: أن يكون غير عوض: وهي التي تقع بعد الرفع، كقولك: شأن ما زيد وعمرو. وبعد الناصب الرفع، كقولنا: ليتما زيدا قائم. والجازم، كقوله تعالى: "أَيْنَمَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمْ اللَّهُ جَمِيعًا" (٢). والخافض - حرفاً كان أو اسماً -: من الأول قوله تعالى: "فِيمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ" (٣). ومن الثاني قوله تعالى: "أَيْنَمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتَ" (٤).

وقد ذكر ابن هشام أنها تزداد كذلك قبل الخافض، كقولنا: ما خلا زيدا، وما عدا عمرو. وأنها تزداد بعد

(١) شرح المفصل، ١٣٢/٣-١٣٣

(٢) البقرة ١٤٨

(٣) آل عمران ١٥٩

(٤) القصص ٢٨

أداة الشرط الجازمة أو غير الجازمة، كقوله تعالى: "أَيُّهَا مَكُونُوا بِذُرُكُمُ التَّوَاتُ" (١)، وقوله تعالى: "حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاؤُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ" (٢) وبين المتبوع وتابعه، كقوله تعالى: "مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ" (٣) قال الزجاج: (ما) حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين، ويؤيده سقوطها في قراءة ابن مسعود، وبعوضة بدل. وقيل: ما اسم نكرة صفة لـ (مثلاً)، أو بدل وبعوضة عطف بيان.

وقيل في قوله تعالى: "فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ" (٤) (ما) زائدة مجرد تقوية للكلام، و (قليلًا) في معنى النفي أو لإفادة التقليل، كما في نحو: أكلت أكلاً ما. وعلى هذا يكون المعنى: قليلاً بعد قليل. (٥)

وذهب ابن يعيش إلى أن الضرب الثاني (غير الكافة)، والتي تزداد مجرد التأكيد غير لازمة للكلمة، وهذا كثير في التنزيل والشعر وسائر الكلام، ومن ذلك قولهم: غضبت من غير ما جرم، فالمراد: من غير جرم. وتقول: جئت لأمر ما، فالمعنى على النفي، والمراد: ما جئت إلا لأمر، وهو شبيه بقولهم: شر أهر ذا ناب، أي: ما أهره إلا شر. (٦)

وقيل: إنما زيداً منطلق، فيجوز في إن الإعمال والإلغاء؛ فمن رفع وقال: إنما زيد منطلق، كانت ما كافة، من قبيل الضرب الأول. ومن نصب وأعملها، كانت ما غير كافة، والمراد بها التأكيد. (٧)

خلاصة ما تقدم: أن (ما) تزداد في مواضع:

١- بعد خمسة من حروف الجر، هي: من وعن غير كافة لهما عن العمل، وتزداد بعد الكاف ورب

(١) النساء ٧٨

(٢) فصلت ٢٠

(٣) البقرة ٢٦ / التأويل النحوي، ص ١٣٥٣

(٤) البقرة ١٤

(٥) البرهان ٧٧/٣-٧٨

(٦) شر: شخص كان قد جاء في غير المعتاد قليل له ذلك.

(٧) شرح المفصل ١٣٣/٣

والباء كافة وغير كافة :

- الكافة: إما أن تكف عن عمل النصب والرفع، وهي المتصلة بـ(إن) وأخواتها، وإما أن تكف عن عمل الجر.

وقد ذكر ابن الحاجب أنهم لم يعدوا (ما) الكافة - وإن لم يكن لها معنى - من الزوائد ؛ لأن لها تأثيراً قوياً، وهو منع العامل من العمل، وتهيته لدخول ما لم يكن له أن يدخله .

وعلى مذهب من أعمل (ليتما وإتما) وأخواتها تكون ما زائدة، وليست كذلك في (حيثما وإذما) ؛ لأنها هي المصححة لكونهما جازمتين، فهي الكافة أيضاً لهما عن الإضافة. (١)

- غير الكافة ، وتأتي في المواضع التالية:

- أ. بعد الجازم ، نحو: "وَأَمَّا يَنْزِعَنَّكَ" (٢) ، و "أَيُّ مَا تَدْعُو" (٣)
- ب. وبعد الخافض حرفاً أو اسماً: وذكر ابن الحاجب أن زيادتها بعد المضاف قليل ، نحو: "أَيُّمَا الأَجَلَيْنِ قَصَّيْتُ" (٤) وقوله: "مِثْلَ مَا أَتَّكُمُ تُنْطِقُونَ" (٥) . وقيل فيها إنها نكرة والمجرور بدل منها .

٢- بعد أدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة

٣- بين المتبوع وتابعه

٤- الزائدة للتوكيد ، كالتي تزداد بعد حرف الجر

٥-المعوضة عن فعل

(١) الكافية في النحو، ص ٣٨٥

(٢) الأعراف ٢٠٠

(٣) الإسراء ١١٠

(٤) القصص ٢٨

(٥) الذاريات ٢٣

٦- سماعية وذلك نحو قولهم : لأمر ما جدد قصير أنفه، ومنه قوله تعالى : " إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا " . (١)

• زيادة من :

تزداد في المواضع التالية : (٢)

١- التنصيص على العموم ، نحو قولك : ما جاءني من رجل، فإنه قبل دخولها تحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة، ولهذا يصح أن يقال : ما جاءني رجل بل رجلان . ويمتنع ذلك بعد دخول (من)؛ فهي زائدة لاستغراق الجنس .

٢- لتوكيد العموم، نحو قولك : ما جاءني من أحد أو من ديار، فإن (أحدًا) و(ديارًا) صيغتا عموم؛ ولذلك تسمى الزائدة لتوكيد الاستغراق . وشرط زيادتها في النوعين ثلاثة أمور :

أ . أن يتقدمها نفي أو نهي أو استفهام ب (هل)، نحو : " وَمَا نَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا نَعْلَمُهَا " (٣)، وقوله تعالى : " مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَؤُوتٍ " (٤)، وقوله جل علاه : " فَأَرْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ " (٥)، وتقول : لا يقيم من أحد . وهذا مذهب سيويه؛ فهو يميز زيادتها مع النفي،

(١) البقرة ٢٦، انظر: البرهان ٣/٧٦-٧٨، وأوضح المسالك ٢/١٥٥-١٥٩، وشرح ابن عقيل ٢/٣٨-٣٩.

٢٩٢/١، والنحو في ظلال القرآن الكريم، ص ٢٣٩، ومجلة الجامعة المستنصرية، ص ١٤٩

(٢) انظر: مغني اللبيب ١/٦١٤-٦١٥، وأوضح المسالك ٢/١٣٠، وشرح المفصل ٣/١٣٧، كشف السرعن حروف الجر، ص ١٧٤-١٧٥

(٣) الأصام ٥٩

(٤) الملك ٣

(٥) الملك ٣

إذ ليس المقصود نفي واحد، إنما المراد الجنس، وكذلك الاستفهام، نحو قوله تعالى: "هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ" (١)، إذ ليس المراد التقدير على خالق واحد .

وجعل الفارسي الشرط كالنفي، واستشهد لذلك بقول زهير بن أبي سلمى المزني :

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تُخْفِي عَلَى النَّاسِ تَعْلَمَ

ب. أن يكون مجرورها نكرة .

ج. أن يكون مجرورها إما فاعلاً، نحو قوله تعالى: "مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ" (٢) ، أو مفعولاً، نحو قوله

تعالى: "هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ" (٣) ، أو مبتدأ، نحو قوله: "هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ" (٤).

ذكر ابن هشام أن أكثرهم أهمل هذا الشرط، فيلزمهم زيادتها في الخبر والتمييز والحال المنفيات .

فقد ذهب أحد النحويين (هو ابن أبي الربيع عبد الله بن أحمد الأموي) أنها تزداد بغير هذه الشروط في التمييز،

نحو قولنا: لله درك من رجل! أي: لله درك رجلاً! وهو قول سيبويه أيضاً، قال: وكذلك: ويحه من

رجل، ولي ملؤه من عسل، أي: ويحه رجلاً، ولي ملؤه عسلاً. (٥)

ولا تزداد في الإيجاب، ولا يوثق بها جارة لمعرفة؛ فلا تقول: جاءني من زيد، خلافاً للأخفش والكسائي

وهشام الذين جوزوا زيادتها مطلقاً، في الواجب وغير الواجب، داخلة على المعرفة والنكرة، محتجين بنحو

قوله تعالى: "وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ" (٦) ، وقوله سبحانه: "يُحَلِّونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ" (٧)،

(١) فاطر ٣

(٢) الأنبياء ٢

(٣) مريم ٩٨

(٤) فاطر ٣

(٥) الجنى الداني، ص ٣١٩، والكتاب ٤/٢٢٥، وكشف السر عن حروف الجر، ص ١٧٨

(٦) الأنعام ٣٤

(٧) الكهف ٣١، الحج ٢٣

وجعلوا منه قوله تعالى: "يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ" (١) ، وحديث النبي عليه الصلاة والسلام: "إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ" ، وقول سلمة بن يزيد بن جهم الجعفي:

وَكَلْتُ أَرَى كَالْمَوْتِ مِنْ بَيْنِ سَاعَةٍ فَكَيْفَ بَيْنَ كَانَ مَوْعِدَهُ الْحَشْرُ

وقول عمر بن أبي ربيعة:

وَيَنْبِي لَهَا حُبَّهَا عِنْدَنَا فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضُرُّ

وأجاز الكوفيون زيادتها في الإيجاب بشرط تنكير مجرورها، ومنه عندهم قول الشاعر:

قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ مِنْ فَضْلِ وَارِفْنَا فَضْلًا عَلَى الْأَرْضِ وَالْأَنْعَامِ وَالنَّاسِ

أي: كان مطر. (٢)

وعند جمهور البصريين أن يكون ما قبلها غير واجب، وما دخلت عليه نكرة. وغير الواجب عندهم هو النفي والنهي والاستفهام، أما النفي فتزاد معه في سائر حروفه (لم، ولما، وما، ولا، وأن، ولن) وذلك في المبتدأ، نحو: ما من رجل قائم، ولا من رجل عندي ولا امرأة.

وفي الفاعل، نحو: ما قام من رجل، ولم يقم من أحد. وفي اسم كان، نحو: ما كان من زاد عندنا. وفي المفعول فيما يتعدى إلى واحد، نحو: لم أضرب من أحد. وفي أول ظننت، نحو: ما ظننت من أحد يفعل ذلك. وفي أول أعلمت، نحو: ما أعلمت من أحد زيدا مسافرا. وفي ثاني أعطيت وفي أوله، نحو: ما أعطيت من درهم أحدا، وما أعطيت من أحد درهما. (٣)

فالتقياس - كما ذكر ابن هشام في المغني - أنها لا تزاد في ثاني مفعولي (ظن)، ولا ثالث مفعولات (أعلم)؛

(١) نوح ٤

(٢) انظر: شرح ابن عقيل ٢/٢٣، البرهان ٣/٨٣، مع المعجم، ص ٢١٦-٢١٧، مغني اللبيب ١/٦١٧

(٣) ارتشاف الضرب، ص ١٧٢٣-١٧٢٤

لأنهما في الأصل خبر، وشذت قراءة بعضهم: "مَا كَانَ يَتَّبِعُنِي لَنَا أَنْ تَحْذَرَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءٍ" (١)
 ببناء تتخذ للمفعول. وحملها ابن مالك على شذوذ زيادة من في الحال. إلا أن ابن هشام يرد هذا القول
 ويصفه بالفساد ويعلله بالقول: لأنك لو قلت: "ما كان لك أن تتخذ زيدا في حالة كونه خاذلاً لك، فأنت
 مثبت لخذلانه ناه عن اتخاذه، وعلى هذا فيلزم أن الملائكة أثبتوا لأنفسهم الولاية." (٢)
 وفي ما لم يسم فاعله، نحو: ما ضُرب من أحد. وأما النهي، فنحو: لا يقيم من أحد، ولا تضرب من أحد،
 ولا يضرب من أحد.

وأما الاستقهام فليس عامّاً في جميع أدواته، إنما يحفظ ذلك مع (هل) في جميع ما ورد في النفي، نحو: هل في
 الدار من رجل؟ وقوله تعالى: "هَلْ نَحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ" (٣)
 وتزاد مع (قلما) إذا أفادت النفي المحض، فتقول: قلما يأتي من أحد، بمعنى: ما يأتي من أحد.
 وذكر أبو حيان أنها تزداد كذلك مع الظرف والمصدر، مثل: ما سير من سير، وما صيم من يوم، وما ضرب
 من ضرب شديد. (٤)

واختلف في (من) الداخلة على (قبل) و (بعد)، فقال الجمهور: لا ابتداءً للفاية، و ردّ بأنها لا تدخل عندهم
 على الزمان، وأجيب بأنهما غير متاصلين في الظرفية، وإنما هما في الأصل صفتان للزمان، إذ معنى
 (جئت قبلك) جئت زماً قبل زمن مجيئك، فلماذا سهل ذلك فيهما. ورأى ابن مالك أنها زائدة، وذلك
 مبني على قول الأخفش في عدم الاشتراط لزيادتها. (٥)

(١) الفرقان ١٨

(٢) مغني اللبيب ١/٦١٦-٦١٧

(٣) مريم ٩٨

(٤) ارتشاف الضرب، ص ١٧٢٤

(٥) مغني اللبيب ١/٦١٨-٦١٩

ونفى المبرد زيادة (من) فقال:

"وأما قولهم: إنها تكون زائدة، فلست أرى هذا كما قالوا، وذلك أن كل كلمة إن وقعت وقع معها معنى، فإنما حدثت لذلك المعنى وليست زائدة، فذلك قولهم: (ما جاءني من أحد). فذكروا أنها زائدة، وأن المعنى: (ما جاءني أحد) وليس كما قالوا؛ وذلك لأنها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحد دون سائر جنسه، تقول: ما جاءني رجل، وما جاءني عبد الله. إنما نقيت مجيء واحد، وإذا قلت: ما جاءني من رجل، فقد نقيت الجنس كله، ألا ترى أنك لو قلت: ما جاءني من عبد الله، لم يجز؛ لأن عبد الله معرفة، فإنما موضعه موضع واحد."

إلا أن أكثر علماء النحو على زيادتها، قال سيبويه: "وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً، ولكنها تؤكد بمنزلة (ما) إلا أنها تجر، لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجل، و ما رأيت من أحد. ولو أخرجت (من) كان الكلام حسناً، ولكنه أكد بمن." (١)

فمن حكم زيادتها إنما نظر إلى بقاء استقامة المعنى بخروجها، وإن كان يقر بحدوث تغيير في المعنى بدخولها، ومن رد زيادتها إنما نظر إلى ما تحدثه من تغيير في المعنى ما لم يتحقق حدوثه حين خروجها، فالطرفان يلتقيان عند نقطة ما وهي المعنى الحادث بدخولها، ويفترقان عند أمر الحكم بالزيادة وعدمه.

• زيادة الباء :

تزداد الباء للتوكيد في موضعين:

١. أحدهما مع الفضلة.
٢. والآخر مع أحد جزأي الجملة التي لا تتعقد مستقلة إلا به. (٢)

(١) الكتاب ٤/٢٢٥، وكشف السر عن حروف الجر، ص ١٧٦

(٢) شرح المفصل ٣/١٢٨

(١) أما الفضلة فهي على نوعين:

- أ . مع المفعول، وهو الغالب عليها، نحو قوله تعالى: "وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ" (١)؛ لأن الفعل متعد بنفسه، يدل على ذلك قوله تعالى: "وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ" (٢) و "سَنَلِقُنِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرَّعْبَ" (٣)، ومنه أيضاً قوله تعالى: "وَهَزَبِي إِلَيْكَ مَجْدِعَ النَّحْلَةِ" (٤)، فقد ذهب أكثر النحويين إلى زيادتها، وقيل: يجوز أن يكون المفعول قوله (رطباً جنتياً) على أن تكون الباء للملابسة، وهو قول أبي العباس والمبرد، والمسألة من باب التنازع، فيكون مفعول (تساقط) محذوفاً. وتقدير الكلام عند أبي البقاء: هزبي الثمرة بالجذع، وذكر الفراء أن العرب تقول: هزبه وهزه، وخذ الحنظام وخذ بالحنظام، وخذ برأسه وخذ رأسه. وهو أظهر الأقوال وأقلها تكلفاً وأكثرها احتراماً لظاهر النص القرآني. (٥)
- ومنه قوله تعالى: "فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبِ إِلَى السَّمَاءِ" (٦) وقوله: "وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ" (٧)، وقول النابغة الجعدي:

تَحْنُ بَنُو ضَبَّةَ أَصْحَابِ الْفَلَجِ تَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالْفَرْجِ

أي: نرجو الفرج.

-
- (١) البقرة ١٩٥
 (٢) النحل ١٥
 (٣) آل عمران ١٥١
 (٤) مريم ٢٥
 (٥) ارتشاف الضرب، ص ١٧٠٢، والتأويل النحوي، ص ١٢٨٥-١٢٨٦
 (٦) الحج ١٥
 (٧) الحج ٢٥

ومنه قول الشاعر : (١)

هَنَّ الحرائِرُ لا رَبَّاتُ أُخَيْرَةَ سُودَ الحَاجِرِ لا يَقْرَأَنَّ بالسُّورِ (٢)

أي : لا يقرآن السور .

وقيل : ضَمَّنَ (تلقوا) معنى (تفصوا) في الآية، و(ير) معنى (يهم) ، و(نرجو) معنى (نطمع)، و (يقرآن) معنى (يرقن و يتكبرن)، ولا يقال: قرأت بكتابتك لغوات معنى التبرك فيه، قاله السهيلي .

وقيل: المراد في الآية الأولى (ولا تُلقُوا بِأَيْدِيكُمْ) لا تلقوا أنفسكم إلى التهلكة بأيديكم، فحذف المفعول به، والباء للكمة، كما في قولك (كسبت بالقلم)، أو المراد بسبب أيديكم. كما يقال: لا تفسد أمرك برأيك. (٣) فقد حاولوا تأويل الآية لحمل اللفظ على أحد معانيه الأصلية الوضعية، والابتعاد عن القول بالزيادة، إذ ما دام يمكن ذلك، فهو الأول عندهم .

وتكرر زيادتها في مفعول (عرف، وعلم، وسمع، وتيقن، وأحس) وعدوا زيادتها معها قياسية: نحو قوله تعالى: "أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى" (٤)، وقولهم: عرفت بأنك مسافر غداً...

وزيدت في مفعول (كفى) المتعدية لواحد، ومنه الحديث: "كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع"، وقول كعب بن مالك: (٥)

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

(١) اختلف في قائله، قيل: حسان بن ثابت، وقيل: الراعي النميري، أو القتال الكلابي، أو ذو الرمة، أو الجحمن، أو أكل الثقفي، أو الحسين بن عبد الله .

(٢) سود الحاجر: أراد الإماء، الحاجر من الوجه: الذي يقع عليه النقاب

(٣) مغني اللبيب ١/٢١٢-٢١٣

(٤) الملق ١٤

(٥) وقيل إنه لحسان بن ثابت وقد ورد في ديوانه ١/٥١٥، أو عبد الله بن رواحة، أو بشير بن عبد الرحمن

واختلفوا في الباء، والراجح زيادتها في المفعول، والمعنى: فكفانا فضلاً، ثم زيدت الباء على (نا) المفعول به، والفاعل: حب.

وعدها أحد النحويين (ابن أبي العافية محمد بن عبد الرحمن ت ٥٨٣ هجري) زائدة داخلية على فاعل كفى، و(حب) بدل اشتمال من الضمير؛ لأن الضمير مجرور لفظاً مرفوع معنى. وقد استحسنت هذا القول الماتقي وحمل عليه قول أبي الطيب المنبي:

كفى بجسيمي تحولاً أنبي رجلاً
لولا محاطيتي إياك لم توتني (١)

وقول النمر بن توبل:

باسييل أقت به أمه
على رأس ذي حُبك أيهما (٢)

زاد الباء في المفعول به، فقال: أقت به، والمراد: أقته.

وقول أوس بن حجر:

فأشراطُ فيها نفسهُ وهو مُعصِمٌ
وألقى بأسبابٍ له وتوكلًا

زاد الباء في (بأسباب)، والأصل: ألقى أسباباً. (٣)

وقلت زيادتها في مفعول ما يتعدى إلى اثنين، كقول حسان بن ثابت:

تبلتُ فؤادك في المنامِ خريدةً
نسقي الصَّحِيعَ بيارِدٍ بسامٍ

ومنه قول دريد بن الصمة:

دعاني أخي والخيلُ بيني وبينه
فلما دعاني لم يجدني بقعدٍ (٤)

(١) كشف السر عن حروف الجر، ص ١٥٦-١٥٧، عن رصف المباني، ص ٢٢٦

(٢) الإسييل: خير الأرضين، الحبك: الطرائق، الأيهم: الجبل الطويل الصعب الذي لا يهتدى به.

(٣) كشف السر عن حروف الجر، ص ١٥٨

(٤) القعد: بضم الكاف وسكون العين المهملة وضم الدال الأولى

فزاد الباء في تعدد، وهو المفعول الثاني لوجد . (١)

وقد ذكروا شواهد قليلة على ذلك من كلام العرب، مثل: صككت الحجر بالحجر . (٢)

وأما قوله تعالى: "تُنَبِّتُ الدَّهْنَ" (٣)، فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو (تُنَبِّت) بضم التاء وكسر الباء. وقرأ

بقية السبعة (تُنَبَّت) بفتح التاء وضم الباء. وذهب كثير منهم إلى أن الباء فيه زائدة، والتقدير: نُتَبِّت

الدهن، إذ إن (تُنَبَّت) فعل مضارع، وماضيه أنبت، والدهن مفعول به دخلت عليه الباء الزائدة لما يأتي:

١- قال بذلك أغلب المؤلفين في معاني القرآن، ومنهم الأخفش الأوسط، فقد أوضح أنها بمعنى: نُتَبِّت

الدهن.

٢- قراءة ابن مسعود وطلحة: "يُخْرِجُ الدَّهْنَ"؛ فالدهن على هذه القراءة مفعول به، ومثلها قراءة

أبي: "تُشْرُ الدَّهْنَ". لذا، الراجح زيادة الباء في هذه الآية الكريمة. (٤)

وإن ذهب قوم إلى أنها ليست زائدة، وأنها في موضع الحال، والمفعول به محذوف، والمعنى: تُنَبِّت ما تُنَبِّتُه

ودهنه فيه، كما يقال: خرج زيد بشيابه، أي وثيابه عليه، وركب بسيفه، أي وسيفه معه. ومنه ما أنشده

الأصمعي:

فِ قَدِ قَطَعَ الحَبْلَ بِالرُّوْدِ

وَمُسْتَنَّةٍ كَأَسْتِنَانِ الحُرُودِ

أي: ومروده فيه. (٥)

وقول الأعشى:

مَلَأَ المَرَاجِلَ والصَّرِيحَ الأَجْرَدَا

ضَمِنْتُ بِرُزْقِ عِيَالِنَا أَرْمَاحُنَا

(١) المغني ١/٢١٣-٢١٤

(٢) التأويل النحوي، ص ١٢٨٦

(٣) المؤمنون ٢٠

(٤) كشف السر، ص ١٥٩

(٥) شرح المفصل ٣/١٢٨، وسر صناعة الإعراب، ص ١٣٤

أي: ضمنت رزق عيالنا . (١)

ومن زيادة الباء في المفعول أيضاً قول عنتره:

شَرِبْتُ بِمَاءِ الدَّحْرُضَيْنِ فَأَصْبَحْتُ
زُورَاءً تُنْفِرُ عَنْ حِيَاضِ الدَّيْلَمِ

قالوا: أراد: شربت ماء الدحرضين . (٢)

ب- وتزاد مع ما شابه المفعول، وهو مخبر (ليس) و(ما):

فقد زيدت الباء في خبر (ليس) و(ما) الحجازية العاملة عمل ليس. ذكر ابن هشام في المغني أن زيادة

الباء في الخبر ضربان: قياسي وسماعي.

أما القياسي فهو غير الموجب، نحو: ليس زيد بقائم، وقوله تعالى: "وَمَا اللَّهُ بِعَاقِلٍ" . (٣)

وقوله تعالى: "أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ" (٤)، أي كافياً عبده، وقوله: "أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ" (٥) أي ربكم،

وقوله: "وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ" (٦)، وقوله: "مَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ" (٧)، وقوله جل وعلا:

"لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُسَيِّطِرٍ" (٨).

(١) ارتشاف الضرب، ص ١٧٠٤

(٢) فقه اللغة، ص ٣٢١، وسر صناعة الإعراب، ص ١٣٤

(٣) البقرة ٧٤، ٨٥، ١٤٠، المغني ١/٢١٦، والكافية في النحو، ص ٣٢٤

(٤) الزمر ٣٦

(٥) الأعراف ١٧٢

(٦) الشعراء ١١٤

(٧) فاطر ٢٢

(٨) العاشية ٢٢

وقول أوس بن حجر:

يا ابني لبينى لستم يدي
إلا يداً ليست لها عَضُدُ

الأصل: لستم يداً

وقول الفرزدق:

ما أنت بالحكم الرضى حكومتُه
ولا الأصيل ولا ذي الرأى والجدلِ

أي: ما أنت الحكم.

ومنع الفارسي زيادة الباء بعد (ما) التمييزية غير العاملة عمل ليس قائلًا: فلما لم يطرد دخول الباء في خبر المبتدأ الواقع بعد (ما)، في لغة تميم، فمن نصب الخبر تشبيهاً بليس أدخل الباء عليه؛ لتحقيق النفي، فقال: ما زيد بذهاب، ومن رفع الخبر لم يجر دخول الباء فيه؛ لأنه مرتفع بأنه خبر المبتدأ. وقيل: الصحيح جواز ذلك لسماحه في أشعار بني تميم. وسواء أكانت (ما) حجازية أم تميمية فالباء داخله في خبرها زائدة. (١)

ذكرت المذكورة بنت الشاطي - بعد استقراء لكل ما ورد في القرآن الكريم من خبر (ما) و

(ليس) - أن الباء يطرد الاستغناء عنها في خبر (ما) حيثما جاءت متلوًب (كان)، فينصب الخبر

صريحاً، وينصب ما عطف عليه، منه قوله تعالى: "مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا" (٢)، وقوله:

"فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِم بِعِلْمٍ وَمَا كُنَّا غَائِبِينَ" (٣)، وقوله: "وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ" (٤)

أما حين يكون الخبر ل (ما) غير متلوًب (كان) فإن الباء تلزمه في كل مواضعه باستثناء بضع آيات لها

(١) كشف السر، ص ١٦٢

(٢) آل عمران ٦٧

(٣) الأعراف ٧

(٤) الأنفال ٣٣

سياقها الخاص. يقول عز وجل: "وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ" (١)، و "وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ" (٢)... وغيرها كثير من الآيات التي تؤكد ذلك نوردها في باب لاحق إن شاء الله.

لذا؛ فهي تردّ القول بزاداتها لاطرادها بهذا الأسلوب، فلا يمكن أن تكون زائدة، بل هو أسلوب من أساليب التعبير البياني القرآني، ولم يشذ إلا في آية يوسف: " مَا هَذَا بَشَرًا " والمجادلة " مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ " . (٣) فالعرب تدخل الباء مع الجحود، ويدخلونها إذا وقع عليها ما يحتاج إلى التسمين، مثل قولك: ما أظنك بقائم، وما كنت بقائم. (٤)

والمقام الذي وردت فيه الباء هنا إنما هو مقام جحد وإنكار، تقريراً لهذا النفي، وأغنى عن الباء في آية يوسف والمجادلة تقرير النفي المستفاد من أسلوب القصر بعده: " مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ " (٥)، و " مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَكَدْتُهُمْ " (٦)

كما يطرد اقتران خبر ليس بالباء في الجمل الاستفهامية، فينتقض النفي بها، ويخرج الاستفهام إلى إثبات جازم، لا إلى أي وجه آخر من الوجوه التي يعرفها علم البلاغة في خروج الاستفهام عن معناه الأول الذي

(١) البقرة ١٤٤

(٢) البقرة ١٠٢

(٣) بنت الشاطن، د. عائشة عبد الرحمن. من أسرار العربية في البيان القرآني، جامعة بيروت العربية- بيروت

١٣٩٢ هـ (١٩٨٤ م)، ص ١٩-٢٢

(٤) البلاغة القرآنية عند الخطابي، ص ٥٤

(٥) يوسف ٣١

(٦) المجادلة ٢

وضع له في اللغة إلى معان بلاغية أخرى. (١)

وقد ذكر صاحب شرح التصريح على التوضيح أن الباء تزداد في خبر (ليس) غير الاستثنائية، وفي خبر (ما)، عند البصريين وذلك لرفع توهم الإثبات، فإن السامع قد لا يسمع أول الكلام، وعند الكوفيين لتأكيد النفي.

أما قوله غير الاستثنائية كقولهم: قاموا ليس زيداً، فإن الباء هنا لا تدخل؛ لأن مصحوب ليس الاستثنائية كمصحوب إلا، فكما لا تقول: ما زيد إلا بقائم، لا تقول: قاموا ليس بزید .

وكما تزداد الباء في خبر ليس تزداد في اسمها إذا تأخر إلى موضع الخبر، كقراءة بعضهم - أبي وابن مسعود - : "لَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَوَلَّوْا وُجُوهَكُمْ" (٢)، بنصب البر على أنه خبر ليس مقدم على اسمها المصدر المؤول، فيكون المعنى: ليس توليتكم وجوهكم قبل المشرق والمغرب البر كله.

وقول الشاعر (محمود النحاس) :

أَلَيْسَ عَجِيبًا بَأَنَّ الْقَسَى يُصَابُ بِبَعْضِ الَّذِي فِي يَدَيْهِ

وهذا من الغريب، والمصدر المؤول من اسمها وخبرها في محل رفع اسم ليس. وتزداد بقلة في

خبر (لا)، وفي الجزء الثاني من معمولي (كل ناسخ منفي)، كقول سواد بن قارب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم:

وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمَعْنَى قَيْلًا عَنِ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ (٣)

أدخل الباء في (مغن) وهو خبر لا.

وكقول بعض العرب: لا خير بخير بعده النار، فزاد الباء في خبر لا، إذا لم تحمل على الظرفية؛ أي لم تجعل

(١) أسرار العربية، ص ٢٣-٢٦

(٢) البقرة ١٧٧

(٣) قَيْلًا: يفتح الفاء، هو الحيط الذي يكون في شق التواة.

الباء بمعنى في .

وقد دخلت في خبر (أن) المفتوحة في قوله تعالى : " أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَغْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ " (١) ، وقيل في ذلك أن (أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ) جاءت بمعنى (أليس الله بقادر) بدليل أنه جاء مصرحاً به في موضع آخر كقوله تعالى : " أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ " (٢) ، فلم تعتبر من النوادر ، وهي نظير ما أجازته الزجاج من القول : ما ظننت أن أحداً بقائم ، بمعنى : ليس في ظني أحد بقائم . (٣)

٢- أما زيادتها مع أحد جزأي الجملة ففي ثلاثة مواضع :

(أ) مع الفاعل :

ذكر ابن هشام في المعنى أن زيادتها في الفعل واجبة ، وغالبة ، وضرورة .

- أما الواجبة : فهي التي تأتي في فاعل (أفعل) للتعجب ، نحو : أحسن زيد ، وهو مذهب سيبويه ، وأشار إلى ذلك الأخفش الأوسط في معاني القرآن . وعند الجمهور أن الأصل (أحسن زيد) بمعنى : صار ذا حسن ، ثم تغيرت صيغة الخبر إلى الطلب ، وزيدت الباء إصلاحاً للفظ .
- وأما إذا قيل بأنه أمر لفظاً ومعنى ، وأن فيه ضمير المخاطب مستتراً ، فالباء معدية مثلها في (امرر زيد) . قال عز وجل : " قُلْ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَيْتُوا لَهُ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ " (٤) ، فالباء في (به)

(١) الأحقاف ٢٣

(٢) يس ٨١

(٣) شرح التصريح ، ص ٢٠٣ ، والأشموني ، شرح الأشموني على أفية ابن مالك المستقى منج السالك إلى أفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ص ١٢٣

(٤) الكهف ٢٦

زائدة في أحد التأويلات . (١)

ومنه قوله تعالى : " أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ " (٢) ، فالباء ههنا زائدة ، وما بعدها في موضع مرفوع بفعله ، ولا ضمير في الفعل . هذا ما ذهب إليه ابن يعيش . (٣)

• والغالبة:

هي التي تزداد في فاعل (كفى) ، نحو: "قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ" (٤) ، قال الزجاج: دخلت لتضمن (كفى) معنى (أكف) . وقد استحسن ذلك الرأي ابن هشام وكذلك السيوطي ، ويأتي بدليل على صحة هذا القول وهو قولهم: اتقى الله امرؤ فعل خيراً يَبُّ عليه ، أي: ليتقَ وليفعلن بدليل جزم (يَبُّ) . (٥)

وجاء فاعل كفى مجرداً عن الباء ، كقول سُحَيْمِ عبد بني الحسحاس:

عَمِيرَةٌ وَدَعَّ إِذْ تَجَهَّزَتْ غَازِيًا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيًا

ووجه ذلك - كما يرى ابن هشام - أنه لم يستعمل كفى هنا بمعنى أكف ، كما أن الباء لا تزداد في فاعل كفى التي بمعنى أجزاء وأغنى ، ولا التي بمعنى وقى ، فقد قيد الأستاذ أبو جعفر بن الزبير الجاني زيادة الباء في كفى بأن تكون بمعنى (حسب) ، فإن كانت بمعنى (وقى) لم تزد في فاعله ، كقوله تعالى : " وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ " (٦) ، وقوله : " فَسَيَكْفِيكُمْ اللَّهُ " (٧)

(١) التأويل النحوي، ص ١٢٨٢

(٢) مرسم ٣٨

(٣) شرح المفصل ١٣٨/٣

(٤) الرعد ٤٣

(٥) المغني ٢٠٧/١ ، والبرهان ٨٣/٣

(٦) الأحزاب ٢٥

(٧) البقرة ١٣٧

ومنه قول أبي النصر أحمد بن علي الميكالي:

قَلِيلٌ مِنْكَ يَكْفِينِي، وَلَكِنْ قَلِيلُكَ لَا يُقَالُ لَهُ قَلِيلٌ (١)

• وتزاد للضرورة في الفاعل، كقول قيس بن زهير:

أَلَمْ يَأْتِكَ وَالْأَنْبَاءُ تُنْبِي بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بِنِي زِيَادٍ

قيل: الباء زائدة في (بما)، وهي فاعل (يأتيك)، وخرج هذا على الإعمال، وقال ابن الضائع: إن الباء

متعلقة في تنبي، وإن فاعل (يأتي) مضمرة. (٢)

وقول عمرو بن ملقط:

مَهْمَا لِي اللَّيْلَةُ مَهْمَا لِيَهُ أَوْدَى بِنَعْلِيَّ وَسِرِّيَّ

قال ابن الحاجب: الباء معدية كما تقول: ذهب بنعلي. ولم يتعرض لشرح الفاعل، وعلام يعود إذا قدر في

أودى؟ ويصح أن يكون التقدير عند ابن هشام: أودى هو، أي: مود، أي: ذهب ذاهب، كما جاء في

الحديث: "لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن" أي: ولا يشرب

هو، أي: الشارب، إذ ليس المراد: ولا يشرب الزاني. (٣)

وذهب أبو حيان إلى أن زيادة (الباء) في غير فاعل كفي غير مقبولة، أما ابن هشام فقد اعتبرها من باب

الضرورة، وهي كذلك عند ابن عصفور الذي يراها من باب الضرورة والشذوذ، وما جاء منه يحفظ ولا

يقاس عليه. وكذلك الأمر عند المالقي في رصف المباني، أما ابن يعيش فقد أكفى بالقول إنها زائدة،

(١) المغني ٢٠٩/١

(٢) ارتشاف الضرب، ص ١٧٠٣، والمغني ٢١١/١

(٣) المغني ٢١١/١

والأمر نفسه عند الأزهري صاحب شرح التصريح على التوضيح . (١)

(ب) مع المبتدأ: وهو قليل، كهولك: بحسبك درهم، أي: حسبك. ومنه قول الشاعر (الأشعر الرقبان الأسدي):

بحسبك في القوم أن يعلموا بأمك فيهم غني مضر

فالباء زائدة عاملة في المبتدأ، والأصل: حسبك في القوم أن يعلموا. وذكر ابن يعيش وكذلك ابن جني أنه لا يعلم مبتدأ دخل عليه حرف الجر في الإيجاب إلا هذا، وأما غير الإيجاب فقد دخل عليه الخافض غير الباء، قالوا: هل من رجل عندك؟ فموضع المجرور رفع بأنه مبتدأ.

وقال تعالى: "هل من خالق غير الله" (٢)، وقال: "فهل لنا من شفعاء" (٣) فموضع المجرور رفع بالابتداء. (٤)

وقد قيل: إنها زيدت في ألفاظ أخرى، منها عند سيويه (أي) في قوله تعالى: "يا أيكم المقنون" (٥) فالباء زائدة، والأصل: أيكم المقنون.

وقال أبو الحسن: (بايكم) متعلق باستقرار محذوف مخبر به عن المقنون. ثم اختلف، فقيل: المقنون

مصدر بمعنى الفتنه، وقيل: الباء ظرفية، أي: في أي طائفة منكم المقنون؟ (٦)

(١) التأويل النحوي، ص ١٢٨٣

(٢) فاطر ٣

(٣) الأعراف ٥٣

(٤) شرح المفصل ١٣٩ / ٣

(٥) القلم ٦

(٦) المغني ٢١٥ / ١، والبرهان ٨٣ - ٨٤ / ٣

ومنه قولنا: كيف بك إذا كان كذا؟ وكيف بنا؟ فالباء زائدة مع المبتدأ، والأصل: كيف أنت، وكيف نحن؟ (١)

(ج) مع خبر المبتدأ:

ذكرنا سابقاً أن زيادة الباء في الخبر ضربان: قياسي وسماعي، أما القياسي فهو غير الموجب، وقد وضحتاه في موضعه.

أما السماعي: أي الذي يتوقف على السماع فهو الموجب، وهو قول الأخفش ومن تابعه، وجعلوا منه قوله تعالى: "جَزَاءُ سَيِّئَةٍ مِّمْلَهَا" (٢) بدليل قوله في موضع آخر: "وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّمْلَهَا" (٣) وقد رأى ابن جني فيما ذهب إليه الأخفش مذهباً حسناً، واستدللاً صحيحاً، إلا أن الآية قد تحتمل مع صحة هذا القول، تأويلين آخرين:

- أحدهما: أن تكون الباء مع ما بعدها هو الخبر، فكأنه قال: جزاء سيئة كائن بمثلها، كما تقول: إنما أنا بك، أي: إني كائن موجود بك، إذا صغرت نفسك له. وكقولك: توكلني عليك، واصغاني إليك، وتوجهي نحوك؛ فتخبر عن المبتدأ بالظرف الذي فعل ذلك المصدر يتناوله، نحو قولك: توكلت عليك، وأصغيت إليك، وتوجهت نحوك.

ومما يدل على أن هذه الظروف في هذا ونحوه أخبار عن المصادر قبلها، تقدم الظروف على المصادر، ولو كانت المصادر قبلها واصله إليها ومتناولة لها لكانت من صلاتها، ومعلوم استحالة تقدم الصلة أو شيء منها على الموصول.

(١) كشف السر، ص ١٦٠-١٦١

(٢) يونس ٢٧

(٣) الشورى ٤٠

ومن الأمثلة على تقدمها قولنا: عليك اعتمادي، وإليك توجهي، وبك استعاذتي، وقوله تعالى: "وَأَلَيْهِ مَأْبٌ" (١) وقوله: "وَأَلَيْهِ الْمَصِيرُ" (٢). قال الكسيت:

فَيَا رَبَّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُبْعَثُ عَلَيْهِمْ ، وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمُعْوَلُ؟

• الوجه الآخر: أن تكون الباء في (بمثلا) متعلقة بنفس الجزاء، ويكون الجزاء مرتفعاً بالابتداء وخبره محذوف، كأنه قال: جزاء سيئة بمثلها كائن أو واقع. (٣)

ومن زيادتها في الخبر قول الحماسي عبدة بن ربيعة:

فَلَا تَطْمَعُ، أَيْتَ اللَّعْنِ، فِيهَا وَمَنْعُهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ

فالمعنى: ومنعك إياها شيء يستطاع؛ فالباء زائدة، و(شيء) خبر (منع) مرفوع محل، مجرور لفظاً بحرف الجر الزائد. (٤)

وقد زيدت الباء أيضاً على قلة في غير ما تقدم، مثل: خبر لكن؛ لشبهه بالفاعل، وخبر إن المكسورة، وليت. قال الشاعر:

وَلَكِنْ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتَ بِهِيْنِ وَهَلْ يُنْكِرُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ

أراد: ولكن أجراً لو فعلته هين، فزاد الباء في هين وهو خبر لكن المشددة، و(لو فعلت) شرط معترض بين اسم لكن وخبرها، وجوابه محذوف، والتقدير: ولكن أجراً هين لو فعلته أصبت.

وقد أجاز ابن جني أن يكون المعنى: ولكن أجراً لو فعلته بشيء هين، أي: أنت تصلين إلى الأجر بشيء

(١) الرعد ٣٦

(٢) المائدة ١٨

(٣) سر صناعة الإعراب، ص ١٣٩

(٤) المغني ١/٢١٧، والبرهان ٣/٨٣-٨٤

(١) هتین، كقولك: وجوب الشکر بالبر الهتین، فتكون الباء على هذا غير زائدة.
ومما قيل فيه بزيادة الباء أيضاً قول امرئ القيس الكندي:

(٢) فَإِنْ نَأَى عَنْهَا حِقْبَةً لَا تَلَاقِيهَا فَرَأَى مَا أَحْدَثَتْ بِالْمَجْرَبِ
فزاد الباء في (المجرب) وهو خبر إن.

وفي قول الفرزدق يهجو جريراً وكليباً رهطه ويرميهم بإتيان الأتقن (إبناث الحمير)، كما أن بني فزارة يرمون
بإتيان الإبل:

(٣) يَقُولُ إِذَا أَقْلَوِيَّ عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ أَلَا لَيْتَ ذَا الْعَيْشِ اللَّذِيذِ يَدَانِمِ

فزاد الباء في دائم وهو خبر ليت، وذا اسمها. (٤)

وتزاد في الحال المنفي عاملها، كقول القحيف العقيلي:

فَمَا رَجَعْتُ بِخَائِنَةٍ رَكَابٌ حَكِيمٌ بِنُ الْمَسِيبِ مُنْتَاهَا

فزاد الباء في (بخائنة)، والأصل: خائنة وهي حال.

ومنه قول الشاعر:

(٥) فَمَا عَادَ بِمُنْتَهِمِ جَوَادٌ أَصِيلٌ بِنُ الْأَصَابِلِ لَا يُجَارِي

وقول الشاعر:

كَأَنَّ دُعِيْتُ إِلَى بَأْسَاءِ دَاهِمَةٍ فَمَا انْبَعَثُ بِمَزْوُودٍ وَلَا وَكَلٍ

(١) سر صناعة الإعراب، ص ١٤٢

(٢) الماء في (عنها) عائدة على أم جندب المذكورة في قوله أولاً:

خليلي مرا بي على أم جندب لتضي حاجات الفؤاد المذبذب

(٣) اقلول: ارفع، أقردت: سكنت وذلت

(٤) شرح التصريح على التوضيح، ص ٢٠٢

(٥) النحو في ظلال القرآن، ص ٢٤٢

فزاد الباء في (مزوود)، والأصل: فما انبعثتُ مزووداً.

يقول ابن هشام أن ابن مالك قد ذكر ذلك، وخالفه ابن حبان، وخرج البيهقي -الأول والأخير- على أن التقدير: بحاجة خائبة، وبشخص مزوود؛ أي: مذعور، ويريد بالمزوود نفسه، على حد قولهم: رأيت منه أسداً.

وهذا التخرج عند ابن هشام ظاهر في البيت الأول دون الثاني؛ لأن صفات الذم إذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف أصلها، ولهذا قيل في قوله تعالى: "وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ" (١) أن (فعالاً) ليس للمبالغة، بل للنسب، كقول امرئ القيس:

وَلَيْسَ بَدِي رُمَحٍ فَيَطْعَنِي بِهِ وَلَيْسَ بَدِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَالٍ

أي: وما ربك بذي ظلم؛ لأن الله لا يظلم الناس شيئاً، ولا يقال: نفيت منه أسداً أو مجراً، أو نحو ذلك إلا عند قصد المبالغة في الوصف بالإقدام أو الكرم.

زيدت كذلك في التوكيد بـ (النفس) و (العين): وجعل منه بعضهم قوله تعالى: "يَرْتَضِنَ بِأَنْفُسِهِنَّ" (٣)، وفيه نظر؛ إذ حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو بالعين أن يؤكد أولاً بالضمير المنفصل، نحو: قمتم أتم أنفسكم، ولأن التوكيد هنا ضائع؛ إذ المأمورات بالتربص لا يذهب الوهم إلى أن المأمور غيرهن، بخلاف قولك: زارني الخليفة نفسه. وإنما ذكر الأنفس هنا لزيادة البعث على التربص، لإشعاره بما يستمكن منه من طموح أنفسهن إلى الرجال.

(٤)

(١) فصلت ٤٦

(٢) المغني ٢١٨/١-٢١٩

(٣) البقرة ٢٢٨

(٤) المصدر نفسه ٢١٩/١

ومن غريب زيادتها أنها تزداد في المجرور، كقول الأسود بن يعفر:

فأصبحت لا يسألنّه عن يَمَا به أصعد في علو الهوى أم تصوّبا

فقد زيدت مع (عن) وفصلتها عن مجرورها (ما) الموصولة؛ لأنهم يقولون: سألت عنه وسألت به، والمعنى واحد، والأصل: عما به. (١) وقد تزداد عوضاً؛ وهي التي تزداد عوضاً عن مثيل لها محذوفة من كلمة بعدها، ومثل مالك على ذلك بقول سالم بن وابصة:

ولا يؤاسيك فيما ناب من حدّث إلا أخوتقة فانظر بمن يثق

قال: أراد من ثقتي، فزاد الباء قبل (من) عوضاً. وردّ ذلك أبو حيان، وما ذهبوا إليه من التأويل؛ لاحتمال أن يكون الكلام تمّ عند قوله: فانظر، أي: فانظر لنفسك، ولما قدّم أنه لا يؤاسيه إلا أخوتقة استدرك على نفسه، فاستفهم على سبيل الإنكار على نفسه، حيث قرّر وجود أخي ثقة، فقال: بمن ثقتي؟ أي: لا أحد يوثق به. فالباء في (من) متعلقة بثقتي. (٢)

إلا أن البصريين يرفضون مبدأ العوض في حروف الجر، فلا ينوب بعضها عن بعض بقياس عندهم، وكذلك أحرف الجزم والنصب. وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ، كما قيل في قوله عز وجل: "وَأَصْلَبْتَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ" (٣)، إن (في) ليست بمعنى (على) ولكن شبه المصلوب لتسكه من الجذع بالحال في الشيء. وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف. كما ضمن بعضهم (شربن) في قوله: شربن بماء البحر، معنى: روين، و(أحسنن) في قوله تعالى: "وَقَدْ أَحْسَنَ بِي" (٤) معنى: لطف. وإما على شذوذ إجابة كلمة عن أخرى. وهذا الأخير هو ما ذهب إليه أكثر الكوفيين. (٥)

(١) سر صناعة الإعراب، ص ١٣٨، ومعجم المصاحف، ص ١٦٢

(٢) معجم المصاحف، ص ١٦٤

(٣) طه ٧١

(٤) يوسف ١٠٠

(٥) المغني ٢١٩/١

• زيادة اللام :

تقع اللام الزائدة مقيسة وغير مقيسة مع إبقاء عملها .

▪ أما المقيسة :

فترد مع المفعول به لشرطين :-

أحدهما : أن يكون العامل متعدياً إلى المفعول به واحد .

والآخر : أن يكون قد ضعف بتأخيره عن معموله نحو قوله تعالى : "إِنَّ كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ" (١)، وقوله

تعالى : "هُدًى وَرَحْمَةً لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْتَابُونَ" (٢) نصب أو ضعف بسبب فرعيته، أي ما كان وصفاً

يعمل عمل فعله في نصب المفعول، نحو : اسم الفاعل، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وصيغ المبالغة،

والمصدر .

فاسم الفاعل، نحو قوله تعالى : "مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ" (٣)، وصيغ المبالغة، نحو قوله تعالى : "فَقَالَ لِمَا يُرِيدُ"

(٤) وقوله : "تَزَاغَةُ لِّلشَّوْىِ" (٥) والمصدر، نحو : (إكرامي للصادق حسن) .

وقد اجتمع التأخر والفرعية في قوله تعالى : "وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ" (٦)

(١) يوسف ٤٣

(٢) الأعراف ١٥٤

(٣) البقرة ٩١

(٤) البروج ١٦

(٥) المعارج ١٦

(٦) الأنبياء ٧٨

وتسمى هذه اللام (لام التقوية)؛ إذ تقوم على تقوية عمل العامل. (١)

وقد ذكر السيوطي عن صاحب شرح الكافية: "ولا يفعل ذلك بمتعدٍ إلى اثنين؛ لأنه إن زيدت فيهما لزم تعدية فعل واحد إلى مفعولين بحرف واحد، ولا نظير له أو في أحدهما لزم الترجيح بلا مرجح، وإيهام غير المقصود." (٢)

ووافقه أبو حيان، ومنع ذلك ابن هشام؛ لأنه إذا تقدم أحدهما دون الآخر، وزيدت اللام في المقدم لم يلزم ذلك. ومن ذلك قول الشاعر: (٣)

هذا سُرَاقَةٌ للقرآنِ يدرسه والمرءُ عندَ الرُّشَا إنْ يَلْقَهَا ذِيبُ

قالوا: إن الهاء في (يدرسه) مفعول مطلق لا ضمير القرآن، وقد دخلت اللام في أحد المفعولين المقدم. ودخلت في أحد المتأخرين في قول ليلي:

أَحْجَاجٌ لَا تُعْطِي العَصَاةَ مَنَاهُمُ وَلَا اللهُ يُعْطِي العَصَاةَ مَنَاهَا

قيل: لكنه شاذ لقوة العامل. (٤) ولم يذكر سيبويه زيادة اللام، وتابعه أبو علي في ذلك. ■ غير المقيسة:

فيما عدا ما تقدم فهي غير مقيسة، من ذلك:

١- فقد زيدت معترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله، كقول ابن ميادة:

وَمَلَكَتْ مَا بَيْنَ العِرَاقِ وَيَثْرِبِ مُلْكًا أَجَارَ لِسُلَيْمٍ وَمُعَاهِدِ

(١) انظر: شرح الأشموني، ص ٢٩٠، البرهان ٨٦/٣، مع الهوامع ٢٠٥/٤، كشف السر عن حروف الجر، ص ١٧٢،

مجلة الجامعة المستنصرية، ص ١٤١

(٢) مع الهوامع ٢٠٥/٤

(٣) من الأبيات الخمسين التي لم يعرف سيبويه قائلها.

(٤) مع الهوامع ٢٠٦/٤

أي: أجار مسلماً.

وجعل منه المبرد قوله تعالى: "عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدْفَ لَكُمْ" (١)، بدليل أن (ردف) يتعدى بنفسه، وكذا: شكرت له ونصحت له.

ومما قاله الخطابي: ردفه وردد له لغتان فصيحتان، كما تقول: نصحتَه ونصحت له. والمعروف أن (نصحت له) أبلغ، وعليه القرآن: "وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ" (٢)، و"وَهُمْ لَهُ نَاصِحُونَ" (٣)... قال المرادي: وجعل قوم من زيادة الحرف قوله تعالى: "ردف لكم" أي: ردفكم؛ لأن ردف بمعنى تبع. (٤) وضمن آخرون ردف معنى اقترَب، كقوله تعالى: "اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ" (٥)، وفي البخاري: ردف بمعنى قَرَّب.

واختلف في قوله تعالى: "يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ" (٦)، قيل: اللام زائدة، وقيل: للتعليل، والمفعول محذوف، أي: يريد الله التبيين وليبين لكم ويهديكم، أي: فيجمع لكم بين الأمرين. (٧)

٢- ذهب ابن هشام أن اللام تزداد في المفعول الثاني لـ (أرى) في قول بعضهم: أراك لشاقي، ونحو

(١) النمل ٧٢

(٢) الأعراف ٦٨

(٣) القصص ١٢

(٤) الجنى الداني في حروف المعاني، ص ١٠٧، البلاغة القرآنية عند الخطابي، ص ٥١

(٥) الأنبياء ١

(٦) النساء ٢٦

(٧) انظر: مع المواع ٤/٢٠٥، ارتشاف الضرب، ص ١٧٠٩، شرح الأنشومي، ص ٢٩٠، الكافية في النحو،

ذلك. وقيل: وفي مفعول (يدعو) من قوله تعالى: "يَدْعُوا لِمَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ" (١)، وقد ردّ هذا ابن

هشام؛ لأن زيادة اللام هذه في غاية الشذوذ، فلا يليق تخرج التنزيل عليه.

ومجموع ما قيل في اللام في هذه الآية قولان:

▪ أحدهما: أنها زائدة، وهو فاسد.

▪ والثاني: أنها لام الابتداء، وهو الصحيح الظاهر.

ثم اختلف هؤلاء، فقيل: إنها مقدّمة من تأخير، والأصل: يدعوا من لضره أقرب من نفعه، ف (من) مفعول

به، و(ضره أقرب) مبتدأ وخبر، والجملة صلة لمن. واستبعد ذلك ابن هشام؛ إذ لام الابتداء لم يعد فيها

التقدم عن موضعها. وقيل: إنها في موضعها، وإن (من) مبتدأ، و(لبس المولى) خبرها؛ لأن التقدير: لبس

المولى هو. وهذا هو الصحيح. (٢)

٣-تزداد مع أن:

ذكر الزركشي عن الزمخشري قوله في الآية الكريمة: "وَأَمْرٌ أَنْ أُكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ" (٣)، لك أن

تجعل اللام مزيدة، مثلها في: أردت لأن أفعل. وعند الزمخشري وأبي حيان أنها لا تزداد إلا مع (أن)

خاصة دون الاسم الصريح، كأنها زيدت عوضاً من ترك الأصل إلى ما يقوم مقامه، كما أتت السين في

(أسطاع)، يعني بقطع الهمزة، عوضاً من ترك الأصل الذي هو (أطوع)، والدليل على هذا بجيئه بغير لام في

قوله تعالى: "وَأَمْرٌ أَنْ أُكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ" (٤). وزيادتها في: أردت لأن أفعل، لم يذكره أكثر النحويين،

وإنما تعرضوا لها في إعراب "يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ".

(١) الحج ١٣

(٢) المغني ٤٥٤/١

(٣) الزمر ١٢

(٤) يونس ٧٢

وذهب سيويه إلى أن اللام للمفعول محذوف، فتقدير الكلام في: أردت لأن أفعل: إرادتي لهذا، كما قال عز وجل: "وَأَمِرْتُ لَأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ" فالتقدير عنده: أمرت لهذا. (١)

وذهب أبو علي الفارسي إلى أن اللام متعلقة بمصدر محذوف، أي: أمرت وأمرني لهذا. والأظهر قول سيويه. (٢)

٤- وتزاد بين المتضامين، نحو: لا أبالك، ولا أخاه، ولا غلام له؛ أي: لا أباك، ولا أخاه، ولا غلامه. وهذا مذهب سيويه. ومنه قول النابغة الذبياني:

قَالَتْ بِنُو عَامِرٍ خَالُوا بِنِي أَسَدٍ
يَا بُؤْسَ الْجَهْلِ ضَرَّاراً لِأَقْوَامِ

زاد اللام بين (بؤس) المضاف، و(الجهل) المضاف إليه. (٣)

ومنه قول عبيد بن مالك بن ضبعة جدّ طرفة:

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي
وَضَعْتُ أَرَاهِطَ فَاسْرَاحُوا (٤)

وقد اختلف النحاة في الجر في البيتين السابقين: هل للام أم للإضافة؟ فقيل: إنه للام؛ لأن الإضافة معنوية، واللام عامل لفظي، والعامل اللفظي أقوى.

وذكر السيوطي: الأصح أن الجر إنما هو باللام لا بالمضاف؛ لأنها أقرب. (٥)

وقال ابن جني: إن الجر في هذا ونحوه هو للام الداخلة عليه، وإن كانت زائدة؛ فالحرف وإن كان زائداً فإنه لا بد عامل. (٦)

(١) البرهان ٨٦/٣، عن الكتاب ١٦١/٣

(٢) المصدر نفسه ٨٦/٣

(٣) كشف السر، ص ١٧٣. خالوا: من المخالاة وهي المشاركة والمقاطعة.

(٤) همع الهوامع ٢٠٤/٤

(٥) المصدر نفسه ٢٠٥/٤

(٦) الخصائص، ص ٢٨٢

• لام جواب القسم، نحو قوله تعالى: "تَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ" (١)، وقوله: "تَاللَّهِ لَقَدْ آتَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا" (٢). وذكر ابن هشام زيادتها في خبر المبتدأ شذوذاً، نحو قول عنتر بن عروس (على الأغلب):

أَمَّ الحَلِيسِ لِعَجُوزٍ شَهْرَهُ
تَرْضَى مِنَ اللّٰحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةِ (٣)

وقيل: الأصل: لهي عجوز.

وتزاد في خبر (أن) المفتوحة، كقراءة سعيد بن جبير: "إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ" (٤) بفتح الهمزة.

وفي خبر (لكن) قول الشاعر:

يَلُومُونِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَازِلِي
وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

وليس دخول اللام بعد (أن) المفتوحة مقيساً، خلافاً للمبرد، ولا بعد (لكن) خلافاً للكوفيين. وليست اللام بعدهما لام الابتداء خلافاً له ولهم.

وقيل: اللامان للابتداء على أن الأصل: لكن إنني، فحذفت همزة إن للتخفيف، ونون لكن كذلك؛ لتقل

اجتماع الأمثال. (٦)

كما زيدت في خبر (زال) في قول كبير عزة:

وَمَا زَلْتُ مِنْ لَيْلَى، لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا
لَكَاهَانِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مَرَادٍ (٧)

(١) الأنياء ٥٧

(٢) يوسف ٩١ / المغني ٤٥٥/١

(٣) شرح ابن عقيل ٢٨٦/١

(٤) الفرقان ٢٠

(٥) ورد البيت بلا نسبة

(٦) انظر: المغني ٤٥٢/١-٤٥٣، شرح ابن عقيل ٢٨٥/١-٢٨٧

(٧) المغني ٤٥٣/١

• زيادة الكاف :

شَبَّهَ بِكَافٍ وَبِهَا التَّلْعِيلُ قَدْ يُعْتَى، وَزَائِدًا لِتَوْكِيدِ وَرَدٍ

أي: تجيء الكاف لمعان:

التشبيه، نحو: زيد كالأسد، والتعليل، سواء جردت من (ما) الكافة، نحو: "وَيَكَاثُهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ" (١)، أي: أعجب لأنه لا يفلح الكافرون، أو وصلت بما المصدرية، نحو: "وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ" (٢). وقد أثبتته ابن هشام ونفاه الأكترون.

وذكر الكوفيون والأخفش الاستعلاء معنى آخر من معانيها، وحكوا أن بعضهم قيل له: كيف أصبحت؟ فقال: كخير، أي: على خير. وقولهم: كن كما أنت، أي: على ما أنت عليه.

وقيل: هي للتشبيه على حذف مضاف، أي: كصاحب خير، وعلى أن (ما) موصولة، أي: كالذي هو أنت. (٣) وثالث معانيها كما في النظم التوكيد، وهي الزائدة.

ومن مواضع زيادتها:

١- قيل: إنها وردت زائدة في قوله تعالى: "لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ" (٤)، أي: ليس شيء مثله. وقال بعضهم: الزائد لفظ المثل، والأول أولى؛ فالقول بزيادة الاسم لم يثبت عند البعض، في حين زيادة الحروف مطردة. (٥)

(١) الفصص ٨٢

(٢) البقرة ١٩٨

(٣) معجم المواع ٤/ ١٩٤-١٩٥

(٤) الشورى ١١

(٥) انظر: شرح الأشموني، ص ٢٩٥، معجم المواع ٤/ ١٩٥

وذكر ابن جني: لا بد من زيادة الكاف في الآية ليصح المعنى؛ لأنك إن لم تعتقد ذلك أثبت له - عز اسمه - مثلاً. (١) وقيل أن العرب تقول: مثلك لا يفعل كذا، يريدون به المخاطب. (٢) ذكر ابن قتيبة أن العرب تقيم المثل مقام النفس، كقولهم: مثلي لا يقال له كذا، أي: أنا لا يقال لي هذا. فالمثل عندهم كناية عن الذات، فيكون المعنى: ليس كالله شيء.

وذكر ابن حبان أن المفسرين مجمعون على أن (الكاف) و (مثل) مراد بهما التشبيه، فلا يصح حمل الآية على ظاهرها؛ لأن المعنى يصير: ليس شيء مثل مثله، ففيه إثبات المثل، وهو محال؛ ولذلك حملوا الآية على زيادة الكاف للتوكيد؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة مرة ثانية.

وقيل: إن المراد بالمثل الصفة، فيكون المعنى: ليس مثل صفته تعالى شيء من الصفات. وهو محمل سهل عند أبي حبان.

في حين نجد أبا جعفر الطوسي قد اهتدى إلى وجه جراه فيه المرتضى علي بن الحسين الموسوي، وهو أن الكاف ليست زائدة، على أن المعنى: أن الله نقي أن يكون لمثله مثل، فإذا ثبت أنه لا مثل لمثله، فلا مثل له أيضاً؛ لأنه لو كان له مثل، لكان له أمثال، كالتدرة لا مثل لها، وعليه فلا أمثال له. (٣)

ومن زيادتها قول رؤبة بن العجاج:

قَبُّ مِنَ التُّدَاءِ حُتَبٌ فِي سَوَقٍ لَوَاحِقُ الأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَقِ

فالكاف زائدة، والأصل: فيها المقق (أي: الطول)، فلا يقال: في الشيء كالتطول، وإنما يقال: فيه طول، فكانه قال: فيها مقق: أي طول. (٤)

(١) سر صناعة الإعراب، ص ٢٩١

(٢) كشف السر عن حروف الجر، ص ١٦٨

(٣) التأويل النحوي، ص ١٣٢١

(٤) انظر: شرح الأشموني، ص ٢٩٥-٢٩٦، ارتشاف الضرب، ص ١٧١٦، سر صناعة الإعراب، ص ٢٩١

ومنه قول الشاعر:

فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعْفِ مَأْكُولٍ

جرّ (عصف) بالكاف الزائدة، والمعنى: صَيَّرُوا مِثْلَ عَصْفِ مَأْكُولٍ، وزيدت لتأكيد التشبيه. (١)
ومنه قوله تعالى: "أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ" (٢)، قال الأخفش الأوسط: والمعنى - والله أعلم - أو الذي
مرّ على قرية، والكاف زائدة. وقوله عز وجل: "وَحُورٌ عَيْنٍ كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ" (٣)، جرّ أمثال
بالكاف الزائدة، والمعنى: كصفاء الدر في الصدف لا تمسه الأيدي. ومنه قول أوس بن حجر:

ليس كَمِثْلِ القَى رُهَيْرٍ خلق يوازيه في الفضائل

وقول الشاعر:

وقَتَلَى كَمِثْلِ جُدُوعِ النّخِيلِ نَفَسَاهُمْ مُسِيلٌ مِّنْهَرٍ

زاد الكاف في مثل وجرها بها، ولم يمنع عملها كونها زائدة.

وقول الأعشى ميمون بن قيس:

إِلَّا كَخَارِجَةِ المَكْلَفِ نَفْسَهُ وابْنِي قَبِيصَةَ أَنْ أُغِيْبَ وَيَشْهَدَا (٤)

وردت زائدة في قولهم: له عليّ كذا وكذا درهماً، فالكاف زائدة هنا؛ لأنه لا معنى للتشبيه، إنما معناه: له
عليّ عدد ما، والكاف زائدة لازمة، و(ذا) في الأصل اسم إشارة مجرور بها، إلا أنها رُكِبَتْ واحداً،
وجعلنا كناية عن العدد، وعلى هذا قالوا: إن كذا وكذا درهماً مالك، برفع (مالك)؛ لأن الغرض من (كذا
وكذا) هو التوكيد والتكثير.

(١) ارتشاف الضرب، ص ١٧١٦، كشف السر، ص ١٦٨

(٢) البقرة ٢٥٩

(٣) الواقعة ٢٢-٢٣

(٤) كشف السر، ص ١٦٨-١٧٠

٣- وزيدت في (كأين)، قيل: إن الكاف في كأين زائدة؛ لأنها مركبة من كاف التشبيه، وأي اسم استفهام، والنون هي تنوين أي. ومنه قولهم: كأين من رجل عندك، وقوله تعالى: "وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا" (١)، وقوله عز وجل: "وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ" (٢) ومعناها معنى كم الخبرية، فهي كناية عن عدد مبهم واقع على جميع المعدودات. وتعني الكثير، والتقدير في كأين كالعديد، أي: كشيء كثير العدد. (٣)

٤- ما سمع عن العرب ما حكاه الفراء: أنه قيل لبعض العرب: كيف تصنعون الأقط؟ قال: كهين. يريد هيناً. وقيل لبعضهم: منذ كم قعد فلان؟ قال: كمذ أخذت في حديثك. يريد: مذ أخذت... (٤)

• زيادة إلى :

أثبت الفراء زيادة إلى للتوكيد مستدلاً بقراءة بعضهم: "فَأَجْعَلْ أَفْتِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ" (٥)، بفتح الواو، أي: تهواهم. كما قالوا: تددت لها مائة، أي: تددتها. وخرّجها غيره على تضمين تهوى معنى تميل، أو على أن الأصل (تهوي) بالكسر، بمعنى: اجعل أفتدة من الناس تريدكم، كقولك: رأيت فلاناً يهوي نحوك، أي يريدك. ذكر ذلك ابن هشام وابن مالك، وهو قول فيه نظر عند ابن هشام؛ لأن شرط هذه اللغة تحرك الياء في الأصل.

وقال الأخفش الأوسط: زعموا أنه في التفسير (تهواهم) وهذا يدل على زيادة (إلى). (٦)

(١) المنكوت ٦٠

(٢) آل عمران ١٤٦

(٣) كشف السر، ص ١٧١

(٤) ارتشاف الضرب، ص ١٧١٧

(٥) إبراهيم ٣٧

(٦) انظر: معجم الهوامع، ص ١٥٦، التأويل النحوي، ص ١٣٢٣، شرح الأشموني، ص ٢٨٩، كشف السر، ص ١٥١

واضح أن ورودها زائدة في اللغة من النوادر، فلم يكف يجمع العلماء على زيادتها إلا في هذه الآية الكريمة، مع الاختلاف بينهم في ذلك.

• زيادة الفاء :

اختلف النحاة في أمر زيادة الفاء؛ فلم يشبهه سيبويه. ومن المواضع التي قيل أنها ترد فيها زائدة:

١. أجاز الأخصس ورودها زائدة في الخبر مطلقاً. وحكى: أخوك فوجد . وقيد الفراء والأعلم وجماعة الجواز بكون الخبر أمراً أو نهياً.

أما الأمر: فنكوله: (١)

وقائلة: خولان فانكح فئاتهم وأكرومة الحين خلو كما هيا

وقول عدي بن زيد:

أرواح مودع أم بكور أنت فانظر لأي ذاك تصير

وحمل عليه الزجاج قوله تعالى: " هَذَا فَلْيَذُقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ " (٢)

والنهي، نحو: زيد فلا تضربه. وقال ابن برهان: تزداد الفاء عند أصحابنا جميعاً، كقول النمر بن تولب:

لا تجزعي إن منس أهلكه فإذا هلكت فبند ذلك فاجزعي

ومن منع زيادة الفاء تأول قوله: خولان فانكح، على أن التقدير: هذه خولان، وقوله: أنت فانظر، على أن التقدير: انظر فانظر، ثم حذف (انظر) الأول فبرز ضميره، فقيل: أنت فانظر. وفي البيت الثالث ضرورة، أما الآية فالخبر (حميم) وما بينهما معترض، أو (هذا) منصوب بمحذوف يفسره (فليذوقوه)،

(١) البيت بلا نسبة في معني اللبيب

(٢) ص ٥٧

مثل: "وَأَيَّيَ فَاَرْهَبُونَ" (١) وعلى هذا حميم بتقدير: هو حميم. (٢)

٢. ومن زيادتها دخولها على الفعل المقدم معموله في الأمر، نحو: زيداً فاضرب، وعمراً فاشكر، ومحمد

فامرر. والتقدير: زيداً اضرب، وعمراً اشكر، ومحمد امرر. وحمل ابن جني على ذلك قوله عز

اسمه: "وَيَا بَيْتَكَ فَطَهِّرْ" (٣) أي: وثيابك طهر. وقوله: "وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ" (٤) أي: والرجز اهجر.

وقوله: "وَلِرَبِّكَ فَاصْبِرْ" (٥) أي: لربك اصبر.

والنهي، نحو: زيداً فلا تنه. (٦)

وقيل في قوله تعالى: "بَلْ اللَّهُ فَاعْبُدْ" (٧) إن الفاء جواب ل (أما) مقدرة عند بعضهم، وفي ذلك إجحاف

عند ابن هشام، وزائدة عند الفارسي، وعاطفة عند غيره. والأصل - كما يراه ابن هشام -: تنبه فاعبد

الله، ثم حذف (تنبه) وقدم المنصوب على الفاء إصلاحاً للفظ كيلا تقع الفاء صدراً، كما قال الجميع في

الفاء في نحو: أما زيد فاضرب، إذ الأصل: مهما يكن من شيء فاضرب زيداً. (٨)

الفاء الفجائية: تقول العرب (خرجت فإذا زيداً) واختلف العلماء في هذه الفاء، فذهب أبو عثمان

والفارسي والمازني وجماعة إلى أنها زائدة لازمة، وذهب مبرمان إلى أنها عاطفة، وذهب أبو

(١) البقرة ٤٠

(٢) المغني ١/٣٣١-٣٣٤

(٣) المدثر ٤

(٤) المدثر ٥

(٥) المدثر ٧

(٦) سر صناعة الإعراب، ص ٢٦٠

(٧) الزمر ٦٦

(٨) المغني ١/٣٣٥

إسحاق الزبادي إلى أنها دخلت على حدّ دخولها في جواب الشرط، وهي كذلك عند ابن هشام، مثل قوله تعالى: "إِنَّا أَنْعَمْنَاكَ الْكُفْرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ" (١)، ونحو: (إثني فإني أكرمك)، إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر والعكس، ولا يحسن إسقاطها ليسهل دعوى زيادتها. وهو ما ذهب إليه ابن هشام. (٢)

وذهب ابن يعيش إلى أن أقرب الأقوال قول مبرمان، فكانه حمل ذلك على المعنى؛ لأن المعنى: خرجت فقد جاءني زيد، لأن الحمل على المعنى كثير في كلام العرب، وضعف رأي أبي عثمان لأن الزائد حكمه جواز طرحه دون اختلال الكلام. (٣)

في حين استحسنته ابن جني وقال: "وأصح هذه الأقوال قول أبي عثمان". وذلك أن (إذا) الفجائية تفيد الإتيان، بدلالة قوله عز وجل: "وَإِنْ نَصَبْنَاهُمْ سَبِيَّةً بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْتُلُونَ" (٤)، فوقوعها جواباً للشرط يدل على أن فيها معنى الإتيان، وكذلك الفاء في قولك (إن تحسن إلي فإنا أشكرك) إنما جاء الجواب بها بما فيها من معنى الإتيان، لذا، فإن الفاء في قولنا (خرجت فإذا زيد) زائدة، إلا أنها لازمة لا يسوغ حذفها. وهذا هو الظاهر عندي. وقد رأى ابن جني رأي الزبادي فاسداً، فليس فيه معنى شرط ولا جزاء، وكذلك عند ابن يعيش، وإنما هو إخبار عن حال ماضية منقضية، والشرط لا يصح إلا مع الاستقبال، فلا يجوز أن نقول: إن قمت أمس قمت أول من أمس. هذا ونحوه من الكلام خطأ ليس يرتكبه أحد.

ثم يأتي بدليل آخر على فساد قول الزبادي، وهو أنه لو كان في الكلام معنى شرط لاستغني بما في (إذا) من

(١) الكوثر ١-٢

(٢) المصدر رقمه ٣٣٥/١

(٣) شرح المفصل ٤/٦

(٤) الروم ٣٦

معنى الإتياع عن الفاء، كما استغني عنها في قوله تعالى: "إِذَا هُمْ يَعْتَبُونَ"، وكما نستغني عن السين التي للاستقبال في (سنفعل) عندما نقول (إن نفعل) لما في (إن) و (السين) من معنى الاستقبال، فلا يقال (إن سنفعل). (١)

وينبغي ما ذهب إليه مبرمان من أنها للعطف إذ حكم المعطوف أن يكون وفق المعطوف عليه، لأن العطف نظير التثنية، وليست الجملة المركبة من المبتدأ والخبر نظير الجملة المركبة من الفعل والفاعل فتعطف عليها. (٢)

٤. في جواب لما: كقول الشاعر (البيت بلا نسبة):

لَمَّا أَتَى بَيْدَ عَظِيمِ جُرْمِهَا فَتَرَكْتُ ضَاحِيَّ جِلْدِهَا يَدْبُدُّبُ

لأن الفاء لا تدخل في جواب (لما) خلافاً لابن مالك.

وأما قوله تعالى: "فَلَمَّا جَاءَهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ" (٣) فالجواب محذوف أي: انقسموا قسمين: فمنهم مقصد ومنهم غير ذلك. وأما قوله تعالى: "وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ" (٤)، فقيل: جواب (لما) الأولى لما الثانية وجوابها. وقد رد ذلك لاقترانه بالفاء، وقيل (كفروا به) جواب لهما، لأن الثانية تكرير للأولى، وقيل: جواب الأولى محذوف والتقدير: (أنكروه). (٥)

(١) سر صناعة الإعراب ٢٦٠ - ٢٦٣

(٢) المصدر نفسه، ٢٦٣

(٣) لقمان ٣٢

(٤) البقرة ٨٩

(٥) المغني ١/٣٣٤ - ٣٣٥

٥. ومما قيل فيه بزيادة الفاء ما أنشده أبو الحسن :

أراني إذا ما يتت على هوى
فتم إذا أصبحت أصبحت غادياً
كأنه قال : ثم إذا أصبحت أصبحت غادياً .

ومما أخبر به علي بن محمد يرفعه بإسناده إلى قطرب :

وحى تركت العائدات يمدته
يقلن : فلا تبعد، وقلت له : ابعدي

ومنه، قولنا للرجل : أفلا تقوم؟ ذهب أبو الحسن إلى زيادة الفاء، وجوز أيضاً أن تكون حرف عطف، والوجه أن تكون هنا غير زائدة، وأن تكون للإتباع لتعلق ما قبلها بما بعدها . وعلى هذا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم - وقد قيل له لما ربي قد جهد نفسه بالعبادة : يا رسول الله، أتعمل هذا وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وتأخر؟ فقال : "أفلا أكون عبداً شكوراً؟" فالوجه هنا : أن تكون الفاء متبعة غير زائدة. (١)

• زيادة (في) :

قيل : إنها تزداد في موضعين :

١- للتعويض : أي عوضاً من أخرى محذوفة، كقولك : ضربت فيمن رغبت .

أي : ضربت من رغبت فيه . ومن ذلك قوله :

ولا يواتيك فيما تاب من حدث
إلا أخوتة . فانظر بمن يتق

أي : فانظر من تتق به .

٢- للتوكيد : وهي الزائدة لغير تعويض .

ذكر ابن هشام وابن مالك أن أبا علي الفارسي أجاز زيادتها لغير تعويض في الضرورة، كقول سويد بن

أبي كاهل اليشكري :

أنا أبو سعدٍ إذا الليلُ دَجَا يُخَالُ فِي سَوَادِهِ يَرْتَدُّ جَا

(الأرنديج : الأديم الأسود) . أي تخال سواده .

وأجاز بعضهم في قوله تعالى " وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِاسْمِ اللَّهِ " (١) أي : اركبوها؛ لأن الفعل ركب يتعدى بنفسه ولا يحتاج إلى حرف جر للوصول إلى المفعول به . (٢)

وذهب آخرون إلى أن المفعول به محذوف، أي : اركبوا الماء فيها، وقيل : إن الفعل مضمّن معنى

(صبروا) . وذهب البعض إلى أن حذف المفعول أظهر لاطراد حذفه . (٣)

ومنه قوله تعالى : " فَأَقْبَلْتُ امْرَأَتَهُ فِي صِرَّةٍ فَصَكَتْ وَجْهَهَا " (٤) قيل : (في صِرَّة) في موضع الحال من الفعل، وأجاز الشهاب أن تكون (في) زائدة في المفعول به على تضمين الفعل معنى (فأخذت) . (٥)

• زيادة (عن) :

زيدت في بعض المواضع منها :

١ . معوضة عن أخرى محذوفة كقول زيد بن رزين بن الملوح :

أَبْجُرْجُ إِنْ تَسَّ أَنَا هَا حِمَامُهَا فَهَلَا الَّتِي عَنْ بَيْنِ جَنَيْبِكَ تَدْفَعُ

قال ابن جني : أراد : فهلا التي عن بين جنبيك تدفع . فحذف (عن) وزادها بعد (التي) عوضاً . (٦)

(١) هود ٤١

(٢) شرح الأشموني، ص ٢٩٢ - ٢٩٣، مع الهوامع ٤/ ١٩٤، كشف السر ١٦٨

(٣) التأويل النحوي، ص ١٣٢٧

(٤) الذاريات ٢٩

(٥) التأويل النحوي، ص ٣٢٧

(٦) مع الهوامع ٤/ ١٩٢، شرح الأشموني، ص ٢٩٤، ارتشاف الضرب، ص ١٧٢٨ - ١٧٢٩

٢. للضرورة الشعرية. كما جاءت في قول الشاعر :

فَمَا كَانَ عَنْ يَوْمَيْنِ حَتَّى تُصَدَّعُوا لَيْنِ كَمَا انشَقَّ الرِّدَاءُ الْمُصْبِحُ.

أي : فلم يمض يومان . وكان هنا تامة . (١)

٢. وما قيل فيه بزيادة (عن) قوله تعالى "فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ" (٢) وهو مذهب أبي عبيدة،

والمعنى : يخالفون أمره؛ لأن الفعل (يخالف) لا يحتاج إلى حرف جر في تعديبه إلى المفعول به .

ونصّ سيبويه على أن (عن) لا تزداد . (٣)

• زيادة (على) :

ترد زائدة على ضربين :

١. معوضة عن أخرى محذوفة كقول الشاعر (ورد بلا نسبة) :

إِنَّ الْكِرْمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمِلُ إِنَّ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَكَلَّمُ

أي : إن لم يجد يوماً من يتكل عليه، فحذف عليه، وزاد (على) قبل (من) عوضاً .

قاله ابن مالك متبعاً في ذلك ابن جنبي .

٢. للضرورة نحو قول حميد بن ثور الهلالي :

أَبِي اللَّهِ إِلَّا أَنْ سَرَحَةَ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْتَانٍ الْعِضَاءُ تَرُوقُ

فعلى زائدة؛ لأن (راق) يتعدى بنفسه . يقال : راقني الشيء، ومعناه هنا : تروق كل أنواع العضاة .

(١) مجلة الجامعة المستنصرية، ص ١٤٦

(٢) النور ٦٣

(٣) مع المواع ١٩٢/٤، ارتشاف الضرب، ص ١٧٢٩

ومن أنكر الزيادة فيه ذهبوا إلى تقدير محذوف في الكلام، وضمنه بعضهم معنى (تشرف).
والراجح زيادة (على)، لأن التأويل والتقدير والتضمن بحث فيما وراء الكلمة، ولا يوجد مبرر له، إذا
كان الفعل متعديا بنفسه، ف (راق يروق) لا يحتاج في تعديته إلى حرف جر، إنما يقال: راقني يروقي.
وجوز ابن مالك زيادتها في النثر، كحديث (من حلف على يمين) أي: يميناً.
وقال أبو حيان: هو على تضمين (حلف) بمعنى (جسر).

ونص سيبويه على عدم زيادتها، إذ أكثر البصريين يقول ما جاء من ذلك ويقول بتضمن معناه معنى فعل
آخر لا يتعدى، أو يقدر كلاماً محذوفاً، خاصة فيما يتعلق بالأفعال المتعدية التي زيد معها حروف الجر،
كقول الهلالي السابق (١).

• زيادة (إلا):

قال بزبادتها الأصمعي وابن جني، وحملوا عليه قول ذي الرمة:

حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مَنَاخَةٌ عَلَى الْخَسْفِ أَوْ تَرْمِي بِهَا بَلْدًا قَفْرًا

أي: لا تنفك مناخة؛ لأن (إلا) مع تنفك في تركيب واحد.

وقاله ابن مالك، وحمل عليه قول الشاعر: (٢)

أَرَى الدَّهْرَ إِلَّا مَنَجُّنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إِلَّا مُعَدَّبًا (٣)

ومنه قوله تعالى: "وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الذِّبْيِ بِئَعُوقٌ يَمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَتَدَاءً" (٤) والتقدير عند من

(١) مع المواع ١/١٨٧، شرح الأشموني ٢٩٤، ارتشاف الضرب ١٧٢٨ - ١٧٣٦

(٢) هو أحد بني سعد كما جاء في المغني.

(٣) المغني ١/١٥٢-١٥٣

(٤) البقرة ٧١

قال بزيادة الإهنا: يتفق بما لا يسمع دعاء ونداء، وهو ضعيف عند أبي البقاء.

وذهب جمهور المفسرين إلى أن معنى الآية الكريمة: مثل داعي الذين كفروا إلى الإيمان كالذي يرمى الأغنام ويصيح بها، لكنها لا تدرك ما يقول، فلا تسمع إلا دعاء ونداء، أي: لا تسمع إلا صوتاً دون أن تفقه ما يقول. (١) وهذا هو الظاهر عندي وأقرب إلى فهم ظاهر الآية دون اللجوء إلى التقدير أو التأويل.

• زيادة لعل:

الجر بها لغة عقيل، حكاه أبو زيد والأخفش والفراء، ومنه قول كعب بن سعد بن عمرو الغنوي (يرثي أخاً له قتل في حرب ذي قار):

وداع دعاً يا مَنْ يُجِيبُ إِلَى الدِّعَا فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَلِكَ مُجِيبُ
فقلتُ ادْعُ أُخْرَى وارْفَعْ الصَّوْتَ جَهْرَةً لَلْأَبِي المَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ (٢)

وقد أنكرها قوم منهم الفارسي، وتأول البيت على أن الأصل: لعله لأبي المغوار منك جواب قريب. فحذف موصوف (قريب) وضمير الشأن ولام الثانية تخفيفاً، وأدغم الأولى في لام الجر، ومن ثم كانت مكسورة. ومن فتح فهو على لغة: المال لزيد. وهذا تكلف مردود بنقل الأئمة. قاله الإمام السيوطي في معجم الهوامع.

وإذا جرت فتح آخرها وكسر، وحكم محلها ومجروورها كُرب، فالأصح أنها تعلق بالعامل. وقيل: إنها تنزل منزلة الزائد، على مثال: بحسبك درهم، وأن محل مجروورها على حسب ما بعدها، ففي البيت المذكور محله رفع بالابتداء، وقريب خبره. (٣)

(١) لطائف المنان، ص ٢٤٩

(٢) شرح ابن عقيل ١/٩١

(٣) معجم الهوامع ٤/٢٠٧-٢٠٨

• زيادة أم :

ذكر أبو زيد أن العرب تزيد (أم)، وجعل من ذلك قوله تعالى: "أَفَلَا بُبْصِرُونَ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ" (١) والتقدير: أفلا تبصرون أنا خير. قال ابن هشام: والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جؤنة:

يا لَيْتَ شِعْرِي، وَلَا مَنَجَى مِنَ الْهَرَمِ أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمٍ (٢)

* * *

• زيادة الواو :

تأتي الواو زائدة على أضرب:

١- ذكر ابن يعيش (٣) أن البغداديين أجازوا زيادة الواو واحتجوا على ذلك بمواضع من التنزيل، أبرزها ورودها في جواب الشرط بعد (إذا) و(لما)، وذكر أن البصريين يتأولون ذلك بجعل الكلام على حذف جواب الشرط.

وذكر ابن هشام أن زيادة الواو مسألة أثبتها الكوفيون والأخفش، وكذلك فإن الهروي أقر ورودها زائدة للتوكيد. (٤)

ومن زيادتها في جواب (إذا) قوله تعالى: "حَسَىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ، وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ، فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا، يَا وَيْلَتَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا" (٥)،

(١) الزخرف ٥٢ / التأويل النحوي، ص ١٣٤١

(٢) المغني ١/١٠٤، مجلة الجامعة المستنصرية، ص ١٤٤

(٣) شرح المفصل ٩٣/٨

(٤) التأويل النحوي، ص ١٣٣٠، البرهان ٤/٤٤٠، المعجم ٥/٢٣٠، الأزهية في علم الحروف، ص ٢٤٣

(٥) الأنبياء ٩٦-٩٧

جواب الشرط قوله: واقترَب الوعد الحق، على زيادة الواو، على أحد التأويلات، ويجوز أن يكون الجواب محذوفاً، أي: قالوا يا ويلنا. وهو قول الزجاج. (١)

ومن زيادتها في جواب (لما) قوله تعالى: "فَلَمَّا أَسْلَمْنَا وَكُنَّا لِلْجَبِينِ، وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ" (٢)

قيل: جواب الشرط إما أن يكون (وتله للجبين) أو (وناديناها) على زيادة الواو في أحد التأويلات. (٣) ومنه قول امرئ القيس:

فَلَمَّا أُجْرَبْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَاتَّحَى
بِنَا بَطْنُ حَبْتِ ذِي قِفَافٍ عَمَّنَقَلِ (٤)

٢- الزائدة اللازمة: وهي التي تأتي قبل (لكن) العاطفة لمفرد، والتي تكون مسبوقه بنفي أو نهي، نحو: ما نجح علي ولكن زيد، لا ترسل محمداً ولكن سعيداً. ومنه قوله تعالى: "مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ" (٥)، ففي أحد التأويلات أن الواو زائدة.

٣- والزائدة غير اللازمة: وهي التي تأتي قبل (لكن) العاطفة لجملة، كقوله تعالى: "وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ" (٦)

٤- كثر مجيئها بعد (القول) في التنزيل، وذهب البعض إلى زيادتها، نحو قوله تعالى: "قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ" (٧)، وفي قوله: "وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ" (٨)

(١) التأويل النحوي، ص ١٣٣٥

(٢) الصافات ١٠٣-١٠٤

(٣) التأويل النحوي، ص ١٣٣٤

(٤) مجلة الجامعة المستنصرية، ص ١٤٢

(٥) يوسف ١١١

(٦) الأحزاب ٥ / المصدر نفسه، ص ١٤٣

(٧) الشعراء ٢٣

(٨) الفرقان ٦٠

وبحوز أن تكون عاطفة جملة الاستفهام على أخرى محذوفة، أي: قالوا: أنسجد للرحمن وما الرحمن؟ (١)
 هـ- وقد وردت سماعية فيما سمع عن العرب. فقد ذكر ابن هشام أن زيادة الواو ظاهرة في قول الشاعر:

فَمَا بَالُ مَنْ أَسْمَى لِأَجْبَرٍ عَظْمَهُ حِفَاظًا وَيَنْوِي مِنْ سَفَاهِيهِ كَسْرِي

الأصل: ينوي من سفاهته كسري. (٢)

• زيادة إن :

ذكر ابن قتيبة من مواضع زيادتها قوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا" (٣)، وكذلك قوله: "قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ" (٤)
 وقول الشاعر:

إِنَّ الْخَلِيفَةَ إِنْ لَمْ يَسْرَلَهُ سِرْبَالُ مُلْكٍ بِهِ تُرْجَى الْخَوَاتِيمُ

فقد رأى ابن قتيبة أن الكلام يمكن أن يتم دونها. (٥)

يبدو أن زيادتها من النواذر، والقول في زيادتها قليل؛ فلم أقع على شيء من قول النحاة في زيادتها غير ما أثبت سابقاً.

(١) التأويل النحوي، ص ١٣٣٩

(٢) مجلة الجامعة المستنصرية، ص ١٤٢

(٣) الكهف ٣٠

(٤) الجمعة ٨

(٥) يرجع إل ابن قتيبة في تأويل مشاكل القرآن، ص ٢٥١ ، لطائف المنان، ص ٢٦٨

• زيادة ثم :

ذهب قوم إلى زيادتها، ومن ذلك زيادتها في جواب (إذا)، ومنه قوله تعالى: "وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَقُوا حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا" (١)، قيل: جواب الشرط قوله: ثم تاب عليهم، والتقدير عندهم: حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت تاب الله عليهم ليتوبوا. وهي مسألة تصح على مذهب الكوفيين والأخفش، ولم يرجحه الرضي في (شرح الكافية). (٢)

ومن ذلك قوله تعالى: "وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّوهُم بِأُذُنَيْهِ، حَتَّىٰ إِذَا فُشِلْتُمْ وَتَنَارَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِمَّن بَعْدَ مَا أُرَاكُم مَّا تُحِبُّونَ... ثُمَّ صَرَّفَكُمُ عَنْهُمْ لِيَبْلِيَكُمْ" (٣)

قيل: جواب إذا (صرفكم عنهم) و(ثم) زائدة، وهو قول أبي علي الفارسي. والصحيح عند أبي حيان أن يكون محذوفاً، والتقدير: انهزمتم أو منعكم نصره، وهو قول سيبويه والخليل والمبرد. (٤)

* * *

• زيادة رَبِّ :

ذهب البصريون إلى أن رَبِّ حرف جر، وهي عند الكوفيين اسم، تقدمت عندهم لاقتضائها الجواب. وذهب البصريين أنها للتقليل، وعند الخليل للتكثير، ولم يذكر أنها تجيء للتقليل، وذهب الكوفيون و الفارسي أنها تكون تقيلاً وتكثيراً، وهي عند الأعلام وابن السيد للتكثير في موضع المبالغة

(١) التوبة ١١٨

(٢) الصاحبي في فقه اللغة، ص ١٤٨-١٤٩، التأويل النحوي، ص ١٣٤٠

(٣) آل عمران ١٥٢

(٤) التأويل النحوي، ص ١٣٤٠-١٣٤١، عن الكتاب ١٠٣/٣

والاقتحار. (١)

وهي زائدة في الإعراب لا في المعنى، وفاقاً للأخفش والجزمي. قال أبو حيان: ويدل عليه قولهم: ربّ رجل عالم يقول ذلك. فلولا أن (ربّ) زائدة في الإعراب ما جاز ذلك لما يلزم من تعدي فعل المضمر المتصل إلى ظاهره، فاعتبار: ربّ رجل، في موضع رفع بالابتداء هو الذي سوغ ذلك، وإن كانت تدل على معنى؛ لأن الزائد منه ما لا يتغير المعنى بزواله، وهو الزائد للتوكيد. ومنه ما يتغير ويسمى زائداً اصطلاحاً باعتبار تحطّي العامل إليه، كقولهم: جئت بلا زاد، فإن النحاة يقولون بزيادة (لا) ولو أزيلت لتغير المعنى. في حين ذهب ابن أبي الربيع إلى أنها غير زائدة لأنها تحقق معنى، والزائدة لا تضيف معنى، وإنما تكون مؤكدة. (٢)

وذهب الجمهور إلى أن الحكم على موضع مجرورها إنما يكون حسب العامل بعدها. وليس كذلك عند الزجاج ومن واقفه، إذ يرى في مجرورها موضع النص دائماً. وعند الصّبّان يجوز فيه الاشتغال إذا كان العامل قد عمل في ضميره، كقولنا: زيداً ضربته.

والأصح عند السيوطي - بناءً على أنها زائدة في الإعراب - أن محل مجرورها على حسب العامل بعدها، فهو نصب في نحو: ربّ رجل صالح لقيت، ورفع في نحو: ربّ رجل عندي، ورفع أو نصب في نحو: ربّ رجل صالح لقيته. (٣)

ويجوز العطف على موضع مجرورها، إن رفعاً فرفع، وإن نصباً فنصب، كما قال امرؤ القيس:

وسنّ كسّنيق سناءً وسنّماً
دعرتُ بمذلاجِ الحجيرِ هوض (٤)

(١) ارتشاف الضرب، ص ١٧٣٧

(٢) الهمع، ص ١٨١

(٣) انظر: المغني ١/٢٧١، الهمع، ص ١٨٢، ارتشاف الضرب، ص ١٧٤٢

(٤) السنّم: بقرة الوحش

قال أبو بكر عاصم بن أيوب البطلوسي (أبو بكر النحوي) :

من جعل سَنماً للبقرة عطفه على موضع (و سن)؛ لأنه في موضع المفعول بـ (ذعرت)، تقول :

ذعرت بهذا الفرس النهوض ثوراً و بقرة.

وعند السيوطي أن رُبَّ تتعلق كسائر حروف الجر، وتعلقها بالعامل الذي يكون خبراً مجرورها، أو عاملاً في موضعه، أو مفسراً له. قاله أبو حيان.

وقال ابن هشام : ذهب الجمهور إلى أنها معدية للعامل، فإن أرادوا المذكور فخطأ؛ لأنه يتعدى بنفسه. أو محذوفاً تقديره : حصل أو نحوه، ففيه تقدير ما معنى الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به. وذهب الروماني و ابن طاهر إلى أنها لا تتعلق.

أما حذف ما يتعلق به فهو نادر، وهذا ما ذهب إليه الخليل وسيبويه، كقول الشماخ:

وَدَوِيَّةٌ فَرَّ تَمَشِي تَعَامُهَا كَمَشِي النَّصَارَى فِي خِفَافِ الْبِرْتَدَجِ

وذهب الفارسي إلى أن حذفه كثير، وتبعه الجزولي، وبه جزم ابن الحاجب.

أما لكذة الأصبهاني فقد ذهب إلى أنه لا يجوز حذفه أبته، ولحن ما روي من ذلك.

قال أبو حيان : وما يرد قول لكذة قولهم : رُبَّ رجل قام، ورُبَّ ابنه خير من ابن. (١)

ومذهب أكثر النحويين، منهم المبرد والفارسي، أن العامل يجب أن يكون ماضياً، وذهب ابن السراج إلى أنه يجوز أن يكون حالاً، ومنع أن يكون مستقبلاً. والصحيح عند أبي حيان أن العامل يكون ماضياً في الأكثر، ويجوز أن يكون حالاً ومستقبلاً.

وما جاء مستقبلاً قول جحدر بن مالك:

فَإِنْ أَهْلَكَ فَرُبَّ قَتَى سَبِيكِي عَلَيَّ مُهَدَّبٍ رَخْصِ الْبَنَانِ

(١) ارتشاف الضرب، ص ١٧٤٢، مع الهوامع، ص ١٨٢-١٨٣

ومما جاء حالاً قوله تعالى: " رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا... " (١)، وقال الكسائي: العرب لا تكاد توقع (رُبَّ) على أمر مستقبل، وهذا قليل في كلامهم، وإنما يقعونها على الماضي، ومع هذا يحسن أن يقال في الكلام: إذا رأيت الرجل يفعل ما يخاف عليه فيه، ربما يندم، وربما يتمنى أن لا يكون فعل. وهذا كلام عربي حسن، ومثله قال الفراء والمبرد. (٢)

* * *

(١) الحجر ٢

(٢) ارتشاف الضرب، ص ١٧٤٢-١٧٤٣

زيادة الأسماء

ذكر الزركشي أن زيادة الحرف أسهل من زيادة الاسم. (١)
 وذكر السيوطي أن البصريين لا يجوزون زيادة الأسماء، وأنه إذا أمكن الحمل على محمل صحيح لا زيادة فيه وجب الإذعان له؛ لأن الأصل عدم الزيادة. وقد جاء في القرآن الكريم شواهد حملت على زيادة الأسماء، وقيل أن زيادتها فيه تدور في فلك المعنى. (٢) ومن ذلك:

• زيادة مثل : ومن مواضع زيادتها:

- (أ) بعد حرف خفض كالباء - مثلاً، ومنه قوله تعالى: "فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا" (٣).
 قيل: يجوز أن تكون (مثل) زائدة، أي: بما آمنتم به.
- (ب) بعد اللام الخافضة، ومنه قوله تعالى: "لِمِثْلِ هَذَا فَلْيَعْمَلْ الْعَامِلُونَ" (٤). ذكر الشهاب أنه يحتمل أن تكون (مثل) مقحمة، ومنه قولهم: مثلي لا يخضع لمثلك، أي: أنا لا أخضع لك. (٥)

(١) البرهان ٢/٢٧٥

(٢) السيوطي، الإمام جلال الدين (ت ٩١١ هجرية). الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق د. عبد العال سالم محرم،

مؤسسة الرسالة، ط ١ (١٤٠٦ هجرية - ١٩٨٥ م)، ص ١٤٨ / ٣

(٣) البقرة ١٣٧

(٤) الصافات ٧١

(٥) ابن فارس، أبو الحسين أحمد. الصحاحي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشومبي، مؤسسة

أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت - لبنان (١٩٦٤ م - ١٣٨٣ هجرية)، ص ٢٠٧

(ج) بعد كاف التشبيه، ومنه قوله تعالى: "لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ" (١)، أي: ليس كالله شيء، على أحد التأويلات، والأغلب أن الكاف هي الزائدة هنا .

(د) بعد (على): ومنه قوله تعالى: "وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ" (٢) . ذكر القرطبي أن الجرجاني جعل لفظة (مثل) مقحمة، أي: وشهد شاهد عليه. (٣)

(هـ) بعد (من)، ومنه قوله تعالى: "فَأَتُوا سُورَةَ مِنْ مِثْلِهِ" (٤)، ومنه قول الشاعر:

يَا عَاذِلِي دَعْنِي مِنْ عَذْلِكَ مِثْلِي لَا يَقْبَلُ مِنْ مِثْلِكَ

أي: أنا لا أقبل منك .

وقال آخر:

دَعْنِي مِنَ الْعُذْرِ فِي الصَّبْرِ فَمَا تَقْبَلُ مِنْ مِثْلِكَ الْمَعَاذِيرِ (٥)

• زيادة مثل:

وقد جاءت زائدة بعد الكاف في مثل قوله تعالى: "مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ" (٦)

أي: كحبة أنبت سبع سنابل . ومنه قوله: "فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانَ عَلَيْهِ تَرَابٌ" (٧)، وكذلك قوله: "وَمَثَلُ

(١) الشورى ١١

(٢) الأحقاف ١٠

(٣) تفسير القرطبي ١٦ / ١٨٩، التأويل النحوي، ص ١٤٢٦

(٤) البقرة ٢٣

(٥) فقه اللغة و سر العربية، ص ٣٢٢

(٦) البقرة ٢٦١

(٧) البقرة ٢٦٤

الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَبِيئًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ كَمَلِّ جَنَّةٍ بَرْبُورَةٍ" (١)، أي: كجنته.
 وفي قوله تعالى: "مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ" (٢)، ذهب
 الكسائي والفراء إلى إلغاء (مثل) في هذه الآية وأمثالها، والمعنى: الذين كفروا أعمالهم كرماد. وعليه
 فالخبر: الجملة الاسمية من قوله "أعمالهم كرماد". (٣)

في حين ذهب سيبويه إلى أن الكلام يحمل على تقدير محذوف، والأصل: فيما يتلى عليكم مثل الذين كفروا
 بربهم، والجملة الاسمية من قوله: "أعمالهم كرماد" مستأنفة في جواب سؤال مقدر. أي: كيف مثلهم؟
 فقيل: أعمالهم كرماد. (٤)

• زيادة إذا:

استدل أبو عبيدة على زيادة (إذا) بهذا البيت:

حَتَّى إِذَا سَلَكَوْكُمْ فِي مُنَاوَأَةٍ شَلَاكَمَا شَلَّتِ الْجَمَالَةُ الشُّرَدَا

أراد: حتى سلكوهم. وهي أكثر ما تكون شرطية هنا، كما يذهب السيوطي. (٥)
 وقيل: إنَّ (إذا) في قوله تعالى "إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ" (٦)، زائدة؛ إذ لم يجدوا لها جواباً.

(١) البقرة ٢٦٥

(٢) إبراهيم ١٨

(٣) التأويل النحوي، ص ١٤٢٨، عن البحر المحيط ٤١٤/٥

(٤) التأويل النحوي، ص ١٤٢٩

(٥) همع المواع، ٢٠٧/١

(٦) الانشقاق ١

• زيادة (إذ):

ذكر السيوطي زيادته بعد (بيننا) و (بينما) نحو: بينا أنا أقرأ إذ جاء زيد .

و ذهب ابن هشام إلى عدم اشتراط ذلك، فذكر زيادتها في قوله تعالى "وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ" (١). وكذلك قال أبو عبيدة. ومنه قوله تعالى "وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَىٰ بَنَ مَرْيَمَ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّي الْهَيْمَنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ... (٢)". ذكر أبو عبيدة أن (إذ) زائدة. وقيل إنها بمعنى (إذا) و الماضي مؤول بالمستقبل، لأنه روى عن ابن عباس أن هذا القول يقوله يوم القيامة على رؤوس الخلائق، وقيل: إنه من الله تعالى حين رفع عيسى إليه. (٣)

• زيادة (اسم):

قيل: الاسم في قولنا (باسم الله) زائد، إنما أردنا (بالله) لكنه لما أشبه القسم زيد فيه الاسم. (٤) وهذا بعيد عندي. وكذلك قيل في قوله تعالى: "بِاسْمِ اللَّهِ مَجْرِيهَا" (٥)، إن المراد: بالله، وزيد الاسم للسبب السابق. (٦) ومنه: إذا أضيفت لفظة (اسم) إلى لفظة (رب) نحو قوله تعالى: "تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ" (٧)

(١) البقرة ٣٠ / المغني ٨٣/١

(٢) المائدة ١١٦

(٣) البحر المحيط ٨٥/٤، و التأويل النحوي، ص ١٤٣٥

(٤) الصاحبي، ص ٢٠٦

(٥) هود ٤١

(٦) فقه اللغة، ص ٣٢٢

(٧) الرحمن ٧٨

أجاز قوم أن تكون لفظة (اسم) مقحمة. وذكر أبو حيان أن ما يدل على إقحامها إسناد (تبارك) لغير (اسم) في مواضع منها قوله تعالى: "بَارِكْ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ" (١). وقوله "فَبَارِكْ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ" (٢).

وأجاز قوم زيادة اسم في قوله تعالى "سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى" (٣). بمعنى: نزه ربك عن النقص أو عن تذكروه إلا وأنت خاشع. والظاهر عند أبي حيان أن التنزيه يقع على اسم، أي: نزه اسم ربك عن أن يسمى به صدم.

وعند ابن عباس أن التقدير: صلِّ باسم ربك الأعلى، كقولنا: ابدأ باسم ربك، فحذف الخافض. (٤)

• زيادة (وجه):

كقول القائل: (وجهي إليك)، ومنه قوله تعالى "وَيَسِّرْ لِي رَحْمَتَكَ رَبِّي" (٥)، أي: ييسر لي رحمتك. ومنه قول الشاعر:

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الرَّجْعُ وَالْعَمَلُ (٦)

(١) الأعراف ٥٤

(٢) المؤمن ١٤

(٣) الأعلى ١

(٤) عن البحر المحيط ٨/٤٥٨، التأويل النحوي، ص ١٤٣٢

(٥) الرحمن ٢٧

(٦) البيت من شواهد سيبويه ١/١٧، الصاحبي، ص ٢٠٦-٢٠٧، فقه اللغة و فقه العربية، ص ٣٢٣

ومنه "فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَسَمَّ وَجْهُ اللَّهِ" (١). حكى الواحدي عن أكثر المفسرين أن لفظة (وجه) هنا زائدة،
أي: قسم الله. (٢)

ومنه قوله تعالى "إِنَّمَا نَطْمَعُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ" (٣)، وقوله "كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ" (٤).
وفي القول بزيادة (وجه) في هذه الآيات تكلف ظاهر، لأنه قد يراد بالوجه في الآية الأولى (القبلة)، وقد
يراد به (الذات) وهو قول ابن عباس، وقد يراد به الجاه في الآية الثانية.
جاء في البحر المحیط: "وحيث جاء الوجه مضافاً إلى الله تعالى فله محل في لسان العرب، إذ هو لفظ
يطلق على معانٍ، ويستحيل أن يحمل على العضو..." (٥)

(١) البقرة ١١٥

(٢) البرهان ٢/٢٧٨

(٣) الدهر ٩

(٤) القصص ٨٨

(٥) البحر المحیط ١/٣٦١، والتأويل النحوي، ص ١٤٣٣

زيادة الأفعال

لم يجز البصريون إلا زيادة (كان) بقيود، وشذوذاً زيادة غيرها .

• زيادة (كان) : جاء في النظم :

وقد تَزَادُ كَانٌ فِي حَشْوِ كَمَا كَانِ أَصَحَّ عِلْمٌ مِنْ تَقَدُّمًا

فقد أجازوا زيادتها لشرطين: (١)

(أ) أحدهما: أنها تزداد حشواً بين شيئين متلازمين، خلافاً للفراء الذي أجاز زيادتها آخراً . ومن زيادتها حشواً:

١- بين المبتدأ والخبر نحو: زيد كان قائم .

٢- بين الفعل ومرفوعه، نحو: لم يوجد كان مثلهم . فقد سمع عن بعض العرب قولهم: ولدت فاطمة بنت الخرشبِ الكُمَّلة من بني عبس لم يوجد كان مثلهم .

٣- بين الصلة والموصول، نحو: جاء الذي كان أكرمته، وقيل في قوله تعالى: " قَالُوا كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا " (٢)، (كان) زائدة، وإلا لم يكن فيه إعجاز؛ لأن الرجال كلهم كانوا في المهد، وانتصب (صبيّاً) على الحال . وقال ابن عصفور: هي في كلامهم زيدت في وسط الكلام للتأكيد، وهي مؤكدة للماضي في (قالوا) . (٣)

(١) أوضح المسالك / ١ - ١٨٠ - ١٨١، شرح الأشموني، ص ١١٧ - ١١٨

(٢) مريم ٢٩

(٣) البرهان ٧١/٣

٤ - بين الصفة والموصوف، نحو: مررت برجل كان قائم. وفق قوله :

في غُرْفِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي وَجِبَتْ
لَهُمْ هُنَاكَ بِسَعْيِ كَانِ مَشْكُورٍ

وجعل منه سبويه قول الفرزدق:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ
وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ

ورُدَّ عليه ذلك، لكونها رافعة للضمير وهو الواو، والزائد لا يعمل عند الجمهور، وليس رفعها للضمير مانعاً من زيادتها عند ابن مالك، كما لم يمنع من إلغاء ظن عند توسيطها أو تأخرها إسنادها إلى الفاعل نحو: زيد ظننت قائم. وأكثر النحويين ذهبوا إلى أن (كان) في هذا البيت ليست بزائدة... بل هي الناقصة، و (الواو) اسمها و (لنا) خبرها، والجملة في موضع الصفة لجيران، وكرام صفة بعد صفة، خلافاً لسبويه والخليل، حيث ذهبا إلى أنها في البيت زائدة. (١)

وقال الفارسي في التذكرة: "فإن قلت:- كيف تبنى وقد عملت في الضمير، قلت: تكون لغواً،

والضمير الذي فيها توكيد ل (نا) في (لنا) لأنه مرتفع بالفاعل. ألا ترى أنه لا خبر له؟"

وقال ابن عصفور: أصل المسألة: وجيران لنا هم، ف (لنا) في موضع الصفة، و(هم) فاعل (بلنا)، ثم زيدت كان بين لنا وهم؛ لأنها تزداد بين العامل والمعمول، فصار (لنا كان هم) ثم اتصل الضمير ب (كان)، وإن كانت غير عاملة فيه؛ لأن الضمير قد يتصل بغير عامله في الضرورة، نحو قوله: لا يجاورنا إلاك ديار، والأصل: إلا إياك.

قال المرادي (في شرح التسهيل): وهذه تحريجات مكلفة، ثم قال: وقال بعضهم: إنما أراد بالزيادة أنه لو لم تدخل هذه الجملة بين (جيران وكرام) لفهم أن هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى ثم فارقهم، فالجيرة كانت في الزمن الماضي، لذا جيء بقوله (كانوا لنا) لتأكيد ما فهم من المعنى قبل دخولها، فأطلق الخليل الزيادة ب

(١) شرح الأشموني، ص ١١٧، شرح التصريح، ص ١٩٢

هذا المفهوم. ويدل على أنه يصف حالاً ماضية قوله قبل ذلك :

هل اسم عَائِجُونَ بِنَا لَعَنًا نَرَى الْعَرَصَاتِ أَوْ أَمْرَ الْحِيَامِ

ولا يمتنع - عند المرادي - أن تكون (كان) في البيت تامة على حذف مضاف تقديره: وجدت جيرتهم، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.

خلاصة القول بالزيادة في البيت قولان :

في الإهمال والإعمال. وفي كل واحد منهما قولان :

• في الإهمال، قيل : الأصل : هم لنا، ثم وصل الضمير بـ (كان) الزائدة إصلاحاً للفظ لتلايق المرفوع

المنفصل إلى جانب المتصل. وقيل : بل الضمير توكيد للمستتر في (لنا) على أن (لنا) صفة لجيران، ثم وصل لما ذكر.

• وعلى الإعمال، قيل : إن الضمير معمول لـ (كان) بالحقيقة، على أنها ناقصة، و(لنا) خبرها. وقيل:

تامة، وإنما تعمل في الفاعل كما يعمل فيه الفاعل الملقى. (١)

٥- وزيدت بين العاطف والمعطوف عليه، كقوله:

فِي لُبَّةٍ غَمَرَتْ أَبَاكَ بِحُورِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ وَالْإِسْلَامِ

٦- وبين نعمَ وفاعلها، كقوله :

وَلَيْسَتْ سِرْبَالُ الشَّبَابِ أَرْوَرُهَا وَلِنَعْمَ كَانَ شَبِيهَ الْحَالِ

وتنقاس زيادتها بين (ما) وفعل التعجب ، نحو : ما كان أصحَّ علمٍ منَّ تقدما، ولا تزداد في غيره إلا سماعاً. (٢) وقد شذت زيادتها بين الجار والمجرور، كقوله :

سَرَاهُ يَبْنِي أَبِي بِكَرٍ سَامِي عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ

(١) شرح التصريح، ص ١٩٢

(٢) شرح ابن عقيل ١/٢٢٤

أنشده الفراء فزاد كان بين الجار والمجرور، وهما كالشيء الواحد .

(ب) ثانيهما: أن تكون بلفظ الماضي، فلا تزداد بلفظ المضارع إلا ما ندر من قول أم عقيل بن أبي طالب:

أنتَ تَكُونُ ما جِدَّ بَيْلُ إذا تَهَبَّ شَمالُ بَيْلُ

فقد زيدت بين (أنت) المبتدأ و(ماجد) الخبر. (١)

كما أن حكم الزيادة خاص بها دون أخواتها إلا ما شدت من قولهم: ما أصبح أبردها ! وما أمسى أدفاها ! .
روى ذلك الكوفيون .

وأجاز أبو علي زيادة أصبح وأمسى في قوله:

عَدُوُّ عَيْنِكَ وشانِيهِما أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولِ

وقوله:

أَعاذِلُ قَوْلِي ما هَوَيْتِ فَأَوَيْي كَثِيراً أَرى أَمسى لَدَيْكَ دَتَوِيي (٢)

ذكر حازم: "إن كان الأمر الذي ذكر أنه أصبح فيه لم يكن أمسى فيه فليست زائدة، وإلا فهي زائدة، كقولك: أصبح العسل حلواً ."

وأجاب الرماني عن قوله تعالى: "فَأَصْبَحُوا خاسِرِينَ" (٣)، فإن العادة أن من به علة تزداد عليه بالليل يرجو

الفرج عند الصباح، فاستعمل (أصبح) لأن الخسران جعل لهم في الوقت الذي يرجون فيه الفرج، فليست

زائدة. وهو معنى قول غيره: إنها تأتي للدوام واستمرار الصفة، كقوله تعالى: "فَأَصْبَحُوا لا يُرَى إِلَّا

مَساكِلُهُم" (٤) وقوله: "وأَصْبَحَ الَّذِينَ نَمَتُوا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ" (٥)

(١) انظر: أروض المسالك ١/١٨١، شرح الأشموني، ص ١١٨، شرح التصريح، ص ١٩٢، شرح ابن عقيل ١/٢٢٦

(٢) شرح الأشموني، ص ١١٨

(٣) المادة ٥٣

(٤) الأحقاف ٢٥

(٥) القصص ٨٢

وأما قوله تعالى: "ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَهَيْمٍ" (١) فهو الأصل، لظهور الصفة نهاراً والمراد الدوام أيضاً، أي استقرت له الصفة نهاره. (٢)

• زيادة كاد :

قيل في الآية: "إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أَخْفِيهَا لِتَجْزِيَ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا سَعَى" (٣) ، المعنى : إن

الساعة آتية لا ريب فيها، وكاد زائدة. وهو قول الأخفش وقطرب وأبي حاتم. (٤)

وذهب الزمخشري إلى أن المعنى : أكاد أخفيها فلا أقول هي آتية لفرط إرادتي إخفاءها . وقيل: معنى

الإخفاء هنا الإظهار؛ عن أبي الدرداء وسعيد بن جبير: أخفيها بالفتح من خفاء إذا أظهره، أي قرب

إظهارها، كقوله تعالى: " أَقْرَبْتُ السَّاعَةَ... " (٥)

وذهب أكثر النحويين إلى زيادة (يكاد) في قوله تعالى: " إِذَا أُخْرِجَ يَدُهُ لَمْ يَكْدُ بِرَأْيَا " (٦) .

أما ابن يعيش فعنده أن المعنى : يراها بعد يأس واجتهاد، وعلى ذلك تكون (يكاد) غير زائدة. (٧)

(١) النمل ٥٨

(٢) البرهان ٧١/٣

(٣) طه ١٥

(٤) التأويل النحوي، ص ١٤٢٠

(٥) الكشاف ٥٨/٣

(٦) النور ٤٠

(٧) شرح المفصل ١٢٥/٧

وعند الزمخشري أن (لم يكده يراها) مبالغة في (لم يرها)، أي: لم يقرب أن يراها فضلاً عن أن يراها. ومثله قول ذي الرمة:

إذا غيّر التأيُّ الحثيّن لم يكده رسيسُ الهوى من حُبِّ مَيَّةٍ يَبْرُحُ

أي: لم يقرب من البراح، فما باله يبرح؟ (١)

ولعل القول بعدم زيادتها أظهر وأقرب إلى القبول، خاصة عند فهم السياق العام للآية الكريمة ودلالاتها وهي تصف أعمال الكافرين بظلام دامس متراكم، يستبعد فيه أن يتمكن الناظر من رؤية يده.

الفصل الرابع

حصر الزائد في القرآن الكريم

بعد استقراء عدد من كتب اللغة والنحو والتفسير وعلوم القرآن وإعرابه، يمكنني إدراج ما جاء من الشواهد القرآنية التي ورد فيها ما اجتمعوا عليه من الكلمات الزائدة -حرفاً أو اسماً أو فعلاً-، لا على سبيل الحصر؛ فلن أورد كل ما قيل فيه بالزيادة، بل سأجنب الآراء الضعيفة القائمة على قراءات شاذة، وتأويلات بعيدة، وسأثبت ما رأيت فيه الرأي الظاهر بزيادته تطبيقاً للقاعدة النحوية في اعتبار الزيادة من حيث الإعراب لا من حيث المعنى؛ فعندما أقر بوجود الزائد في القرآن الكريم، فلنني أومن إيماناً عميقاً بأن ذلك ليس من باب اللغو الذي لا فائدة منه، أو الحشو الذي دخوله كخروجه؛ فكل كلمة وردت في التنزيل إنما جاءت في موقعها اللائق بها، والذي لا نستطيع استبداله بغيره؛ فهو كلام السماء، المنزه عن كل نقص أو ضعف أو عيب، تحدى البشرية قديماً ولا يزال، جلّ عن أن يأتيه الباطل من بين يديه أو من خلفه.

الآيات التي وردت فيها الحروف الزائدة :

• إن:

قال تعالى: " وَتَقَدُّ مَكَانَهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَانَكُمْ فِيهِ" (الأحقاف ٢٦)

• أن:

١. قبل لو:

قال تعالى: " أَفَلَمْ يَتَّسِرِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا" (الرعد ٣١)

"وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً غَدَقًا"
 (الجن ١٦)
 "فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْقَيْبَ"
 (سبا ١٤)

٢. بعد لما التوقية:

قال تعالى: "وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ"
 (العنكبوت ٣٣)
 "فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ"
 (يوسف ٩٦)
 "فَلَمَّا أَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْطِشَ بِالَّذِي هُوَ عَدُوٌّ لَهُمَا"
 (القصص ١٩)

٣. قبل لا والفعل المنصوب:

قال تعالى: "وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِبَنِي إِسْرَائِيلَ أَلَّا يَتَّخِذُوا مِن دُونِي وَكَلِيلًا" (الإسراء ٢)
 "قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أَخْرَجْنَا مِن دِيَارِنَا"
 (البقرة ٢٤٦)
 "وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ"
 (الأنفال ٣٤)
 "وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا"
 (إبراهيم ١٢)
 "قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ"
 (الحجر ٣٢)

• لا :

١. في حيز النفي :

قال تعالى: "مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ"
 (البقرة ١٠٥)
 "أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ"
 (الأحقاف ٩)
 "قُلْ مَا كُنتُ بِدَعَاٍ مِنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ"
 "وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَمَّوهُنَّ"
 (المائدة ٥)
 "أَجْرُهُنَّ مُحْصَيْنٍ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُخْذِبِي أَخْدَانٍ"
 (النساء ١٣٧)

" وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ " (فصلت ٣٤)

" لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ إِلَّا يَتَدَبَّرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ " (الحديد ٢٩)

" مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّاتِينِ بِمَا كُنتُمْ تَعْلَمُونَ الْكِتَابَ وَمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ . وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا " (آل عمران ٧٩-٨٠)

(على قراءة من نصب يأمركم عطفًا على يؤتية)

" غَيْرِ الْمُعْتُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ " (الفاتحة ٧)

" وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْواتُ " (فاطر ٢٢)

" وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ " (فاطر ١٩-٢١)

" وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَنْ جَاءَهُمْ آيَةٌ لِيُؤْمِنَنَّ بِهَا . قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ "

" وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ " (الأنعام ١٠٩)

" فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ " (البقرة ٣٨)

" إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ " (آل عمران ٥)

" لَنْ نُنَبِّئَ عَنْهُمْ أَنْوَالَهُمْ وَلَا أَوْلَادَهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا " (آل عمران ١٠)

٢ . في حيز النهي :

قال تعالى : " قُلْ مَعَالُوا أَمَلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ إِلَّا شُرَكَوَاهِ " (الأنعام ١٥١)

" وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ " (الأنبياء ٩٥)

" وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ " (فصلت ٣٧)

٣ . في القسم :

قال تعالى : " فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ " (النساء ٦٥)

" فَلَا أُقْسِمُ بِسَوَاقِعِ النُّجُومِ " (الواقعة ٧٥)

" وَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ " (المعارج ٤٠)

٤ . بين الفعل المنصوب وناصبه:

قال تعالى : " قَالَ يَا هَارُوتُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلَّا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي " (طه ٩٢-٩٣)

" مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ " (الأعراف ١٢)

٥ . في التابع:

قال تعالى : " وَرَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانَ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ، أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ" (النمل ٢٤-٢٥)

الْحَبَاءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ "

• ما :

١ . الكافة عن العمل :

قال تعالى : " إِنَّمَا نَحْنُ مُصَلِحُونَ " (البقرة ١١١)

" حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ قِنَنَةٌ " (البقرة ١٠٢)

" إِنَّمَا يَا مُرْكُومُ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ " (البقرة ١٦٩)

" قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ " (الكهف ١١٠)

" إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ " (النساء ١٧١)

" إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَّنْ يَحْشَاهَا " (النازعات ٤٥)

" إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ " (فاطر ٢٨)

" كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ " (الأنفال ٦)

" فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا " (المائدة ٣٢)

" إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ " (البقرة ١٧٣)

- " فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ " (البقرة ١٨١)
- " وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نَتْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ " (آل عمران ١٧٨)
- " إِنَّمَا نَتْلِي لَهُمْ لِيَزِدُوا إِثْمًا " (آل عمران ١٨٥)
- " كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّقُونَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ " (النساء ١٠)
- " إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْبَنَاتِ إِثْمًا يُكَفِّرُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا " (النساء ١٧)
- " إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ " (المائدة ٢٧)
- " إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ " (المائدة ٣٣)
- " إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا " (المائدة ٣٣)
- (انظر شواهد أخرى : المائدة ٥٥ ، ٩٠ ، ٩١ . الأنعام : ١٩ ، ١٠٩ ، ١٥٩ . الأعراف : ١٣١ ، ١٨٧ . الأنفال : ٢ . التوبة : ٣٧ ، ٤٣ ، ٥٥ ، ٦٠ ، ٦٥ ، ٨٥ ، ٩٣ . يونس : ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ١٠٨ . هود : ١٢ ، ٣٣ . يوسف : ٨٦ . الرعد : ٧ ، ٣٦ ، ٤٠ . إبراهيم : ٤٢ ، ٥٢ . النحل : ٥١ ، ٩٢ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١١٥ ، ١٢٤ . الإسراء : ١٥ . الكهف : ١١٠ . مريم : ١٩ ، ٣٥ ، ٩٧ . طه : ٧٢ ، ٩٠ ، ٩٨ . الأنبياء : ٤٥ ، ١٠٧ . الحج : ٤٩ . النور : ٥١ ، ٦٢ . النمل : ٤٠ ، ٩١ ، ٩٢ . القصص : ٧٨ . العنكبوت : ٦ ، ١٧ ، ٢٥ ، ٥٠ . فاطر : ٦ ، ١٨ ، ٢٨ . يس : ١١ ، ٨٢ . ص : ٦٥ ، ٧٠ . الزمر : ٩ ، ١٠ ، ٤١ ، ٤٩ . غافر : ٣٩ ، ٦٨ . فصلت : ٦ . الشورى : ٤٢ . الأحقاف : ٢٣ . محمد : ٣٧ ، ٣٨ . الفتح : ١٠ . الحجرات : ١٠ ، ١٥ . المجادلة : ١٠ . الممتحنة : ٩ . التغابن : ١٢ ، ١٥ . التحريم : ٧ . الملك : ٢٦ . الجن : ٢٠ . الإنسان : ٩ . النازعات : ١٣ ، ٤٥ . الناشية : ٢١) .
- " كَانَمَا أَغْشَيْتُمْ وُجُوهَهُمْ قِطْعًا مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا " (يونس ٢٧)
- " وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا فَرَّخًا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخَفَّتْ الْعُطُوفُ أَوْ تَهْوَى بِهِ الرِّيحُ " (يونس ٢٧)

- (الحج ٣١) فِي مَكَانٍ سَحِينٍ
 (الحجر ٢) "رَبَّنَا يُودِّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ"
 (البقرة ١٤٤) "وَحَبِيبًا كُتِّمَ فَوَلَّوْا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ"

٢. غير الكفاة:

- (آل عمران ١٥٩) قَالَ تَعَالَى: "فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ"
 (النساء ١٥٥) "فَبِمَا نَقَضْتُمْ مِيثَاقَهُمْ وَكَفَرْتُمْ بِآيَاتِ اللَّهِ"
 (المؤمنون ٤٠) "عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْحَبَنَّ نَادِمِينَ"
 (نوح ٢٥) "مِمَّا خَطَبَا تَهُمْ أَغْرَقُوا فَأَدْخَلُوا تَارًا"
 (الأعراف ٢٠٠) "وَأَمَّا يَنْزِعَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ"
 (الأنفال ٥٧) "فَأَمَّا سَفَقْتَهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرَّدْتَهُمْ مِنْ خَلْفِهِمْ"
 (الأنفال ٥٨) "وَأَمَّا تَحَافَنَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ فَأَنْيِدْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ"
 (يونس ٤٦) "وَأَمَّا رَبِّتَكَ بَعْضَ الَّذِي بَعْدَهُمْ أَوْ تَوَقَّيْتِكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ"
 (الرعد ٤٠) "وَأَمَّا رَبِّتَكَ بَعْضَ الَّذِي بَعْدَهُمْ أَوْ تَوَقَّيْتِكَ فَإِلَيْنَا عَلَيْكَ الْبَلَاءُ"
 انظر شواهد أخرى: الإسراء: ٢٣، ٢٨. مريم: ٢٦، ١٢٣. المؤمنون: ٩٣. غافر: ٧٧. الزخرف: ٤١.

(الإنسان: ٣)

- (البقرة ١١٥) "فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ"
 (النساء ٧٨) "أَيْنَمَا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ"
 (البقرة ١٤٨) "أَيْنَمَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمْ اللَّهُ"
 (آل عمران ١١٢) "صُرِّتْ عَلَيْهِمُ الدَّلَّةُ أَيْنَمَا تَقَعُوا إِلَّا يَحْتَلِبُ مِنَ اللَّهِ"
 (النحل ٧٦) "أَيْنَمَا يُوجِّهْهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ"

- " وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَمَا كُنْتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا "
- (مريم ٣١)
- " مَلْعُوبِينَ أَيْنَمَا يَقُولُوا نُقِيلًا " (الأحزاب ٦١)
- " قَالَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا الْأَجَلِينَ قَضَيْتَ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ "
- (القصص ٢٨)
- " أَيُّ مَا تَدْعُونَ فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى "
- (الإسراء ١١٠)
- " فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ . وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ "
- (الفجر ١٥-١٦)
- " وَإِذَا مَا أَنْزَلْنَا سُورَةً فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيْكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ آيَاتُنَا "
- (التوبة ١٢٤)
- " بَلْ لَعْنَتُهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ قَلِيلًا مَا يُؤْمِنُونَ "
- (البقرة ٨٨)
- " كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ "
- (الذاريات ١٧)
- " وَلَا تَسْمِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ "
- (الأعراف ٣)
- " وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ "
- (الأعراف ١٠)
- " قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ آبَاءَكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ مَوْثِقًا مِنَ اللَّهِ وَمَنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ "
- (يوسف ٨٠)
- " وَإِنْ كُلُّ لَنَا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ " (بتخفيف ميم لا)
- (يس ٣٢)
- " إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ "
- (الذاريات ٢٣)
- " فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ "
- (الانفطار ٨)
- " جُنْدٌ مَا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِنَ الْأَحْزَابِ "
- (ص ١١)
- " إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَجِيبُ أَنْ يُضْرَبَ مِثْلًا مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا "
- (البقرة ٢٦)
- " وَلَكِنْ يُنْزَلُ بِقَدَرٍ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ "
- (الشورى ٢٧)
- " إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ "
- (ص ٢٤)

• من :

١. في النفي :

- قال تعالى : " وَمَا كَانَ عَلَيْهِمْ مِنْ سُلْطَانٍ " (سبأ ٢١)
- " مَا فَرَقْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ " (الأنعام ٣٨)
- " مَا كَانَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ " (هود ٢٠)
- " فَمَا كَانَ لَهُ مِنْ قِتَّةٍ يُنْصَرُوتُهُ " (القصص ٨١)
- " وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ " (يونس ٦١)
- " وَمَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ " (إبراهيم ٣٨)
- " مَا نَسِيتُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسْتَأْخِرُونَ " (الحجر ٥)
- " وَمَا نَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ " (الأنعام ٤)
- " مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ " (المائدة ١٩)
- " فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ " (الحاقة ٤٧)
- " مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ " (النساء ٧٩)
- " يَبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فِتْرَةٍ مِنَ الرَّسُولِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ " (المائدة ١٩)
- " وَمَا نَسْفُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا " (الأنعام ٥٩)

(انظر شواهد أخرى : الأعراف ٨٠ . الحجر ١١ . المؤمنون ٤٣ . الشعراء ٥ . القصص ٤٦ . السجدة ٣ .

فاطر ٤١ ، ٤٤ . يس ٣٠ ، ٤٦ . الزخرف ٧ . الذاريات ٥٢ . الحديد ٢٢ . التغابن ١١)

" مَا كَانَ لَنَا أَنْ نُشْرِكَ بِاللَّهِ مِنْ شَيْءٍ " (يوسف ٣٨)

" وَمَا هُمْ بِضَارِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا يَأْذِنُ اللَّهُ " (البقرة ١٠٢)

" وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ "

(البقرة ١٠٢)

" وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ "

(النساء ٦٤)

" وَمَا كُنْتُمْ تَكُونُونَ مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَحِطُّهُ بِمِثْلِكَ إِذَا لَارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ "

(المنكوت ٤٨)

" وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرهَا مِنْ دَابَّةٍ "

(فاطر ٤٥)

" وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ "

(الأنبياء ٢٥)

(انظر شواهد أخرى: المائدة ٦ . الأعراف ٧١ . يونس ٦١ . هود ٢٧ ، ١٠١ . الحجر ٤ . النحل ٣٥ ،

٦١ . المؤمنون ٩١ . الزخرف ٤٨ . ق ١٨ . الذاريات ٤٢ ، ٤٥ ، ٥٧ . فاطر ١١ . الصافات ٣٠ . ص

٦٩ . غافر ٢١ . المجادلة ٧)

" مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ "

(الفرقان ١٨)

" وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ "

(البقرة ١٩٧)

" وَمَا أَنْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذْرَةٍ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ "

(البقرة ٢٧٠)

(شواهد أخرى : البقرة ٢٧٢ ، ٢٧٣ . آل عمران ٩٢ . الروم ٣٠٩ . سبأ ٣٩ ، ق ٦ . الأحزاب ٤ .

البقرة ١٠٥ . الأعراف ٥٩ . المؤمنون ٩٢)

" وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ "

(آل عمران ٢٢)

" وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ نَصَارٍ "

(آل عمران ١٩٢)

" وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعِ الظَّنِّ "

(النساء ١٥٧)

" مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوتٍ ، فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُتُورٍ "

(المائدة ٣)

" مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ "

(المؤمنون ٩١)

(انظر شواهد أخرى : البقرة ١٠٢ ، ٢٠٠ . آل عمران ٥٦ ، ٩١ . المائدة ٧٣ . الأنعام ٣٨ ، ٣٢ ، ٧٣ ، ٦٥ ،

٨٥ ، ١٨٤ . الأنفال ٧٢ . التوبة ٧٤ ، ٩١ ، ١١٦ . يونس ٣ ، ٢٧ ، ٦٨ . هود ٦ ، ٥٦ . إبراهيم ٢١ . النحل

٣٧ . الإسراء ٤٤ ، ٥٨ . الكهف ٢٦ . الشعراء ١٠٠ . العنكبوت ٢٥ . الروم ٢٩ . السجدة ٤ . الشورى
٢٠ ، ٣١ ، ٣٥

٢ . في حيز الاستفهام (هل) :

- قال تعالى : " هَلْ نَحْسِبُ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْرًا " (مريم ٩٨)
" هَلْ مِنْ مَزِيدٍ " (ق ٣٠)
" هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ " (فاطر ٣)
" فَهَلْ لَنَا مِنْ شَفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا " (الأعراف ١٥٣)
" هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكَمْ مِنْ شَيْءٍ " (الروم ٤٠)
" قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ " (الأنعام ١٤٨)
" فَهَلْ إِلَى خُرُوجٍ مِنْ سَبِيلٍ " (غافر ١١)
" يَقُولُونَ هَلْ إِلَى مَرَدٍ مِنْ سَبِيلٍ " (الشورى ٤٤)
" فَتَقَبُّوا فِي الْبِلَادِ هَلْ مِنْ مَحِيصٍ " (ق ٣٦)
" وَلَقَدْ تَرَكْنَاهَا آيَةً فَهَلْ مِنْ مُدْمِكٍ " (القم ١٥)
- (انظر شواهد أخرى: القمر ١٧ ، ٢٢ ، ٣٢ ، ٤٠ ، ٥١)
- " هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ " (الملك ٣)
" هَلْ يَرَأُكُمْ مِنْ أَحَدٍ " (التوبة ١٢٧)

٣ . في الإيجاب :

- قال تعالى : " فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ " (البقرة ٢٣)
" وَنَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ " (النور ٤٣)
" وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ تَبَا الْمُرْسَلِينَ " (الأنعام ٣٤)

- "كُلُوا مِنَّا أُنْسِكُمْ عَلَيْكُمْ" (المائدة ٤٩)
- "يُخْرِجُ لَنَا مِنَّا نَبْتُ الْأَرْضِ" (البقرة ٦١)
- "وَيَكْفُرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ" (البقرة ٢٧١)
- "يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ" (نوح ٤)
- "لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ" (إبراهيم ١٠)
- "يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ" (الحج ٢٣، الكهف ٣١)
- "قُلْ لَا تَعْتَذِرُوا لَنْ تُؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ بَيَّنَّا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ" (التوبة ٩٤)
- "وَلَقَدْ تَرَكْنَا مِنْهَا آيَةً بَيِّنَةً لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ" (العنكبوت ٣٥)
- "قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ بَعْضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ" (النور ٣٠)
- "لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ" (البقرة ٢٦٦)
- "وَأَنْبَتَ مِنْ كُلِّ رَوْحٍ بِهِجٍ" (الحج ٤١)
- "وَقَدْ بَلَغْتَ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا" (مريم ٨)
- "وَكُنْتُمْ لَهُ فِي الْأَوَّلِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ" (الأعراف ١٤٥)
- "وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ الْعُيُونِ" (يس ٣٤)

٤ . بعد (كم) الخبرية:

- قال تعالى: "كَمْ مِنْ قَرْيَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ قَرَّةَ كَثِيرَةٍ بِإِذْنِ اللَّهِ" (البقرة ٢٤٩)
- "أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ تَمْكُنْ لَكُمْ" (الأنعام ٦)
- "وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ" (النجم ٢٦)
- "وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا" (الأعراف ٤)

٥ . مع الظرف:

- قال تعالى : " الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ " (البقرة ٢٧)
 " ثُمَّ عَفَوْنَا عَنْكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ " (البقرة ٥٢)
 " ثُمَّ يَحْرِقُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ " (البقرة ٧٥)
 " إِذْ قَالَ لِنَبِيِّهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي " (البقرة ١٣٣)
 " فَإِنْ زَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ " (البقرة ٢٠٩)
 (انظر شواهد أخرى: البقرة ٥٦، ٦٤، ٨٧، ٩٢، ١٠٩، ١٤٥، ١٥٩، ١٦٤، ٢١١، ٢١٣، ٢٣٠، ٢٤٦،

(٢٥٣)

- " قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ " (البقرة ٢٥)
 " وَكَانُوا مِنْ قَبْلِ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا " (البقرة ٨٩)
 " قُلْ فَلِمَ يُقْتَلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلِ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ " (البقرة ٩١)
 " وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِنَبِيِّ إِسْرَائِيلَ الْأَخْيَرِ مِنْ دُونِي وَكَيْلًا " (الإسراء ٢)
 " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةَ مَنْ دُونِكُمْ " (آل عمران ١١٨)
 " لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ " (آل عمران ٢٨)
 " وَلَا يَتَّخِذُ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ " (آل عمران ٦٤)
 " إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَانَا " (النساء ١١٧)

انظر شواهد أخرى (البقرة ١٦٥ . آل عمران ٧٩ . النساء ١١٩ ، ١٢٣)

• الباء :

١ . في المفعول :

- " وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ " (البقرة ١٩٥)

- " أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى " (العلق ١٤)
- " تَبَّتْ بِالذُّمِّنِ " (المؤمنون ٢٠)
- " وَهَزِي إِلَيْكَ بِجِدْعِ النَّخْلَةِ وَسَاقِطِ عَلَيْكَ رُطْبًا خَبِيثًا " (مریم ٢٥)
- " فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ " (آل عمران ٣٧)
- " فَعَاقِبُوا رَسُولًا مَا غُورِقْتُمْ بِهِ " (النحل ١٢٦)
- " وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ يَظْلَمُ نَفْسَهُ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ " (الحج ٢٥)
- " فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبِ إِلَى السَّمَاءِ " (الحج ١٥)
- " وَقَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِم بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ " (المائدة ٤٦)
- " وَقَفَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ " (البقرة ٨٧)
- " فَتَنْ أَعْتَدِي عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدِي عَلَيْكُمْ " (البقرة ١٩٤)
- " فَتَسْمَعُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ " (النساء ٤٣)
- " وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَتَيْنِ " (المائدة ٦)
- " وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ " (الإسراء ٥٩)
- " وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِحِيلِكَ وَرَحِيلِكَ " (الإسراء ٦٤)
- " إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ لَوْلَا أَنْ رَبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا " (القصص ١٠)
- " فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْتَاقِ " (ص ٣٣)
- " وَتَعْلَمُ مَا تُؤَسُّوسُ بِهِ نَفْسَهُ " (ق ١٦)
- " لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ لِقَوْلِ اللَّهِ بِالْمُؤْمِنِينَ " (المتحنة ١)
- " عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا " (الإنسان ٦٠٥)
- " اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ " (العلق ١)

٢ . في الفاعل وناثبه :

- قال تعالى : " وَكَلَّمْنَا يٰۤاِلٰهَ حَمِيْمًا " (النساء ٦)
- " فَكَلَّمْنَا يٰۤاِلٰهَ شٰهِيْدًا " (يونس ٢٩)
- " وَكَلَّمْنَا يٰۤاِلٰهَ وَاٰتٰنَا وَكَلَّمْنَا يٰۤاِلٰهَ تَصِيْرًا " (النساء ٤٥)
- " قُلْ اِلٰهٌ اَعْلَمُ بِمَا لَيْتُوْا لَهُ غَيْبُ السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضِ اَبْصِرْ بِهِ وَاَسْمِعْ " (الكهف ٢٦)
- " اَسْمِعْ بِهِمْ وَاَبْصِرْ " (مريم ٣٨)
- " فَضْرَبَ بَيْنَهُمْ سُوْرًا لَّهٗۤ اَبًا " (الحديد ١٣)
- " وَكَلَّمْنَا بِهِۦ اِيْمًا مُّبِيْنًا " (النساء ٥٠)

٣ . في المبتدأ:

- قال تعالى : " فَسَبِّحْهُ وَاَبْصِرُوْا ، يٰۤاَيُّهَا الْمُقْمِنُوْنَ " (القلم ٥-٦)

٤ . في الخبر:

- في خبر ليس:

- قال تعالى : " وَلَيْسَ الْبِرُّ اَنْ تَأْتُوْا الْبُيُوْتَ مِنْ ظُهُورِهَا " (البقرة ١٨٩)
- " وَاَنَّ اِلٰهًا لَيْسَ بِظَلٰمٍ لِّلْعٰلَمِيْنَ " (آل عمران ١٨٢، الحج ١٠٩)
- " وَلَسْمٌ يَّاخِذْهِۦ اِلَّا اَنْ تُفْصِحُوْا فِيْهِ " (البقرة ٢٦٧)
- " قَالَ سُبْحٰنَكَ مَا يَكُوْنُ لِيْ اَنْ اَقُوْلَ مَا لَيْسَ لِيْ بِحَقٍّ " (المائدة ١١٦)
- " قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِرٰكِبٍ " (الأنعام ٦٦)
- " فَاِنْ يَكْفُرْ بِهَا هٰۤؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوْا بِهَا بِكَافِرِيْنَ " (الأنعام ٨٩)
- " كَفَنٌ مِّثْلُهٗ فِي الْظُلُمٰتِ لَيْسَ بِخٰرِجٍ مِنْهَا " (الأنعام ١٢٢)
- " وَمَنْ لَسْمٌ لَّهٗۤ يَرٰۤا زَقِيْنَ " (الحجر ٢٠)

- " وَمَنْ لَا يُجِيبُ دَاعِيَ اللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِي الْأَرْضِ " (الأحقاف ٣٢)
- " وَلَيْسَ بِضَارِهِمْ شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ " (المجادلة ١٠)
- " وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَعُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا " (الأنعام ٣٠)
- " أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ " (الأنعام ٥٣)
- " وَأَشْهَدُهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمُ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ " (الأعراف ١٧٢)
- " إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ " (هود ٨١)
- " أَوَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ " (العنكبوت ١٠)
- " أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ " (يس ٨١)
- مِثْلَهُمْ بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ " (البقرة ١٧٧)
- " لَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ " (الزمر ٣٧)
- " أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ " (الأحقاف ٣٤)
- " أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ " (القيامة ٤٠)
- " أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ " (التين ٨)
- " أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ " (الزمر ٣٦)

- في خبر (ما) العاملة عمل ليس:

- قال تعالى: " وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ " (البقرة ٧٤)
- " وَمَا اللَّهُ بِعَاقِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ " (البقرة ٧٤)
- " وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ " (فصلت ٤٦)
- " وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ " (البقرة ١٠٢)

(الأنعام ١٠٧، الشورى ٦)

" وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِرَكِيلٍ "

(البقرة ١٦٧)

" وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ "

(هود ٨٣)

" وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ "

(النحل ٤٦)

" فَمَا هُمْ بِمُعْجِزِينَ "

(إبراهيم ٢٢)

" مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِخِيَّ "

(يوسف ٤٤)

" وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالَمِينَ "

(يوسف ١٠٣)

" وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ "

(النمل ٨١، الروم ٥٣)

" وَمَا أَنْتَ بِهَادِي الْعُمَىٰ عَنْ ضَلَالَتِهِمْ "

(الشعراء ١٣٨)

" وَمَا نَحْنُ بِمُعَدِّينَ "

(فاطر ٢٢)

" وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَن فِي الْقُبُورِ "

(الصافات ١٦٢)

" وَمَا أَنتُمْ بِقَاتِلِينَ "

(غافر ٥٦)

" إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَا هُمْ بِبَالِغِيهِ "

(الطور ٢٩)

" فَذَكَرْ فَمَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ "

(القلم ٢)

" مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ "

" وَمَا صَاحِبِكُمْ بِمَجْنُونٍ، وَقَدْ رَأَاهُ بِالْأَفْقِ الْمُبِينِ، وَمَا هُوَ عَلَى

(التکویر ٢٢-٢٤)

الغيبِ بِضَنِينٍ "

(الطارق ١٣-١٤)

" إِنَّهُ لَقَوْلُ فَصْلٍ، وَمَا هُوَ إِلَّا هَزْلٌ "

(يوسف ١٧)

" وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا "

(الشعراء ١١٤)

" وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ "

(هود ٢٩)

" وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الَّذِينَ آمَنُوا "

(انظر شواهد أخرى: البقرة ١٤٠، ١٤٤، ١٤٥. آل عمران ٩٩. المائدة ٢٨، ٤٣. الأنعام ٢٩، ١٠٤،
 ١٣٢، ١٣٤. الأعراف ١٣٢. يونس ١٠٨. هود ٣٣، ٨٦، ٩١، ٩٧. إبراهيم ١٧، ٢٢. النحل ٤٦.
 النمل ٨١، ٩٣. العنكبوت ١٢، ٢٢. الروم ٥٣. الأحزاب ١٣. المجادلة ٢)

- في الخبر الموجب:

قال تعالى: " أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَغَيِّرْ سَخْلَتِهِنَّ

(الأحقاف ٣٣)

بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى "

" وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَمِثِلُهَا وَهُمْ فِيهَا ذُلَّةٌ

(يونس ٢٧)

مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ "

• اللام:

١. في تقوية العامل:

(الأعراف ١٥٤)

قال تعالى: " وَفِي سَخْلَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ "

(يوسف ٤٣)

" إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا سَعْبُونَ "

(البقرة ٩١)

" مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ "

(البروج ١٦)

" فَعَالَ لَنَا يُرِيدُ "

(المعارج ١٦)

" تَرَاغَةَ لِلشَّوَى "

(الأنبياء ٧٨)

" وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ "

(المائدة ٤١)

" وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَاعُونَ لِقَوْمٍ آخِرِينَ لَمْ يَأْتُواكَ "

(التوبة ٤٧)

" وَفِيكُمْ سَمَاعُونَ لَهُمْ "

- " وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ " (فصلت ٤٦)
 " وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ " (الكهف ٣٥)
 " وَأَنَّهُمْ لَنَا لَعَّانُونَ " (الشعراء ٥٥)
 " إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِن بَعْدِ مُوسَى مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ " (الأحقاف ٣٠)
 " وَمَا اللَّهُ بِرَبِّدٍ ظَلَمًا لِلْعَالَمِينَ " (آل عمران ١٠٨، غافر ٣١)

(انظر شواهد أخرى: الحج ١٠ . ق ٢٩ . القلم ١٢٠ . يوسف ١٢ ، ٥٨ ، ٦٣ . الحجر ٩ ، ٢٠ ، ٢٢ . النحل ١٢١ . الأنبياء ٥٠ ، ٧٣ ، ٧٨ ، ٨٢ ، ٩٤ المؤمنون ٨ ، ٤٧ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٦٩ . الشعراء ١٦٨ ، ٢٠٨ . يس ٧١ ، ١١٣ . الزخرف ١٣ ، ٧٨ . الأحقاف ٣٠ . المعارج ٢٩ ، ٣٢)
 ٢ . في المفعول:

- قال تعالى : " عَسَىٰ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ " (النمل ٧٢)
 " وَيَقُولُونَ هُوَ أَدْنَىٰ قُلْ أَدْنَىٰ خَيْرٌ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ " (التوبة ٦١)
 " وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ " (يوسف ٥٦)
 " تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ " (الإسراء ٤٤)
 " سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ " (الحديد ١)
 (انظر: الحشر ١ ، الصف ١)

- " أبلغكم رسالاتِ ربي وأنصح لكم " (الأعراف ٦٢)
 " وَلَا يَنْفَعُكُمْ تَصْحِييَ إِن أَرَدْتُ أَن أَنْصَحَ لَكُمْ " (هود ٣٤)
 " أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِن بَعْدِ أَهْلِهَا أَن لَوْ شَاءَ أَصْبَنَاهُمْ بِدِينِهِمْ " (الأعراف ١٠٠)
 " وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَن لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا " (الحج ٢٦)
 " وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ " (النمل ٤٠)

- " فَادْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ " (البقرة ١٥٢)
- " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ " (البقرة ١٧٢)
- (انظر شواهد أخرى: العنكبوت ١٧ . لقمان ١٢ ، ١٤ . سبأ ١٥)
- " يَدْعُوا لِمَن ضَرَّهُ أَقْرَبُ مَن نَّفَعِهِ لَيْسَ الْمَوْلَىٰ وَكَيِّنَ الْفَشِيرَ " (الحج ١٣)
- " يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ " (النساء ٢٦)
- " وَأَمْرٌ لِأَنَّ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ " (الزمر ١٢)
- " إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ " (الأحزاب ٣٣)
- " يُرِيدُونَ لِيُطْفِقُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ " (الصف ٨)
- " بَلْ يُرِيدُ الْإِنْسَانُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُ " (القيامة ٥)
- " وَأَمْرٌ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ " (الشورى ١٥)
- " وَأَمْرًا لِّيُسَلِّمَ رَبِّ الْعَالَمِينَ " (الأنعام ٧١)

٣. في فاعل اسم الفعل:

- قال تعالى: " هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ " (المؤمنون ٣٦)

٤. بين المتضامين:

- قال تعالى: " وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا " (يوسف ٣١)
- " قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوءٍ " (يوسف ٥١)

• الكاف:

١. في خبر ليس:

- قال تعالى: " لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ " (الشورى ١١)

٢. في كَأَيْنَ :

- قال تعالى : " وَكَأَيْنَ مِنْ قَرْيَةٍ " (الحج ٤٥)
- " وَكَأَيْنَ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ " (يوسف ١٠٥)
- " وَكَأَيْنَ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا " (المنكوت ٦٠)
- " وَكَأَيْنَ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ " (آل عمران ١٤٦)
- (انظر شواهد أخرى: الحج ٤٨ . محمد ١٣ . الطلاق ٨)

٣. في خبر المبتدأ إذا كان (مَثَلٌ) :

- قال تعالى : " مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ " (البقرة ٢٦٦)
- " فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ " (البقرة ٢٦٤)
- " وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَشِيئًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ " (البقرة ٢٦٥)
- " كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ " (آل عمران ٥٩)
- " إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ " (آل عمران ٥٩)

٤. في الاسم الموصول:

- قال تعالى : " أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ " (البقرة ٢٥٩)

• الفاء :

١. في خبر الموصول لشبهه بالشرط :

- قال تعالى : " فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتَّبَعَهَا فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ " (البقرة ٢٧٥)
- " بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ " (البقرة ١١٢)
- " فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ " (البقرة ١٧٨)

- " وما أنفستم من نَفَقَةٍ أَوْ نَذْرٍ مِّنْ نَّذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ " (البقرة ٢٧٠)
- " فما اسْتَمْتَمَ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً " (النساء ٢٤)
- " الحجُّ أشهرٌ معلومات فمن فرضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ " (البقرة ١٩٧)
- " إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ " (المائدة ٦٩)
- " مَنْ أَعْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَحْمِلُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وِزْرًا " (طه ١٠٠)
- " مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَهُمْ مِنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ " (النمل ٨٩)
- (انظر: الزخرف ٨١ . غافر ٤٠)

- " وما أصابكم يوم التقى الجمعان فياذن الله " (آل عمران ١٦٦)
- " كَسَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لِيَجْزِيَكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ، الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فِيهِمْ لَأُؤْمِنُونَ " (الأنعام ١٢)
- (انظر أيضاً الأنعام ٢٠)

- " إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ " (النساء ١٤٦)
- " وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فاسْتَشْهَدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ " (النساء ١٥)
- " وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَادُّوهمَا " (النساء ١٦)
- " إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ مَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ " (محمد ٣٤)
- " إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ " (الأحقاف ١٣)
- " إِنَّ الَّذِينَ فِئْتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمَ " (البروج ١٠)

"إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ" (التين ٦)

"قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ" (الجمعة ٨)

٢. في الخبر :

قال تعالى : " الزَّائِنَةُ والزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ" (النور ٢)

٣. في القول :

قال تعالى : " قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ" (المائدة ٢٦)

" قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ" (الأنعام ١٤٩)

" قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ" (الحجر ٣٦)

" قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى" (طه ٤٩)

" قَالَ فَمِنَا بِالْأَقْرُونِ الْأُولَى" (طه ٥١)

" قَالَ فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنْ بَعْدِكَ" (طه ٨٥)

" قَالَ فَمِنَا خَطْبُكَ يَا سَامِرِيُّ" (طه ٩٥)

" قَالَ فَادْعُ بِهِ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ" (طه ٩٧)

" قَالُوا فَأَتُوا بِهِ عَلَى أَعْيُنِ النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَشْهَدُونَ" (الأنبياء ٦١)

" سَيَقُولُونَ لَلَّهِ قُلُوبُنَا نَسَحَرْنَا" (المؤمنون ٨٩)

(انظر شواهد أخرى: الشعراء ٣١. القصص ٤٩. ص ٧٧، ٧٩، ٨٠، ٨٣، ٨٤. الفتح ١١. الذاريات

(٣١)

٤. في إذا الفجائية:

قال تعالى : " فَإِذَا هِيَ بَعَابٌ تُبِينُ" (الأعراف ١٠٧)

" فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاطِرِينَ" (الأعراف ١٠٨)

- " فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ " (الأعراف ١١٧)
- " خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ " (النحل ٤)
- " فَالْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى " (طه ٢٠)
- " قَالَ بَلْ أَلْقُوا فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنهَا تَسْعَى " (طه ٦٦)
- " بَلْ تَقْدِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ " (الأنبياء ١٨)
- " وَأَقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا " (الأنبياء ٩٧)
- " وَبَرَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ " (الشعراء ٣٣)

(انظر شواهد أخرى: النمل ٤٥ . القصص ١٨ . يس ٣٧ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٧٧ ، ٨٠ . الصافات ١٩)

٥ . في جواب لما :

قال تعالى : " فَلَمَّا تَبَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُعْتَصِدٌ " (لقمان ٣٢)

٦ . في الأمر أو النهي :

قال تعالى : " وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ، وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ " (المدثر ٤-٥)

" وَلِرَبِّكَ فَاصْبِرْ " (المدثر ٧)

" لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا "

(آل عمران ١٨٨)

فَلَا تَحْسَبَنَّاهُمْ بِمَقَارَةِ مِنَ الْعَذَابِ "

• إلى :

(إبراهيم ٣٧)

قال تعالى : " فَاجْعَلْ أُفْنِدَهُ مِنَ النَّاسِ هَوًىٰ لِّئِيهِمْ "

(النساء ٨٧) " لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ "

• في :

- قال تعالى : " وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِبَهَا وَمُرسَاها " (هود ٤١)
 " لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم " (التين ٤)
 " ولقد صرفنا في هذا القرآن ليدكروا " (الإسراء ٤١)
 " فأقبلت امرأته في صرة فصكت وجهها " (الذاريات ٢٩)
 " وأصلح لي في ذريتي " (الأحقاف ١٥)

• عن :

- قال تعالى : " فليخذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم " (النور ٦٣)
 " يسألوك عن الأنفال " (الأنفال ١)

• إلا :

- قال تعالى : " ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاءً ونداءً " (البقرة ١٧١)

• لعل :

- قال تعالى : " لعلِّي أرجع إلى الناس لعلهم يعلمون " (يوسف ٤٦)

• أم :

- قال تعالى : " أم أنا خَيْرٌ مِنْ هذا الذي هو مهين " (الزخرف ٥٢)

• الواو :

١. في جملة الصفة:

قال تعالى : " وما أملكنا من قرينة إلا ولها كتاب معلوم " (الحجر ٤)

" وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ " (البقرة ٢١٦)

" وإذ آتينا موسى الكتاب والفرقان لعلكم تهتدون " (البقرة ٥٣)

" المر تلك آيات الكتاب المبين والذي أنزل إليك من ربك الحق ولكن

أكثر الناس لا يؤمنون " (الرعد ١)

" سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ

وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَانِيَهُمْ كَلْبُهُمْ " (الكهف ٢٢)

" أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها " (البقرة ٢٥٩)

٢. في جواب الشرط:

- جواب لو:

قال تعالى : " ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله سيؤتينا

الله من فضله ورسوله " (التوبة ٥٩)

- جواب لما:

قال تعالى : " فلما أسلما وتله للجبين يناديتاه أن يا إبراهيم "

" فلما ذهبوا به وأجمعوا أن يجعلوه في غيابة الجب وأوحينا إليه لننبتهم

بأمرهم هذا وهم لا يشعرون " (يوسف ١٥)

(جواب الشرط عند الكوفيين: وأوحينا إليه؛ لأن الواو تزداد عندهم بعد لما وحتى إذا)

- جواب إذا:

قال تعالى: " حَسَىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا "

(الأنبياء ٩٦-٩٧)

(جواب الشرط قوله: واقترب الوعد الحق، على زيادة الواو)

" وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَسَىٰ إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ "

(الزمر ٧٣)

(جواب الشرط عند البصريين محذوف أي: سعدوا، وعند الكوفيين: وقتحت أبوابها على زيادة الواو)

" حَسَىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتِنَارَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أَرَأَيْتُمْ مَا تَحِبُّونَ مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ "

(آل عمران ١٥٢)

" وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ "

(الانشقاق ٣-٥)

" حَسَىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحَّبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمُ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ "

(التوبة ١١٨)

٣. في الخبر:

قال تعالى: " إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ "

(الحج ٢٥)

٤. في المفعول له:

قال تعالى: " وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ لِأَجْلِ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حَرَّمَ عَلَيْكُمْ وَجِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ "

(آل عمران ٥٠)

" وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُمْ بِهِ "

(آل عمران ١٢٦)

" فَلَا مَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَإِلَّيَّمْ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ" (البقرة ١٥٠)

" وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَيَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ" (الأنعام ٧٥)

" يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ وَلَيُكْفِلُوا الْعِدَّةَ وَلَيُكَبِّرُوا اللَّهَ

عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ" (البقرة ١٨٥)

" فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَسْتَنْهَ وَانظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ" (البقرة ٢٥٩)

" إِنْ يَسْأَلْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نَدَاوُلَهَا بَيْنَ النَّاسِ

وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا" (آل عمران ١٤٠)

" قُلْ لَوْ كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ وَلِيَبْلِيَ اللَّهُ

مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ" (آل عمران ١٥٤)

" وَكَذَلِكَ نَقُصُّ عَلَيْكَ الْآيَاتِ وَلِتَسْتبينَ سَبِيلَ الْمُجْرِمِينَ" (الأنعام ٥٥)

" وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ، وَلِتَصْغَى إِلَيْهِ أَقْدَةُ

الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ" (الأنعام ١١٢-١١٣)

" وَأَقْبِصْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي" (طه ٣٩)

(انظر شواهد أخرى: الأنعام ٩٢، ١٠٥ . الأعراف ١٧٤ . يوسف ٢١ . الأنفال ١٠، ١٧ . الصافات ٦ -

٧ . فصلت ١٢)

٥ . في الجملة الاستثنائية:

قال تعالى : " وَيَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاكْبَنَّا مَعَ الشَّاهِدِينَ، وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ

وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ" (المائدة ٨٣-٨٤)

٦ . بعد القول:

- قال تعالى: " وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ (الفرقان ٦٠)
 " قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ (الشعراء ٢٣)
 " قَالَ وَمَا عَلَّمِي مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (الشعراء ١١٢)

٧. قبل لكن:

- قال تعالى: " مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ (الأحزاب ٤٠)
 " مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ (يوسف ١١١)
 " وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا وَلَكِن رَّحِمَةً مِّن رَّبِّكَ (القصص ٤٦)

• إن:

- قال تعالى: " إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا (الكهف ٣٠)
 " قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ (الجمعة ٨)

• ثم:

- في جواب إذا (على مذهب الكوفيين):

- قال تعالى: " وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَقُوا حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا (التوبة ١١٨)
 " وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ مُحْسِنُهُمْ بِإِذْنِهِ حَتَّىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأُمْرِ وَعَصَيْتُم مِّن بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبَيِّنَ لَكُمْ (آل عمران ١٥٢)

• رَبَّ:

- قال تعالى: " رَبِّمَا يَؤُودُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ (الحجر ٢)

الأسماء الزائدة :

• مِثْل :

- قال تعالى : " فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا"
 (البقرة ١٣٧)
 " وشهدَ شاهدٌ من بني إسرائيلَ على مِثْلِهِ"
 (الأحقاف ١٠)
 " فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ"
 (البقرة ٢٣)
 " لِمِثْلِ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ"
 (الصفات ٧١)

• مَثَل :

- قال تعالى : " مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ"
 (البقرة ٢٦١)
 " فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ"
 (البقرة ٢٦٤)
 " وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَنَشِيئًا مِنْ
 أَنْفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ"
 (البقرة ٢٦٥)
 " إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ"
 (آل عمران ٥٩)

• إِذَا :

- قال تعالى : " إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ"
 (الانشقاق ١)
 " إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ"
 (الواقعة ٤)

• إِذ :

- قال تعالى : " وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ آأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي
 وَأُمَّيَ الْهَيْبِ مِنْ دُونِ اللَّهِ"
 (المائدة ١١٦)
 " وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا
 وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ"
 (البقرة ٣٠)

" إِذْ قَالَتْ امْرَأَةُ عِمْرَانَ رَبِّ آبِي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي
مُحَرَّرًا قَتْلَ مَنِي "

(آل عمران ٣٥)

• اسم:

(الرحمن ٧٨)

قال تعالى: " تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ "

(الأعلى ١)

" سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى "

• وجه:

(الرحمن ٢٧)

قال تعالى: " وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ "

(البقرة ١١٥)

" فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ "

(الدهر ٩)

" إِنَّمَا نَطْعِمُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ "

(التقصص ٨٨)

" كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ "

زيادة الأفعال:

• كان:

(آل عمران ١٤٥)

قال تعالى: " وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كَذَبُوا مُوَجَّهًا "

(الشعراء ٨)

" إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ "

" وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا " (الشورى ٥١)

(الصفات ٣٥)

" إِنْهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ "

- "إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا" (النساء ٢٢)
- "فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نَكَلِمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا" (مريم ٢٩)
- "وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنُعَلِّمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ" (البقرة ١٤٣)
- "إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ" (ق ٣٧)
- "مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا" (هود ١٥)
- "إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا" (الإنسان ٥)
- "وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا كَانَ مِزَاجُهَا زَنْجَبِيلًا" (الإنسان ١٧)

• كاد (يكد) :

- قال تعالى : " إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْدُ بِرَأْسِهَا " (النور ٤٠)
- " إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أَخْفِيهَا لِتَجْرِيَ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى " (طه ١٥)

الباب الثاني

أسباب القول بالزيادة في القرآن الكريم عند النحاة والمفسرين

بعد دراستي لآراء النحاة والمفسرين في مسألة الزيادة، والمفهوم الذي تبناه كل فريق منهم، ثم المواضع التي أجمعوا على ورود الكلمات الزائدة فيها - سواء كان ذلك في كلام العرب بعامة، أو في النص العزيز بخاصة - وما أوردوه من شواهد تؤيد ذلك، أستطيع أن أستخلص مجموعة من الأسباب التي دفعتهم إلى القول بوجود الزائد في القرآن الكريم.

وسأحاول أن أمثل لكل سبب مما توصلت إليه بشواهد من القرآن الكريم، مما ورد في كتب النحو والتفسير وعلوم القرآن، توضيحاً لما ذهبت إليه.

(١) نظر النحاة إلى تركيب العبارة واستقامتها بعد حذف بعض الكلمات منها، دون أن يحدث أي خلل في التركيب، فوجدوا دخولها وخروجها واحد؛ فحكموا عليها بالزيادة، ثم ربطوا ذلك بأصل المعنى، وأنه حاصل بدونها - غير المعنى الحادث بدخولها.

ومن ذلك - مثلاً - ما ذهبوا إليه في قوله تعالى: "وَهَزَّبِي إِلَيْكَ جِذْعَ النَّخْلَةِ" (١) فأصل المعنى: وهزبي إليك جذع النخلة. وكذلك قوله تعالى: "فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبِ إِلَى السَّمَاءِ" (٢) فأصل المعنى: فليمدد سبباً. وكذلك قوله: "قَالَ يَا هَارُونَ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا، أَلا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي" (٣) أي:

(١) مريم ٢٥

(٢) الحج ١٥

(٣) طه ٩٢-٩٣

ما منعك أن تتبعني . ولكنها أضفت إلى الجملة معنى بلاغياً لم يكن قبل وجودها .

(٢) أما المفسرون فقد نظروا في كتاب الله للكشف عن أسرارهِ، وتوقفوا عند الكلمة وصيغتها ومحملها، وتأملوا في المعنى، وربطوه في إعرابه، مفرداً أو مركباً، فالإعراب فرع المعنى . ومعرفة إعراب القرآن تؤدي إلى معرفة المعنى لأن الإعراب يميز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين . وقد يتجاذب المعنى والإعراب الشيء الواحد، فعندها يتمسك بالمعنى ، ويؤول الإعراب لصحة المعنى .

قال ابن هشام: " وقد زلت أقدام كثير من العرب، راعوا في الإعراب ظاهر اللفظ، ولم ينظروا في

موجب المعنى . " (١)

لهذا قضاوا بزيادة (لا) في قوله تعالى : " مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلَّا تَتَّبِعَنِ "، إذ المعنى يقضي بذلك، وإلا لم يستقم المقصود وهو: ما منعك أن تتبعني إذ رأيتهم ضلوا .

ولكن عندما يجدون مخرجاً للإبقاء المعنى على أصله، وعدم وجود زيادة في التعبير، فهو المقدم عندهم والأولى؛ لذا، يلجئون إلى التقدير في بعض الأحيان، نحو قوله تعالى: " مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ " فقد رأوا فيها وجهاً غير الزيادة حين قدروا أن المعنى: ما منعك من ألا تسجد ؟ فقدروا محذوفاً؛ لأن حذف حرف الجر مع (أن) كثير .

ومن ذلك أيضاً ما ورد عنهم في قوله تعالى : " وَحَرَامٌ عَلَى قَرْبَةٍ أَهْلُكُنَّا هَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ " (٢)، فقد رأوا زيادة (لا) ؛ إذ المعنى يقضي بذلك، كما ذكرنا سابقاً .

(٣) ربط القاعدة النحوية بالمعنى :

فعندما ذهبوا إلى زيادة (أن) المفتوحة بعد (لما) الظرفية، نحو قوله تعالى : " وَلَمَّا أَن جَاءتْ رُسُلُنَا لَوْطًا سَيِّئًا مِّمَّ " إنما نظروا إلى القاعدة التي تعلق بـ (لما)، فهي ظرف زمان، ومعناها وجود الشيء لوجود

(١) الإتيان في علوم القرآن ١/٣٨٣

(٢) الأنبياء ٩٥

غيره، وظروف الزمان غير المتسكة لا تضاف إلى المفرد، وأن المفتوحة تجعل الفعل بعدها في تأويل المفرد، فلم تبقَ (لما) مضافة إلى الجمل، فحكوا بزيادتها .

ومنه كذلك قوله تعالى: " قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَعْضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ"، فالفعل (عضّ) فعل متعدٍ لا يحتاج إلى واسطة ليتعدى إلى مفعوله؛ لذا حكوا بزيادة (من)، والأصل: يعضوا أبصارهم .

ولعل هذا ما دفع بعض الناس إلى القول بأن النحاة يستقنون قواعدهم على النص القرآني . ويرد ذلك أن القرآن الكريم إنما نزل بلسان القوم ومعارفهم، ولما كانت الزيادة إحدى أساليب العربية، فلا يستبعد وروده في النص العزيز . فالزيادة بإزاء الحذف، هذا للاختصار والتخفيف، وذلك للتوكيد والتوطئة .

(٤) قياس آية على آية أخرى :

تلاحظ حكمهم بالزيادة في بعض الآيات القرآنية إنما كان من خلال مقابلتها بآيات قرآنية أخرى خلت من تلك الألفاظ .

فقد ذهبوا إلى زيادة (الباء) في قوله عز وجل: " أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَرَىٰ" لورودها بغير الباء في سياق آية أخرى في قوله: " ويعلمون أن الله هو الحق المبين" . وفي قوله تعالى: " ما منعك أن لا تسجد" يؤيد قولهم آية أخرى: " ما منعك أن تسجد" (١) . وقوله تعالى: " جزاء سيئة بمثلها" (٢)، فالباء زائدة بدليل قوله تعالى في موضع آخر: " وجزاء سيئة بمثلها" (٣) . ومنه أيضاً قوله: " أولم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يهني بحلقهن بقادر على أن يحيي الموتى" ، فقد وردت بغير الباء في قوله تعالى: " الذي خلق السموات والأرض قادر على أن يخلق مثلهم" .

(١) ص ٧٥

(٢) يونس ٢٧

(٣) الشورى ٤٠

٤) اعتماد بعض القراءات التي تعتمد المعنى:

من ذلك قوله تعالى: "مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ" ف (ما) زائدة عند جميع البصريين، ويؤيد قولهم سقوطها في قراءة ابن مسعود: "مثلاً بعوضة"، ومنه كذلك قوله تعالى: "لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ"، فقد استدلوا على زيادتها بقراءة ابن عباس وعاصم والحميدي: لعلم أهل الكتاب، وقراءة ابن مسعود وابن جبير: لكي يعلم. وكذلك ما تقدم ذكره حوله الآية: تنبت بالدهن.

٦) استقراؤهم لأساليب العربية والقرآن الكريم:

فقد قام النحاة باستقراء أساليب العرب الأقحاح، وقعدوا القواعد بناء على ملاحظاتهم، فهذه الأساليب هي الأصل. ولم يكن ينطق بها العرب وهم يعلمون بها، إنما هي السليقة. وعندما جاء علماء النحو ووضعوا قواعد اللغة، لاحظوا أنهم قد يستعملون هذه الكلمات - التي حكموا بزيادتها - في سياق ثم ي حذفونها في سياق آخر، وما يترتب على ذلك من تغيير في المعنى، دون تأثير في أصل المعنى.

٧) ملاحظة انتقال الأثر الإعرابي لما قبلها فيما بعدها، فليس لها عمل من حيث الإعراب:

ومن ذلك قوله تعالى: "فِيمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ" فأصل المعنى والتركيب: فبرحمة من الله، و(ما) زائدة، لم تحدث تأثيراً في إعراب ما بعدها (رحمة) وبقي تأثير حرف الجر (الباء) فجاءت (رحمة) مجرورة. ومثلها قوله تعالى: "فِيمَا تَقْضِيهِمْ مِّثْقَالَهُمْ"، فالمعنى: فبنقضهم ميثاقهم، والقول فيها مثل سابقها.

٨) لجوؤهم إلى التأويل في فهم النص العزيز:

ومنه حمل معنى كلمة على كلمة أخرى، كما جاء في تأويلهم لقوله تعالى: "فَأَجْعَلُ أُفْدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ" أي تردهم. وكذلك قوله تعالى: "وَلَا تَلْقُوا يَأْيِدِكُمْ إِلَى الْهَلَكَةِ"، أي: لا تفضوا. وقوله تعالى: "ولو شاء الله لذهب بسبعهم" حين قدروا معنى ذهب: أذهب.

فحين يؤولون معاني الأفعال ولا يستقيم أن تعدى بواسطة، يحكمون بالزيادة.

ومن هنا اختلفت الآراء حول الزيادة تبعاً لاختلاف التفسير وفهم المعنى. وأسئلة ذلك كثيرة تقدم

الحديث عنها في الباب السابق.

(٩) يقود هذا إلى سبب آخر، وهو امتناع ترك الكلام على ظاهره لأمر يرجع إلى غرض المتكلم أو من أجل

الكلام نفسه، لذا وجب الحكم بالزيادة في بعض آيات التنزيل مثل قوله تعالى "كَفَىٰ بِاللَّهِ" ، فإن لم يقضوا

بزيادة (الباء) لم يجدوا للكلام وجهاً يصرفونه إليه وتأويلها بتأويله عليه.

لذلك قالوا: إن الأصل : كفى الله؛ لأن الباء إذا كانت غير مزيدة كانت لتعدية الفعل إلى الاسم، والاسم

الداخل عليه الباء هو الفاعل، ومحال أن يتعدى الفعل إلى الفاعل بالباء أو غيره، واقتضاء الفعل للفاعل لا

يحتاج معه إلى متوسط.

(١٠) ملاحظة ما وضع للحروف من معانٍ أصلية في الاستعمال اللغوي، ثم خروجها في بعض الأحيان عن

هذه المعاني. فعندما تستعمل في معنى آخر غير معنى من معانيها الأصلية تكون زائدة عندهم، ويؤتى بها

لمقتضيات بلاغية يقررها السياق.

ففي قوله تعالى: "أوليس الذي خلق السموات والأرض مقادير على أن يخلق مثلهم" ، فلم تأتِ الباء في

الآية بأحد معانيها: كالإلصاق، أو السببية، أو الاستعانة، أو الملابسة؛ لذلك قيل إنها زائدة، جيء بها

لتأكيد النفي المسبوق بالاستفهام الإنكاري.

فهم بذلك يربطون العلوم الثلاثة : النحو والبلاغة والتفسير برباط واحد من أجل فهم المعنى، وعندما أخذ

أهل البلاغة في دراسة الحقيقة والجاز، ومفهوم كل منهما، خرجوا بأن الجاز هو نقل الكلمة عن حكم كان

لها إلى حكم ليس هو بحقيقة فيها. ففي قوله تعالى: "ليس كمثل شيء" ، اعتبر الجر في (المثل) مجازاً؛

لأن أصله النصب، والجر حكم عرض من أجل زيادة الكاف. وبالتالي، فإن الكلمة لا تعرى من فائدة ما

ولا تصير لغواً على الإطلاق.

وعلى ذلك قالوا: إن (ما) في نحو: "فِيمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَئِن لَّمْ أَفَادَتِ التَّوَكُّيدَ، وَإِنْ كَانَتْ لَمْ تَنْفَعِ عَمَلِ مَا قَبْلَهَا فِيمَا بَعْدَهَا. (١)

* * *

(١) أسرار البلاغة ، ص ٣٦٢-٣٦٣

الباب الثالث

الأثر البلاغي لدخول الزادات في النص القرآني

كان الدرس - في البابين السابقين - منصباً على جانبي النحو والتفسير، وما جاء عن كل من علماء الطرفين حول مسألة الزيادة ومواضعها في اللغة العربية عامة، وفي النص العزيز خاصة. وقد لاحظنا اهتمام النحاة بالناحية التركيبية دون المعنى، فلم يتحدثوا عن أثر ورود الزائد في الكلام إلا ما جاء عنهم أنها زِيدت للتوكيد، دون خوض في التفاصيل. إن الأمر مختلف تماماً عند البلاغيين؛ فالدرس عندهم ينصب حول الأسلوب والصيغة، وأثر ذلك في المعنى.

وقد ارتأيت من الضرورة، عند دراسة الأثر البلاغي للزيادة في التنزيل، أن أتحدث بداية عن الأسلوب القرآني بشكل عام، وما جاء عن علماء البلاغة ممن بحث في أسلوب القرآن ووجوه إعجازه؛ ليكون ذلك مدخلاً لبحث أثر ورود الكلمات الزائدة في المعنى، وكيف كان ورودها في التنزيل مظهر إبداع وإعجاز لم يستطع الدتو منه بلقاء العرب وفصحائهم.

أجمع العلماء على القول بإعجاز القرآن البياني، بل ذهب بعضهم إلى أنه الوجه الوحيد للإعجاز. فقد جاء عن ابن الأثير قوله: إن الإعجاز سبقت في البيان دون غيره. (١) وإن كان هناك إشارات على إعجازه العلمي أو العددي.

(١) أبو حمدة، محمد علي. من أساليب البيان في القرآن الكريم، مكتبة الرسالة الحديثة - عمان، ط ٢

والى ذلك أشار الجرحاني حيث يرى الإعجاز بالنظم، وأن العرب إنما عجزوا عن الإتيان بمثله في النظم في أي معنى شاقوا، فلم يكن التحدي بالكلمة المفردة أو بمعانيها التي هي لها بوضع اللغة، فذلك متاح لأهل اللغة. (١)

وحين تحدث عن النظم حدّده بأنه " ليس شيئاً غير توحّي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم، وأنا إن بقينا الدهر نجهد أفكارنا حتى نعلم للكلمة المفردة مسلكاً ينظمها وجامعاً يجمع شملها ويؤلفها ويجعل بعضها بسبب من بعض، غير توحّي معاني النحو وأحكامه منها، طلبنا ما كل حال دونه" (٢)

فلا تعتبر لفظة فصيحة إلا باعتبار مكانها من النظم وحسن ملاءمة معناها لمعاني جاراتها، لذا، حينما يحكمون على لفظة بالتمكّن والقبول، أو بالقلق والنبوّ، إنما يقصدون بذلك التعبير عن حسن الاتفاق أو سوء التلازم بين هذه وتلك من جهة المعنى. (٣)

توقف البلاغيون - كما نرى - عند المعنى الذي يترتب على العلاقات بين الكلمات في العبارة مما يحدث ما نسميه الأسلوب وبلاغته، الذي يرتكز على الحرف والكلمة ثم العبارة من حيث الصياغة. لذا، عند دراسة الأسلوب البياني للقرآن، وللوقوف على الجوانب البلاغية فيه، لا بد من دراسة الكلمات التي تتركب منها العبارة القرآنية وعلاقة كل منها بالأخرى، وما تحدثه من أثر وإيقاع في النفس ما لا يحدثه غيره من الكلام البشري.

وعندما تأمل العرب القرآن الكريم، سورة سورة، وآية آية، لم يجدوا فيه كله كلمة ينبو مكانها، ولفظة ينكر شأنها أو يمكن استبدالها بأخرى أصلح أو أفصح منها، بل ما وجدوه اتساق بهر عقولهم، والتام واحكام

(١) بنت الشاطي، د. عائشة عبد الرحمن. الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرقي، دار المعارف بمصر،

ط (١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م)، ص ١٢٠

(٢) المصدر نفسه، ص ١٢٠-١٢١

(٣) المصدر نفسه، ص ١٢٢

أخرس السننهم عن الادعاء والقول. من هنا جاء التحدي عن أن يأتوا بسورة من مثله مفتراة، أو بعشر سور مثله... ما داموا يزعمون أن محمداً افتراه، فعجزوا وألجمت السننهم عن الكلام، وهم أهل الفصاحة والبيان؛ إذ كانوا يملكون القدرة على تبيين مواضع الإعجاز من القرآن الكريم وإدراكه. ولعل ما قاله الوليد بن المغيرة يدل على ذلك؛ فقد قال فيما أخرجه الحاكم عن ابن عباس: "وماذا أقول! فوالله ما فيكم رجل أعلم بالشعر مني، ولا برجزه ولا بقصيده، ولا بأشعار الجن. والله ما يشبه الذي يقول شيئاً من هذا، فوالله إن لقوله حلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإنه لمشمر أعلاه، منقد أسفله، وإنه ليعلم ولا يعلم عليه، وإنه ليحطم ما تحته..." (١) ولكنَّه العتو والعتاد.

ولعلنا حينما تأمل في الأسلوب القرآني، نجد أنه لم يخرج عن معهود العرب في لغتهم، من حيث المفردات وقواعد صوغها. ومع هذا أعجزهم بأسلوبه الفذ، ومذهبه الكلامي المعجز. فما السر إذن في ذلك الإعجاز؟

لا بد من ملاحظة الطريقة التي انفرد بها الكتاب العزيز في تأليف كلامه واختيار ألفاظه. فالأسلوب غير المفردات والتراكيب التي يتألف منها الكلام، بل هو الطريقة التي ينتهجها المؤلف في اختيار المفردات والتراكيب. ومن هنا، تختلف الأساليب باختلاف مؤلفيها، وإن كانت مفرداتهم واحدة، وقواعد صوغها وتركيب جملهم واحدة. (٢)

وإذا كانت أساليب البشر تتفاوت بتفاوت أحاسيسهم وتفكيرهم وثقافتهم وشخصيتهم ومكوناتها، كما تتفاوت تبعاً للمقام والموضوع، فإن القرآن الكريم جاء على درجة من الجودة الفنية كله، لا تتفاوت ولا اختلاف، ذلك أن منشئه ليس بشراً، بل هو خالق البشر.

(١) الإفتان ٤/٥

(٢) أمين، د. بكري شيخ. التمييز الفني في القرآن، دار الشروق، بيروت. القاهرة، ط ١ (١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م)

يقول المفسر الأندلسي (ابن عطية): "إن الله أحاط بالكلام كله، فإذا أراد ترتيب اللفظة من القرآن، علم بإحاطته أي لفظة تصلح أن تلي الأولى، وتبين المعنى بعد المعنى، ثم كذلك من أول القرآن إلى آخره. والبشر يعتمهم الجهل والنسيان والذهول، ومعلوم ضرورة أن لا أحد من البشر يحيط بذلك. فهذا جاء نظم القرآن في الغاية القصوى من الفصاحة... ولهذا ترى البليغ ينقح القصيدة أو الخطبة حولاً، ثم ينظر فيها فينير، وهلم جرا. وكتاب الله تعالى لو نزعته منه لفظة، ثم أدير لسان العرب على لفظة أحسن منها لم يوجد، ونحن يتبين لنا البراعة في أكثره، ويخفى علينا وجهه في مواضع...". (١)

كلام ابن عطية يكشف عن الدقة المتناهية في اختيار اللفظة القرآنية، التي لا تدانيها دقة مهما بلغ البشر من قدرة على الكتابة والتأليف، وفيه يكمن سر العبارة في الكتاب العزيز.

وإذا وقفنا عند الخطابي وجدنا مناط البلاغة في النظم عنده "اللفظ في مكانه إذا فسد معناه أو

ضاع رونقه الذي يكون منه سقوط البلاغة." وهذا هو المحور الذي أدار عليه عبد القاهر الجرجاني مذهبه في الإعجاز بالنظم، كما يلتقي مع جوهر فكرة الدكتور بنت الشاطن في الإعجاز البياني إلى حد ما، التي لا ترى اللفظ منفصلاً عن معناه، بحيث يمكن أن يصح أحدهما والآخر فاسد، بل يفسد المعنى بفساد لفظه، ولا عبرة بروق لفظي مع فساد المعنى. (٢)

غير هذا ما ذهب إليه الرماني في مفهومه للبلاغة، إذ يرى أن البلاغة ليست في إفهام المعنى؛ لأنه قد يفهم المعنى متكلمان، أحدهما بليغ والآخر عيب. وكذلك قد يحقق اللفظ على المعنى وهو غث مستكره

(١) الخالدي، د. صلاح عبد الفتاح. البيان في إعجاز القرآن، دار عمان - الأردن، ص ١٤٧، عن فكرة إعجاز

القرآن للحمصي، ص ٩٤-٩٥

(٢) الإعجاز البياني للقرآن، ص ١٠٢

ومتكلف. وإنما البلاغة عنده: إيصال المعنى إلى القلب في أحسن صورة من اللفظ. (١)
لذا، قيل: إن الحدّ الصحيح للبلاغة في الكلام أن يبلغ به من نفس السامع موضع الإقناع من العقل، والوجدان
من النفس.

ولم يعرف كلام قارب القرآن في قوة تأثيره في القلوب والعقول، فقد قلب طباع الأمة العربية، وألف منها أمة
واحدة سادت العالم بعقائدها وفضائلها وحضارتها وعلومها.

فالعلاقة بين اللفظ والمعنى علاقة وثيقة، بحيث لا يمكن أن ينفصل أحدهما عن الآخر، فإذا تغير اللفظ تغير
المعنى، وإذا زاد اللفظ أو نقص زاد المعنى أو نقص كذلك. قال ابن رشيق في العمدة: "اللفظ جسم
وروحه المعنى، وارتباطه به كارتباط الروح بالجسم، يضعف بضعفه ويقوى بقوته." (٢)
والى ذلك أشار الزركشي في برهانه حين ذكر أن الألفاظ أدلة على المعاني، فإذا زيدت الألفاظ وجب
زيادة المعنى ضرورة. ويضرب على ذلك مثلاً قوله تعالى: "فَكَبِّكُوا فِيهَا" (٣) فلم يقل: فكبوا؛ لأن
الكبّية - كما قال - تكرير الكبّ، فجعل التكرير في اللفظ دليلاً على تكرير المعنى، كأنه إذا ألقى في
جهنم ينكب كبة مرة بعد أخرى حتى يستقر في مستقرها. (٤)

على أن العناية بالمعنى وحسن اختيار اللفظ يهب الكلام قوة وتأثيراً، وحسناً وجمالاً.

لعل من الضروري، وقبل البحث في الناحية التطبيقية وتوضيح ما للفظ من أثر في إبراز المعنى في

(١) المصدر نفسه، ١٠٤

(٢) مكرم، د. عبد العال سالم. غرب القرآن الكريم في عصر الرسول و الصحابة و التابعين، مؤسسة

الرسالة/بيروت، ط ١ (١٤١٧-١٩٩٦م) ص ٣٤، عن العمدة، ص ١٢١

(٣) البرهان ٣/٣٤

(٤) الشعراء ٩٤٠

النص العزيز، أن نقف عند أهم وجوه إعجازه، التي يمكن إيجازها بما يلي :

(١) مباينة القرآن لأساليب العرب. ذكر أبو الحسن علي بن عيسى الرماني أن ذلك من تقص العادة، حيث إن العادة كانت جارية بضروب من أنواع الكلام معروفة منها : الشعر والسجع والخطب والرسائل، ومنها المنشور الذي يدور بين الناس في الحديث. فأتى القرآن بطريقة مفردة خارجة عن العادة لها منزلة في الحسن تفوق به كل طريقة. (١)

كما ذكر القاضي عياض: من وجوه إعجازه صورة نظمه العجيب والأسلوب الغريب المخالف لأساليب العرب ومناهج نظمها.

"وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا" (٢)

(٢) تأليف القرآن الكريم من ألفاظ العرب جملة أكثر دلالة على الإعجاز:

فقد بني الأسلوب القرآني من نفس الألفاظ التي كانت معهودة لدى العرب إلا أنهم فوجئوا بها بتركيب جديد لم يألوه، وفي نظم بديع يخرج على المعهود من كل الأساليب بحيث لم يستطيعوا الإتيان بمثله.

كل ذلك جملة أدخل في الإعجاز وسبباً لدهشة وحيرة بالفتن. (٣)

"وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُضِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ، قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءً،

وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى، أُولَئِكَ يُنَادُونَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ" (٤)

وأشار إلى ذلك السيوطي حين قال: إن إعجازه لا يتعلق باللفظ، فإن ألفاظه ألفاظهم، ولا بمعانيه، فإن

(١) فريد، د. قحى عبد القادر. فنون البلاغة بين القرآن وكلام العرب، منشورات دار اللواء والنشر والتوزيع-

الرياض، ط ١ (١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م) ص ١٥، عن النكت للرماني، ص ١٠٢

(٢) النساء ٨٢

(٣) فنون البلاغة بين القرآن وكلام العرب، ص ١٥

(٤) فصلت ٤٤

كثيراً منها موجود في الكتب القديمة " وَأَنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ " (١)، وما هو بما فيه من المعارف الإلهية، وإنما إعجازه بنظمه المخصوص المخالف لنظم ما عداه. (٢)

وإنما تعذر عليهم الإتيان بمثله لقصور علمهم الذي لا يحيط بجميع أسماء العربية وأوضاعها " ولا تدرك أفهامهم جميع معاني الأشياء المحمولة على تلك الألفاظ، ولا تكمل معرفتهم باستيفاء جميع وجوه المنظوم التي بها يكون اتلافها وارتباط بعضها ببعض، فيتوصلوا باختيار الأفضل من الأحسن من وجوهها إلى أن يأتوا بكلام مثله، وإنما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة: لفظ حاصل، ومعنى به قائم، ورباط لهما ناظم. وإذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور منه في غاية الشرف والفضيلة حتى لا ترى شيئاً من الألفاظ أفصح ولا أجزل ولا أعذب من ألفاظه، ولا ترى نظماً أحسن تأليفاً وأشدّ تلاوةً وتشاكلاً من نظمه. " (٣) فكل شيء وضع موضعه الذي لا يرى شيء أفضل ولا أفصح منه، بما يعجز عنه البشر ولا تبلغه قدرتهم.

(٣) بلاغة الألفاظ في التراكيب:

لا يحكم على الألفاظ بالبلاغة وهي مقطوعة عن التركيب، وإنما يكون الحكم بالبلاغة وغيرها للتركيب. كما لا تكون الموازنة بينها أفراداً، وإنما يوازن بين التراكيب أو بين بعض الألفاظ في تركيب وما يماثلها أو يتفق معها في المعنى في تركيب آخر.

ولهذا جعل علماء البلاغة الفصاحة من صفات الكلمة المفردة، بينما جعلوا البلاغة من صفات الكلام، ويقصدون به إحكام تركيبه ودقة تنظيمه بوضع كل كلمة في مكانها المناسب. (٤)

(١) الشعراء ١٩٦

(٢) الإتيان ٢٥٩/٢

(٣) المصدر نفسه، ٢٦١/٢

(٤) فنون البلاغة بين القرآن وكلام العرب، ص ١٧

٤) الأسلوب القرآني فيه من اللين والمطاوعة والمرونة في التأويل بحيث لا يصادم الآراء الكثيرة المتقابلة على اختلاف العصور. فهو يفسر في كل عصر حسب ما يتها لأبناء هذا العصر من قدرة على الفهم وقدرة على إدراك ما يتضمنه من معانٍ تبعاً لتطور علمهم ومعارفهم، دون أن يكون في أي من هذه التفاسير ما يصادم الآخر أو يبطله. (١)

٥) خلو الأسلوب القرآني من المحاسن التي يلجأ إليها البلغاء لتمكين أساليبهم وتجميلها بالصنعة البيانية، بل جاء أسلوب القرآن منسجماً لا غرابة فيه. (٢)

إذن، سر إعجاز القرآن وبلاغته يكمن في نظمه وبيانه، في حسن اختيار اللفظ من أجل صياغة أبلغ. وقد امتازت المفردة القرآنية بثلاث ميزات رئيسية:

أ- جمال وقعها في السمع.

ب- اتساقها الكامل مع المعنى.

ج- اتساع دلالتها لما تسع له عادة دلالات الكلمات الأخرى.

وقد اجتمعت هذه الميزات الثلاث في القرآن الكريم جميعاً، وبشكل مطرد لا تتخلف ولا تشذ، مما لم يتوافر لأحد من الأدباء والبلغاء، فقد نجد بعضاً من هذه الميزات في أسلوب بعض الكتاب، أما أن تجتمع كلها معاً، فذلك ما لم يتوافر إلا في الكتاب العزيز. (٣)

فعند النظر في المفردة القرآنية ندرك أن المعنى قد يستوحى من جرسها، فكلمة (ليبطنن) - مثلاً - في قوله

(١) بركة، د. عبد النبي محمد سعد. الإعجاز القرآني وجوهه وأسراره، مكتبة وهبه، ١٤ شارع الجمهورية -

عابدين/القاهرة، ط١ (١٤٠٩ هجرية - ١٩٨٩ م)، ص ٢٤١

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٤١

(٣) التمييز الفني في القرآن، ص ١٧٩

تعالى: "وَأَنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيَّبَطَنَ" (١) تحمل معنى التبطئة بجرسها، وكلمة (يترقب) في قوله تعالى: "فَأَصْبَحَ فِي الْمَدِينَةِ خَائِفًا يَتَرَقَّبُ" (٢) نجدتها ترسم صورة الموضوع في خيالنا، إذ يمكننا تصور هيئة الحذر المتلقية الذي يسير في المدينة خائفاً مترقباً. وإذا أنعمنا الفكر والنظر في كلمة (يدعون) و(دعاً) في قوله تعالى: "يَوْمَ يُدْعَوْنَ إِلَىٰ نَارِ جَهَنَّمَ دَعَاً" (٣)، لا بد أن تتصور ما تلقيه علينا الكلمة بجرسها وظلها معاً، فالدع هو الدفع في الظهر بعنف، وهذا الدفع يحمل المدفوع يخرج صوتاً غير إرادي يقرب في جرسه من جرس الدع. (٤)

وأمثلة ذلك كثيرة في القرآن الكريم، كلها تدل على حسن اختيار المفردة الدقيق، بحيث لا نستطيع استبدال كلمة بأخرى. إضافة إلى ذلك التناسق الذي يأتي من ائتلاف الألفاظ وتناسق الحروف والكلمات. فإذا استمعنا إلى حروف القرآن خارجة من مخارجها الصحيحة نشعر بتناسق رصف الحروف بعضها بجانب بعض.

هذا التناسق وهذا الجمال في التعبير هو الذي حفظ القرآن وميزه عن غيره من كلام الناس، بحيث لو داخل شيئاً من كلامهم لبرز وبان وتميز، ودل على نفسه ظاهراً غير خاف.

اللغة العربية لغة حساسة: مقولة تتردد حول لغتنا العربية، بما يميزها عن غيرها من اللغات. ونعني بذلك أن المعنى يتأثر بما يدخل الكلمات والأساليب من تغيير، مهما كان موضعه أو نوعه، وكذلك ما يحدث من تغيير في العبارة من تقديم أو تأخير، تعريف أو تنكير، ذكر أو حذف... إلى غير ذلك من الأساليب البلاغية المختلفة. كل ذلك يترك صدًى واضحاً في المعنى.

(١) النساء ٧٢

(٢) القصص ١٨

(٣) الطور ١٣

(٤) المصدر نفسه، ص ١٨٠-١٨٣

لذا، تقول إن الإعراب لا يمكن أن يكون مجرد حلية زائفة أو لغو فارغ؛ فالإعراب يوجه المعنى ويؤثر فيه. ومن هنا كان العلماء يديرون عليه ويربطون به بعض مسائل الفقه وأحكام التشريع. ولما كان النص العزيز نصاً عربياً، فإن كل حرف من حروفه بأصواتها وحركاتها ومواقعها لها دلالة لغوية، ولكل جزئية في موقعها وظيفة، فلا يسوغ أن يحكم على حرف أو كلمة بأنها مضطربة، بل نزلت كلماته منازلاً، وكل منها يهين لما يليه ويساند بعضها بعضاً. (١)

فلا يظن ظان أن الزائد في القرآن إنما هو من قبيل الحشو أو اللغو الذي لا عمل له ولا فائدة منه، بل كثيراً ما يكسب العبارة التي يدخلها فضل معنى لولاه لم يكن، فقد جيء به ليقوم بدور في المعنى لا يؤدي إلا به. (٢)

لذا، أجمع المفسرون والبلاغيون على أن الحاجة إليه من مقتضيات الفصاحة والبلاغة، وأنه لو ترك كان الكلام دونه - مع إفادة أصل المعنى المقصود - أبتراً خالياً عن الروق البلاغي دون شك.

إذ إن الدراسة البلاغية تعنى بوجه خاص ببحث أسرار التراكيب، أي كشف ما وراء كل خصوصية من معنى، فإذا أردنا الوقوف على الجانب البلاغي لا بد من البحث في تفسير العبارة القرآنية لغوياً للتوصل إلى دلالات تلك الزوائد وأثرها في المعنى.

من ذلك - مثلاً - زيادة (ما) في قوله تعالى: "فَيْمًا رَحْمَةً مِّنَ اللَّهِ لَئِنَّ لَهُمْ" (٣)، فالمراد في الآية تصوير لين النبي صلى الله عليه وسلم لقومه، وأن ذلك رحمة من الله، فجاء هذا المد في (ما) وصفاً لفظياً يؤكد معنى اللين ويفخمه، كما أن لهجة النطق به تشعر بانعطاف وعناية. إضافة لذلك، فإنه فصل بين الباء ومجرورها

(١) الإعجاز القرآني وجوهه وأسراؤه، ص ٢٤٦

(٢) الإتيان ٣٨٨/١

(٣) آل عمران ١٥٩

(رحمة) لكي يلفت النظر إلى تدبر المعنى، وينبه الفكر إلى قيمة الرحمة فيه. (١)

وقد ذكر الزركشي في زيادة (ما) في الآية السابقة وفي قوله تعالى: "فِيمَا تَقْضِيهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعْنَاهُمْ" (٢) أن لو قال: فبرحمة من الله لنت لهم، وبنقضهم...، لجاز أن يكون اللين واللين للسبيين المذكورين ولغير ذلك، فلما أدخل (ما) في الموضعين قطع بأن اللين لم يكن إلا للرحمة، وأن اللين لم يكن إلا لأجل نقض الميثاق. (٣)

فدخلها أفاد معنى الحصر: حصر اللين بالرحمة، واللين بنقض الميثاق.

ومنه زيادة (أن) في قوله تعالى: "فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَقْبَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بِصِرَاحٍ" (٤)، قيل: إنه أراد بها تصوير الفصل الذي كان بين قيام البشير بقميص يوسف، وبين مجيئه، بعد ما كان بين يوسف وأبيه عليهما السلام، وكأنه كان منتظراً بقلق واضطراب. ولعل تلك الثنية في نون (أن) في قوله (أن جاء) تؤكد ذلك، وتصف شعوره وطربه لمقدمه واستقراره. (٥)

وقد ذكر دراز فائدة أخرى ل (أن) في أحداث القصة، من خلال الوقوف على كلمة (لما) التي تفيد توقع الحدث وترقبه والشوق إليه مما يستدعي السرعة في حدوثه، ورغبة النفس بذلك، ثم تأتي (أن) لتفيد البطء والتراخي، فنحس عندها بالمجازية بين الأديتين: تلك تستدعي التوقع والترقب، وهذه تستدعي البطء والتأني، فيتوهج الأسلوب وتشتعل النفس والأشواق، وعندما يقع بعد بطء تتخفف النفس من عبء كبير تقل حمله.

(١) الإعجاز القرآني وجوهه وأسراره، ص ٢٤٩

(٢) المائدة ١٣

(٣) البرهان ٨٣/٣

(٤) يوسف ٩٦

(٥) الإعجاز القرآني وجوهه وأسراره، ص ٢٤٩

فورود(أن) في التمييز كان مما تقتضيه رحلة البشير التي زادت عاطفة الأب وأثارت كوامنه وأشجانه، وألهبت حنينه. ولو سقطت لما كان هذا التوهج في العبارة، وما أدته من دلالات عميقة في مجاورتها ل(ما).

وقد أشار الإسكافي والكرمانبي إلى أن (لما) تقتضي جواباً، وجمي (أن) بعدها دلّ على أن الجواب وقع في الحال من غير تراخ، مما يعني أن إلقاء القميص حدث إثر جمي البشير الذي جاء لهذا الغرض، وما حدث بعد ذلك من ارتداد بصره. إضافة إلى ما تحمله كلمة (ارتد) من دقة في تصوير قوة وسرعة وقوع الحدث. (١)

واضح ذلك التناسق بين الكلمات في العبارة الواحدة، والملاقة الوثيقة بين اللفظة والأخرى، وأن الواحدة منها تكمل الأخرى وتصنع نسيجاً متلائماً جميلاً، ومعنى عميقاً دقيقاً، لتنعقد حبكة القصة وتتلاقى خطوطها معاً.

ومما بحث فيه العلماء كذلك ورود (أن) زائدة في سياق قصة لوط في قوله تعالى: "وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيئًا بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذُرْعًا" (٢)، في حين حذفت في سياق قصة إبراهيم في قوله تعالى: "وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا ظَالِمِينَ" (٣).

فعدم زيادتها هنا وزيادتها هناك لم يأت عفواً الخاطراً أو مصادفة، وإنما لأمر ما اقتضى الزيادة في آية ولم يقتضها في الأخرى، وذلك لاختلاف الحالين: فلم تكن حال إبراهيم عليه السلام عندما جاءته الملائكة كحال لوط عليه السلام، فقد حسبهم إبراهيم ضيفاً عندما جاؤوه، ولم تدخله الريبة في ذلك، ولم يكن هناك من الأسباب ما يحمله على ذلك، فأكرم نزلهم، وعجل قراهم، وجرى بينه وبينهم بداية ما يجري بين

(١) البلاغة القرآنية عند الخطابي، ص ٦٤

(٢) المنكوت ٢٣

(٣) المنكوت ٢١

الضيف والمضيف من الاستئذان والتحية، فلم يجبروه مباشرة عن إهلاك أهل القرية. كل ذلك تفهمه من أسلوب القصة في سورتي هود والذاريات.

ففي سورة هود يقول عز وجل: "وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبَشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ" وفي الذاريات يقول جل وعلا: "هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ" وهذا يعني أن جواب الشرط (لما) لم يأت مباشرة، لذا لم يقتض المعنى زيادة (أن) بعد لما، وإلا كانت لغواً وفضولاً، ومخالفة لواقع الحال.

أما في الآية الأخرى، فإن سياق القصة يدل على أن لوطاً عليه السلام كان ضائعاً بقومه، ساخطاً عليهم سخطاً شديداً؛ لما بهم من رجس، محاولاً تطهيرهم بما بهم. لذا، عندما رأى رسل ربه وقع الوهم في نفسه على الفور بأنهم بشر، وأنهم لا يد ملاقون المنكر من قومه، فسيطر عليه الهم، واستبد به الاستياء، وهذا يعني أن جواب (لما) وهو (سيء بهم) قد وقع بعد الشرط مباشرة دون مهلة. (١)

فنحن نلاحظ أن زيادة (أن) بعد (لما) هنا قد جاء ليعبر تعبيراً دقيقاً صادقاً عن هذا المعنى؛ لتكامل الصورة التي كان عليها لوط من توفز الإحساس وشدة الانفعال عند رؤيته للملائكة، لما كان عليه قومه من إصرار على المنكر، مع عجزه عن تطهيرهم منه.

وقد فرق الكرمانبي بين آية (٢): "وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالَ هَذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ" وآية (٣): "وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالُوا لَا تَحْفَ وَلَا تُحْمِزْ أَبَا مَنجُوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا أَمْرًا نَكَّاتٍ مِنَ الْغَائِبِينَ"، ففي العنكبوت وقع الجواب من غير تراخ، وفي

(١) ناصف، علي النجدي. من قضايا اللغة والنحو، مكتبة نهضة مصر بالفضالة، ص ٧-٨

(٢) هود ٧٧

(٣) العنكبوت ٣٣

هود على التراخي، أي النتيجة والهدف من مجيء الملائكة، وهو تدمير قوم لوط. وفي هود طال الكلام بين الرسل وبين لوط: " قالوا يا لوط إنا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يُصَلِّاُوا إِلَيْكَ" والدليل: " إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ"، أما في العنكبوت فقد جاء بعد الآية مباشرة: " إنا مُنْزِلُونَ عَلَى أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ رِجْزًا مِنَ السَّمَاءِ" وليس فيها ما يدل على إهمال. هذا من الدقة المعجزة بمكان.

وأضاف الرازي إلى ذلك أن الملائكة قالت - هود-: " إنا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ" وهو لم يكن متصلاً بمجيئهم؛ لأنهم بشروا أولاً ولبثوا، ثم قالوا: إنا مهلكوا أيضاً، فقد تأنوا ولبثوا بعد المجيء، ثم أخبروا بالإهلاك، فإن من جاء ومعه خبر هائل يحسن به الأيفاجئ به.

أما في العنكبوت، فقد ظهر خوف لوط عليهم، والمؤمن عندما يشعر بمضرة بريء يخاف ويحزن من غير تأخير، ولذا قالوا: " لا تَحْفُ ولا تُحْزَن". والمثير هنا ما للحرف من إيحاءين متقابلين: أحدهما: رسم البطء والتمهل، والثاني: تصوير السرعة الحارقة في وقوع الأحداث أو الجواب. (١)

وعند الزمخشري: (أن) صلة أكدت وجود الفعلين مترتباً أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما، كأنهما وجدا في جزء واحد من الزمان، كأنه قيل: لما أحس بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث خيفة عليهم من قومه. (٢)

وبما قيل فيه زيادة (أن) قوله تعالى عن موسى عليه السلام وقد استغاثه يهودي ضعيف على عدو له فقتله: " فَأَصْبَحَ فِي الْمَدِينَةِ خَائِفاً يَتَرَقَّبُ فَإِذَا اسْتَنْصَرَهُ بِالْأَمْسِ يَسْتَصْرِخُهُ قَالَ لَهُ مُوسَى إِنَّكَ لَغَوِيٌّ مُبِينٌ، فَلَمَّا أَنْ أَرَادَ أَنْ يَبْطِشَ بِالَّذِي هُوَ عَدُوٌّ لَهُمَا قَالَ يَا مُوسَى أَتُرِيدُ أَنْ تَمْلِكُنِي كَمَا قُلْتَ نَفْسًا بِالْأَمْسِ إِنْ تُرِيدُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ جَبَّارًا فِي الْأَرْضِ وَمَا تُرِيدُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْمُصْلِحِينَ" (٣). فاليهودي أحق، يورط نفسه

(١) البلاغة القرآنية عند الخطابي، ص ٦٥-٦٦

(٢) الكشاف ٤٥٧/٣

(٣) القصص ١٨-١٩

دائماً مع الناس، ويستغيث موسى فيقتل خصمه المصري، ويصيبه الخوف الهاجس من الانتقام. وبينما هو حذر مترقب يفاجأ باليهودي وقد ملأ الدنيا صراخاً واستصراخاً بموسى عليه السلام، ويعرف موسى تجني المصري، فيريد البطش به.

يقول ابن الأثير: إن (أن) هنا ترسم هذا التردد من موسى، واللحظات النفسية المثيرة الحائرة: ماذا يفعل والموقف سريع؟!

بينما تصور على رأي الإسكافي والكرماني والرازي ذكاء المصري، وسرعة صيحه على موسى " قال يا موسى أريد أن تُثَلِّني؟" فهو يستدرجه ويتهمه بالتجبر والفساد ويذكره بما وقف عليه حياته من الإصلاح. (١)

يتضح مما سبق أن (أن) لم تأت عبثاً، وإنما حذفها في الآيات السابقة يعني خلافاً واضحاً في تأدية المعنى المراد.

هذا ما أريد أن أؤكد في دراستي للجانب البلاغي لهذه الزمادات، إذ إن إقاربي بإطلاق الزائد عليها لا يعني أنني أريد ما ذهب إليه بعض من ردّ هذا القول ووسمه بالادعاء أو الزعم، وأن إطلاق ما يسمى بالزائد وصف للغة القرآن بما لا يصح، فنحن نقرّه نحوياً لا معنوياً، والدليل على ذلك استقراء جميع ما ورد في القرآن الكريم من كلمات زائدة. ولا أدعي أنني سأتمكن من الوقوف عند جميع الآيات التي ورد فيها حرف أو اسم أو فعل - مما مرّ ذكره في الباب السابق. ولكنني سأحاول أن أقف عند بعضها لأتين الوجه البلاغي؛ ليكون دليلاً على أن ورودها مظهر من مظاهر إعجاز القرآن الكريم وفصاحته واحكامه. لقد جاء عن النحاة والمفسرين والبلاغيين أن الغرض الرئيسي لدخول الزمادات في اللغة إنما هو التوكيد، وجمهور الأمة على وقوعه في القرآن والسنة. وعند الزمخشري أن الجملة القرآنية تتراحم فيها عناصر التوكيد والتقرير، سواء منها ما كان بأداة أو بطريقة نظم أو باختيار لفظ، وذلك لتأكيد ما حرم الله حتى

(١) البلاغة القرآنية عند الخطابي، ص ٦

تنكف عنه النفوس المؤمنة، أو لتأكيد ما أحل الله حتى تندفع نحوه.

وإن اعترض البعض على القرآن والسنة بما فيهما من التأكيدات، وأنه لا فائدة في ذكرها، إذ حق البلاغة في النظم إيجاز اللفظ واستيفاء المعنى، وخير الكلام ما قل ودل؛ لهذا أنكروا وقوعه في القرآن وزعموا أنه يجيء لتصور النفس عن تأدية المراد بغير تأكيد. إلا أنه ردّ عليهم قولهم بأن القرآن نزل بلسان القوم، وفي لسانهم التأكيد والتكرار، بل هو عندهم من الفصاحة والبراعة. لذا، اعتبروا من أنكروا وجوده في اللغة مكابراً، إذ لولا وجوده لم يكن تسميته تأكيداً فائدة، "فإن الاسم لا يوضع إلا لمسمى معلوم لا فائدة فيه، بل فوائد كثيرة." (١)

روي عن ابن الأنباري أنه قال: "ركب الكندي (يعقوب بن اسحق) المقلّف إلى أبي العباس (ثعلب) وقال له: إني لأجد في كلام العرب حشواً، فقال له أبو العباس: في أي موضع وجدت ذلك؟ فقال: أجد العرب يقولون: عبد الله قائم ثم يقولون: إن عبد الله قائم، ثم يقولون: إن عبد الله لقائم. فالألفاظ مكررة والمعنى واحد. فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ؛ فقولهم: عبد الله قائم، إخبار عن قيامه. وقولهم: إن عبد الله قائم، جواب عن سؤال. وقولهم: إن عبد الله لقائم، جواب إنكار منكر قيامه. فقد تكررت الألفاظ لتكرار المعاني. فما أثار المقلّف جواباً." (٢)

والتوكيد في علم المعاني: تثبيت الحدوث والوقوع، وله علامات لتأكيد الخبر، أشهرها: إن، أن، لام الابتداء، أحرف التنييه، القسم، نونا التوكيد، الحروف الزائدة، التكرار، قد، أما الشرطية، إنما، اسمية الجملة ضمير الفصل، تقديم الفاعل المعنوي. ذكره الجرجاني. (٣)

فإذا كان المخاطب ساذجاً، ألقينا إليه الكلام خالياً من التأكيد، وإن كان منكراً متردداً لزم تقويته بمؤكد.

(١) البرهان ٢/ ٣٨٤-٣٨٥

(٢) دلائل الإعجاز، ص ٢٠٦

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٤٢

فالخطاب يراعى فيه دائماً المقام من حيث القوة والضعف. نلاحظ ذلك في قوله تعالى عن عيسى عليه السلام في سورة يس: "واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية إذ جاءها المرسلون، إذ أرسلنا إليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث فقالوا إنا إليكم مرسلون، قالوا ما أنتم إلا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء إن أنتم إلا تكذيبون، قالوا ربنا يعلم إنا إليكم لمرسلون..." (١)

ففي البداية قال: "إنا إليكم مرسلون" فأكد بـ (إنّ) واسمىة الجملة، ثم قال: "ربنا يعلم إنا إليكم لمرسلون" فأكد بالقسم وإنّ واللام واسمىة الجملة؛ لمبالغة المخاطبين في الإنكار حيث قالوا: "ما أنتم إلا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء إن أنتم إلا تكذبون". ففي حين خلت الآية الأولى من التوكيد باللام، جاءت الثانية مؤكدة بها؛ لأن الأولى ابتداء إخبار، أي بدء الحديث بأنهم مرسلون إليهم، ولم تكن بينهم محاوره. أما الثانية فكانت جواباً عن إنكار.

فالمقام مقام تحاور ومحاجة وإنكار، وقد نفى الكفار رسالة الرسل بثلاثة أشياء: أحدها قولهم: "ما أنتم إلا بشر مثلنا" والثاني: "ما أنزل الرحمن من شيء" والثالث: "إن أنتم إلا تكذبون"، فقولوا بثلاثة: أحدها قولهم: "ربنا يعلم"، ووجه التأكيد أنه في معنى القسم، والثاني قولهم: "إنا إليكم لمرسلون" والثالث: "وما علينا إلا البلاغ المبين" (٢)

فمنذ ما تأتي (إنّ) وحدها تأتي جواباً لسائل، وإذا كان معها اللام كانت جواب منكر. ذكره العباس والمبرد.

ولو استقرنا آيات القرآن الكريم وجدنا ذلك واضحاً، كقوله تعالى: "وَسَأَلُوكَ عَنِ الْفَرثَيْنِ قُلْ سَأَلُو عَنِّي لَكُم مِّنْهُ ذِكْرٌ، إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ" (٣) وقوله تعالى: "تَحْنُ نَقْصُ عَلَيْكَ بَبَأَهُم بِالْحَقِّ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ

(١) يس ١٢-١٦

(٢) البرهان ٢/ ٣٩٠، الإتيان ٢/ ١٤٠

(٣) الكهف ٨٣-٨٤

آمَنُوا رَبِّهِمْ" (١)، وقوله جل وعلا: "فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِيَّايَ بُرِيَ مِمَّا تَعْمَلُونَ" (٢)، وقوله: "قُلْ إِيَّايَ تَهَيَّئْتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ يُدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ" (٣)، وقوله: "وقل إِيَّايَ أَنَا التَّذِيرُ الْمُبِينُ" (٤).

وأشبه ذلك كثير في كلام الله عز وجل موجه إلى النبي صلى الله عليه وسلم يأمره بأن يجيب به الكفار في بعض ما جادلوا وناظروا فيه. (٥)

أما من أنكر فإنه يحتاج إلى تأكيد أشد في تثبيت الخبر، فيجمع حينها بين (إِنَّ) و(اللام)، وقد يؤكد بها والمخاطب غير منكر؛ لعدم جبره على مقتضى إقراره، فينزل منزلة المنكر. وقد يترك التأكيد وهو معه منكر لأن معه أدلة ظاهرة لو تأملها لرجع عن إنكاره، ومن ذلك قوله تعالى: "ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ، ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ" (٦)، فقد أكد إثبات الموت الذي لا ريب فيه مرتين، وأكد إثبات البعث الذي أنكروه مرة واحدة.

وقد يتبادر إلى الذهن العكس؛ لأن التأكيد إنما يكون حيث الإنكار، إلا أن في ذلك وجوهاً:

١. "أن البعث لما قامت البراهين القطعية عليه صار المنكر له كالمنكر للبداهيات؛ فلم يحتاج إلى تأكيد.
- وأما الموت فإنه - وإن أقروا به - لكن لما لم يعلموا ما بعده نزلوا منزلة من لم يقرّ به، فاحتاج إلى تأكيد؛ لأنه قد ينزل المنكر كثير المنكر إذا كان معه ما لو تأمله ارتدع عن الإنكار"، وقد ظهر على المخاطبين من

(١) الكهف ١٣

(٢) الشعراء ٢١٦

(٣) الأنعام ٥٦

(٤) الحجر ٨٩

(٥) دلائل الإعجاز، ص ٢٤٩

(٦) المؤمنون ١٥-١٦

علامات الغفلة والإعراض عن العمل للآخرة وانهماكهم في الدنيا، ما أنزلهم منزلة المنكر لما بدا من أفعالهم ما فيه إمارات إنكار الموت، ولهذا قال (ميئون) ولم يقل (تموتون). في حين أكد إثبات البعث الذي أنكروه مرة واحدة؛ لظهور أدلته التي من شأنها إزالة الإنكار لدى المنكرين إذا تأملوا فيها. ولهذا قال (تبعثون) على الأصل وهو الاستقبال بخلاف (تموتون). (١)

٢. أدخل اللام على (ميئون) رداً على الدهرية القائلين ببقاء النوع الإنساني، خلفاً عن سلف، وقد أكد الله تعالى خبر البعث في مواضع كثيرة من القرآن وكذب منكره، كقوله تعالى: "زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَسَبَّحٌ" (٢)

٣. العطف يقتضي الاشتراك في الحكم؛ لذا استغنى به عن إعادة اللام، فذكرها وكأنه قال (تبعثون). (٣)
٤. قال الزمخشري: إنه بولغ في تأكيد الموت ليتبينه الإنسان ويبقى الموت نصب عينيه لا يفتل عن ترقبه، فهو يسعى في هذه الدنيا غاية السعي كأنه محلد. وكان جملة الموت أكدت ثلاث مرات؛ فقد قيل: إذا اجتمعت إنَّ واللام كان بمنزلة تكرير الجملة ثلاث مرات؛ لأن (إنَّ) أفادت التكرير مرتين، فإذا دخلت اللام صارت ثلاثاً.

ولم يؤكد جملة البعث إلا ب (إن) لأنه أبرز بصورة لا تقبل الإنكار. وإذا كنا نعتقد العلاقة القوية بين اللفظ والمعنى، فهذا المعنى يقتضي الصورة اللفظية التي جاءت عليها الآية الكريمة من حيث حذف اللام في (تبعثون). كما أن البعث سيكون يوم القيامة، أي مستقبلاً فلا يجاء باللام معها؛ لأن اللام تخلص المضارع للحال. (٤)

(١) البرهان ٣/ ٨٧-٨٨

(٢) الثعالب ٧

(٣) المصدر نفسه ٣/ ٨٨

(٤) المصدر نفسه ٣/ ٨٨، الإتيان ٢/ ١٤٠

ومن الحروف التي تزداد لتقوية المعنى وتأكيده (الباء) - كما ذكرنا سابقاً - ومن ذلك قوله تعالى: "أوليسَ الذي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ" (١)، فقد وقعت الباء الزائدة بعد النفي المسبوق بالاستفهام الإنكاري لتأكيد المعنى المراد من ذلك. وكذلك الحال في قوله تعالى: "أولم يرُوا أَنَّ اللَّهَ الذي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَمُتْ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى" (٢)، فقد زيدت الباء لتأكيد النفي المسبوق بالاستفهام الإنكاري، وذلك أن (أن) دخلت مع خبرها في حيز النفي وهو قوله تعالى: "أولم يروا" فكانه قيل: أوليس الذي خلق السموات والأرض بقادر.

جاءت الباء مرتبطة بأداة النفي ومؤكدة لمعنى النفي فيها، فينصب حينها الاستفهام الإنكاري على النفي المؤكد بالباء، أو على تأكيد النفي بها، وذلك أسلوب يفيد التهكم والتأنيب. وعلى هذا فإن المقصود بهذه الآية الكريمة إنكار على من لم يؤمن بالبعث وحياء الناس في الآخرة للحساب والجزاء، وتأنيب لهم على كفرهم وجحودهم رغم الأدلة القاطعة والواضحة عليه. (٣)

وعند النظر في الآيات التي اقترن فيها خبر (ما) بـ (الباء) نجدتها وردت في مقام جحد وإنكار، تقريراً لهذا النفي. وكذلك الحال مع (ليس)، فحينما اتصل خبرها بالباء كانت في مقام الجحد والإنكار تأكيداً للنفي وإبعاداً لأي احتمال في صدقه.

أما حين ينفي الخبر دون تثبت من نفيه، فلا يقترن بالباء؛ لأن الشك فيه يمنع تقرير النفي بها وتوثيقه، كقوله تعالى: "ويقول الذين كفروا لستُ مُرْسِلاً قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ" (٤)

(١) يس ٨١

(٢) الأحقاف ٣٣

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية/ القاهرة، ج ٣١، ص ٢٧

(٤) الرعد ٤٣

وكذلك الجمل الاستفهامية، يطرد مجيء الخبر فيها مقتراً بالباء، وذلك عند الاستفهام عن منفي بليس، فإن النفي ينتقض فيها ويخرج إلى التقرير والإثبات، من ذلك قوله تعالى: "أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ" (١)، فلا يمكن أن يحتمل المعنى في الآية النفي، أو تأكيداً للنفي، بل خرجت الآية من حيز النفي إلى الإثبات والتقرير، فهو يثبت بصيغة الاستفهام المنفية بليس أن الله أعلم بمن يشكره. وقد كان للباء أثرها في تحديد هذه الدلالة. (٢)

ومما قيل فيه كذلك زيادة (الباء) قوله تعالى: "وَهَزَىٰ إِلَيْكَ الْجَذْعَ النَّخْلَةَ سَاقِطٍ عَلَيْكَ رَطْبًا جَنِينًا" (٣)، وذلك في سياق قصة مريم عليها السلام حين جاءها المخاض، وما سيطر عليها من همّ وحزن، وتسرية الله لها؛ فقد أكرمها بمعجزتين: الطعام والشراب، لا من حيث أنهما طعام وشراب، بل من حيث أنهما معجزتان تريان الناس أنها من أهل العصمة والبعد عن الريبة، فأيدها بأمر إلهية خارجة عن العادة خارقة لما ألفوا واعتادوا. وإذا كنا نعلم - كما جاء في التفسير - أن ذلك الجذع كان جذع نخلة يابسة ليس لها رأس ولا ثمرة ولا خضرة، وكان الوقت شتاء، وكما قيل: "النخلة أقل شيء صبراً على البرد، وثمارها إنما هي جمارها" (٤)، فإننا نستبعد أن تساقط عليها ثمراً تقات به أثناء مخاضها، لذا كان لا بد من التأكيد عليها حين طلب منها هز الجذع الذي يفسره في جواب الطلب "تساقط عليك رطبا جنينا" مما يؤكد لها ويزيدها يقيناً على يقين أنها معجزة أخرى من معجزات الله عز وجل، فتقر عينها وتطيب نفسها ولا تنتم، وتنسى كل ما أحزنها وأهّمها؛ فهي في رعاية الله، وإن كانت في الصحراء بعيدة عن أهلها وقومها.

إضافة إلى الصوت، وكأنه يحمل بجرسه قوة وتأكيداً؛ ليثبت في أذن السامع حقيقة الطلب، وإذا كان اللفظ

(١) الأنعام ٥٣

(٢) من أسرار العربية في البيان القرآني، ص ٢٢-٢٦

(٣) مريم ٢٥

(٤) الكشاف ١٣/٣-١٥

دليل المعنى فإن حذف الباء يضعف الأثر النفسي الذي تغلغل في الأعماق وهزّها وهويّنادي (وهزّي إليك بجذع النخلة)، فالكلمات المتلاحقة في هذه الآية ترسم في خيالنا صورة حيّة لأحداث القصة بعنصرها: الصوت والحركة، فنعيشها بكل ما فيها من عجائب وخوارق. ولو كان الكلام في غير التنزيل - وجاء بحذف الباء (وهزّي إليك جذع النخلة) هل نحس بنفس القوة في تأدية المعنى والتأثير في النفس؟! وكون الحرف زائداً لا يعني إلغاء ما وضع له من معانٍ في اللغة، بحيث ينسلخ انسلخاً تاماً عن كل معنى من معانيه الوضعية، وهذا ما نلاحظه هنا، حين نلمح معنى الاستعانة بادياً؛ إذ يمكن أن يكون هز النخلة بجذعها ليتساقط عليها الرطب، إلا أن لا يتوقف عليها المقصود الأصلي من التركيب. لذا، قيل: يمكن الاستثناء عنها، ولا يحل إسقاطها من الكلام بإفادة ذلك المقصود، وإلا لم تكن زائدة. مثال آخر أجمع العلماء على زيادة الباء فيه قوله تعالى: " وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ"، نزلت الآية حثاً على الجهاد والإنفاق في سبيل الله، (١) فالإسكاف وحب المال يؤدي إلى الهلاك، ولذلك سمي البخل هلاكاً والهلاك: انتهاء الشيء في الفساد، أو خروج الشيء عن حال إصلاحه. وقد وردت كلمة الهلاك في الكتاب العزيز مقابل الحياة، قال تعالى: " لِيُهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيُحْيِيَ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ" (٢)، وقال تعالى: " كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ" (٣)، فالهلاك ضد الحياة. والله سبحانه وتعالى ينهى - في الآية الكريمة - عباده المؤمنين عن إلقاء أنفسهم وإيقاعها في الهلاك، والاستسلام للتهلكة وهي العذاب، بترك ما لزمهم من الفرائض كالنفقة في سبيل الله والجهاد، وإلا استحقوا بتركها عذابه.

والإلقاء: طرح الشيء من مكان عالٍ إلى أسفل منه، لذا عدّي بالي لتضمنه معنى الإلقاء. ولعل ذلك

(١) انظر: تفسير الطبري ٢/٢٠٢-٢٠٥، تفسير القرطبي ٢/٣٦٥، تفسير أبي السعود ١/٢٠٥، أحكام القرآن

للجصاص ١/٣٢٧، المستدرک للحاکم ٢/٣٠٣

(٢) الأنفال ٤٢

(٣) القصص ٨٨

التعبير يلقي علينا ظلال الصورة حين يرمون أنفسهم فتلقاهم النار (التهلكة) تسيطر عليهم فتحويهم؛ إذ توقفهم عن الغزو والدفاع عن الإسلام والمسلمين والجهاد يقوي عدوهم ويضعفهم، فيجتري عليهم ذلك العدو، وقد يفتنهم في دينهم، وحينها يكون هلاكهم، ويكونون هم من ألقى نفسه في الهلاك والدمار، ودفع نفسه إليه دفعاً.

ولو قال - في غير التنزيل - (ولا تلقوا أنفسكم إلى التهلكة) لما أدى هذه الدلالة بهذا العمق؛ فدخول الباء أعطى عملية الإلقاء شيئاً من القوة والسرعة، وأوحى إلى أن الأمر لم يأت عفو الخاطر، وإنما كان بدافع منهم وبقصد دون تردد. وذكر الأيدي وقصد بها النفوس؛ لأن الأيدي هي العضو العامل الذي يؤدي بالشخص إلى الوقوع في الهلاك والمصائب. يقال: ألقى بيده في أمر كذا، إذا استسلم؛ لأن المستسلم في القتال يلقي سلاحه بيده، فكذلك فعل كل عاجز في أي فعل كان. (١)

ولو تأملنا أكثر في كلمتي (بأيديكم) و(أيديكم) لوجدنا دخول الباء أدى إلى جرها، أي نطقها ساكئة، مما منحها ذلك المدّ حين قراءتها بما يوحي بعملية الإلقاء، وتلك الصورة حين طرحهم من مكانهم العالي إلى حيث سيستقر بهم المقام حيث الهلاك والدمار. ولو لم تدخل الباء لجاءت منصوبة (أيديكم)، وعندها تلفظ سريعاً، ولا تعطي ذلك الإيحاء وتلك الدلالة. وكما ذكرنا سابقاً، فإن المفردات القرآنية المتجاورة جاءت متجانسة، بحيث كل منها مع ما يليه وما يسبقه يؤدي معنى فريداً معجزاً، فلا نستطيع حذف حرف أو زيادة آخر ليؤدي نفس المعنى المقصود، وإلا اختل المعنى. كل ذلك إضافة إلى ما فيه من إيقاع يؤثر في السامع تأثيراً يتغلغل في أعماق النفس ما لا يفعله أي كلام بشري مهما بلغت فصاحته وحسنه، لذا، كان لا بد من ورود الباء بعد الفعل (تلقوا) وقبل لفظة (أيديكم) لإيصال المعنى المطلوب بدقة.

(١) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، دار الفكر-

وقد جاءت (الباء) زائدة مع الفاعل في قوله عز وجل " وكفى بالله شهيداً" (١)، فإذا تذكرنا أن حرف الباء أصله للإصاق، أي اختلاط الشيء بالشيء، استطعنا أن ندرك دخوله هنا لتأكيد الاتصال، أي لتأكيد شدة ارتباط الفعل بالفاعل؛ لأن الفعل يطلب فاعله طلباً لا يبد منه، والباء توصل الأول إلى الثاني، فكان الفعل يصل إلى الفاعل، وزادته الباء اتصالاً. قال ابن الشجري (٢) : "فعلوا ذلك ايذاناً بأن الكافية من الله ليست كالكافية من غيره في عظم المنزلة، فضعف نظمها ليضعف معناها".

وقيل : دخلت الباء تدل على المعنى، لأن المعنى : اكفوا بالله.

ومثل الباء زيادة (لا)، كما جاء في قوله تعالى " ما مَنَّكَ إِلَّا تُسْجُدٌ" (٣). المعنى : ما منعتك أن تسجد، كما وقع في سورة (٤)، فقد زيدت (لا) لتأكيد معنى الفعل الذي دخلت عليه، منبهة على أن الموحى عليه ترك السجود، وكأنه قال : وما منعتك أن تحقق السجود وتلزمه نفسك؟ (٥) لأن أمري لك بالسجود أوجبته عليك إيجاباً وأحتمه عليك حتماً لا يبد منه. وقد سأله عن المانع من السجود مع علمه بما منعه توبيخاً له وإظهاراً لمعادته وكفره وكبره وافتخاره بأصله وازدرائه بأصل آدم. وهو حين خالف أمر ربه اعتقد أنه غير واجب عليه، فهو يرى نفسه أفضل من آدم، وسجود الفاضل للمفضول خارج من الصواب، لذا قال : " خَلَقْتَنِي مِنْ تَابِرٍ وَخَلَقْتَنِي مِنْ طِينٍ"، و"قال لم أكن لأسجد لبشر خلقته من صلصال من حمأ مسنون" (٦) مشعراً بأن من شأنه هذا لا يحسن أن يسجد لمن دونه، فكيف يحسن أن يؤمر به. فهو أول من أسس بنيان

(١) الفتح ٢٨

(٢) البرهان ٤ / ٢٥٢

(٣) الأعراف ١٢

(٤) ص آية ٧٥

(٥) الكشاف ٢ / ٨٦

(٦) الحجر ٣٣

التكبر واختراع القول بالحسن والقبح . وقد يقال : لماذا اختلفت العبارات عند حكاية قصة إبليس ورفضه تنفيذ أمر ربه ؟ ففي سورة الحجر (آية ٣٢) قال تعالى : " يَا إِبْلِيسُ مَا لَكَ أَنْ لَا تُكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ " وفي سورة ص (آية ٧٥) يقول : " ما منعك أن تسجد " ، في حين في سورة الأعراف " ما منعك ألا تسجد " ، قيل : اختلاف العبارة عند الحكاية يدل على أن إبليس أدمج في معصية واحدة ثلاث معاص : مخالفة الأوامر ، ومفارقة الجماعة والإباء عن الانتظام في سلك أولئك المقربين ، والاستكبار مع تحقير آدم عليه السلام . وقد ويخ على كل واحدة منها ، وأكفى بما ذكره في موطن عن أن يذكره في موطن آخر ، مشعراً بأن كل واحدة منها كافية في التوبيخ وإظهار بطلان ما ارتكبه . (١)

وكذا قوله تعالى : " لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ الْأَيُّدُرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ " (٢) ، أخرج عبد بن حميد عن يزيد بن حازم قال : سمعت عكرمة وعبد الله بن أبي سلمة رضي الله عنهما ، قرأ أحدهما : " لئلا يعلم أهل الكتاب " ، وقرأ الآخر : " يعلم أهل الكتاب " مما ينبى أن المعنى : يعلم أهل الكتاب أن الفضل بيد الله دونهم ودون غيرهم من الخلق يؤتية من يشاء من خلقه ، وأن (لا) صلة ، لأن العرب تجعلها كذلك في كل كلام دخل في أوله أو آخره جحد غير مصرح ، كقوله في الجحد السابق الذي لم يصرح به : " ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك " وقوله تعالى : " وما يُشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون " (٣) ، وقوله تعالى : " وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون " (٤) ، وفي هذه الآية الكريمة جاء الجحد في آخر الكلام في قوله : " ألا يُقدرون... " ليؤكد معنى الفعل (ليعلم) حين يخاطب الذين لم يسلموا من أهل الكتاب أنهم لا يتلون شيئاً مما

(١) أبو السعود ، محمد بن محمد السادي . إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ٢١٦/٣

(٢) الحديد ٢٩

(٣) الأنعام ١٠٩

(٤) الأنبياء ٩٥

ذكر من فضله من الكفلين والنور والمغفرة، ولا يتمكنون من نيله، حيث لم يأتوا بشرطه الذي هو الإيمان برسوله. أخرج عبد الرزاق وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر عن قتادة رضي الله عنهن قال: لما نزلت الآية "يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وأمنوا برسوله يؤتكم كفلين من رحمته ويجعل لكم نورا تمشون به ويغفر لكم والله غفورٌ رحيم" (١) حسدهم أهل الكتاب عليها، فأنزل الله تعالى: "لئلا يعلم أهل الكتاب... (٢)"

وقد جاءت (لا) مؤكدة أيضاً في قوله تعالى: "ما يؤدُّ الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين" (٣)، وورد في الآية دلالة بيّنة على نهي الله تبارك وتعالى المؤمنين عن الركون إلى أعدائهم من أهل الكتاب والمشركين، وقبول شيء مما يأتونهم به على وجه النصيحة، وذلك بإطلاعهم على ما يستبطنه هؤلاء لهم من الضغينة والحسد، وإن أظهروا خلاف ذلك. فالود: يعني حب الشيء مع تمنيه، ونفيه كناية عن الكراهية، وقد كره الكافرون من أهل الكتاب والمشركين (٤) بالله من عبدة الأوثان أن ينزل على المؤمنين من الخير الذي كان ينزل عليهم من عند الله، وهو الوحي. (٥)

فقد رأى المشركون أنفسهم أحق بأن يوحى إليهم إلهياً بما كان لهم من الجاه والمال، زعماً منهم أن رئاسة الرسالة كسائر الرياسات الدنيوية منوطة بالأسباب الظاهرة، ولذلك قالوا: "لولا نزل هذا القرآن على رجلٍ

(١) الحديد ٢٨

(٢) انظر: تفسير أبي السعود ٨/ ٢١٤، زاد المسير للجوزي ٨/ ١٧٩، تفسير السيوطي ٨/ ٦٨، تفسير الصنعاني

٢٧٦/٣، تفسير الطبري ١١٩/٢٨

(٣) البقرة ١٠٥

(٤) قال ابن عباس: أهل الكتاب هم يهود المدينة ونصارى نجران، والمشركون: مشركو أهل مكة.

(٥) الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد. زاد المسير في علم التفسير، المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٢

١٢٦/١، (١٤٠٤ هـ)

من القَرَمِينَ عَظِيمٍ" (١)، فكانوا يحسدونهم. أما اليهود، فلأنهم أهل الكتاب وأبناء الأنبياء، الناشئون في مهابط الوحي، تمنوا عدم نزول الفرقان، وما أوحاه الله إلى محمد من حكمه وآياته حسداً منهم وبغياً على المؤمنين.

ولما كانت اليهود بهذا الداء أشهر، لا سيما في أثناء ذكر ابتلائهم به، لم يلزم من نفي ودادتهم لما ذكر نفي ودادة المشركين له، فزبدت (لا) لتأكيد النفي قبل المشركين. (٢)

كما وردت (لا) زائدة في أكثر من موضع قبل القسم في التنزيل، ومنه قوله تعالى: "فلا أقسم بمواقع النجوم، وأنه لقسم لو تعلمون عظيم" (٣)، وقوله: "فلا أقسم بما تبصرون وما لا تبصرون" (٤)، وقوله: "ولا أقسم بالنفس اللوامة" (٥). أمثلة ذلك كثيرة ورد ذكرها في الفصل السابق، وجمهرة المفسرين على أن معناها (أقسم)، ذكر الشيخ محمد عبده: "إن (لا أقسم) عبارة من عبارات العرب في القسم، يراد بها تأكيد الخبر، كأنه في ثبوته وظهوره لا يحتاج إلى قسم، ويقال: إنه يؤتى بها في القسم إذا أريد تعظيم المقسم به، كأن القائل يقول: إني لا أعظمه بالقسم لأنه عظيم في نفسه. والمعنى في كل حال على القسم." (٦) وذكرت د. بنت الشاطئ أن التأكيد عن طريق النفي ليس بغريب عن مألوف الاستعمال، فحين تقول وكذلك ما ذكره الزمخشري في كشفه أنها للنفي، والمعنى في ذلك أنه لا يقسم بالشيء إلا إعظاماً له، بدليل

(١) الزخرف ٣١

(٢) تفسير أبي السعود ١/١٤١، تفسير الطبري ١/٤٧٤

(٣) الواقعة ٧٥

(٤) الحاقة ٣٨

(٥) القيامة ٢

(٦) الإعجاز البياني للقرآن الكريم، ص ١٥٦

قوله تعالى: " فلا أقسم بمواقع النجوم ، وأنه لقسّم لو تعلمون عظيم " فكأنه بإدخال حرف النفي يقول : إن إعظامي له بإقسامي به كإعظام؛ يعني أنه يستأهل فوق ذلك . (١)

لشخص آخر: لا أوصيك بفلان، فإنك تؤكد التوصية وتبالغ في الاهتمام بها، كما تقول: لن ألح عليك في زيارتنا، فتبلغ بالنفي ما لا تبلغه بالطلب المباشر الصريح: فهي لا تعتبرها زائدة، إلا أنها ترى ورودها من قبيل التأكيد بالنفي، وإنما ليس نفيًا حقيقيًا، بل أريد به تأكيد القسم . (٢)

وعند الرازي أنها لنفي القسم، كأنه قال: لا أقسم عليكم بذلك اليوم في قوله: " لا أقسمُ بيومِ القيامةِ "، ولكني أسألك غير مقسم: أنتحسب أنا لا أنجمع عظامك إذا تفرقت بالموت؟ أو كأنه تعالى يقول: لا أقسم بهذه الأشياء على إثبات هذا المطلوب، فهو أعظم وأجلّ من أن يقسم عليه بهذه الأشياء . فالمراد من ذلك تعظيم المقسم عليه، وتفخيم شأنه . أو أنه أراد أن يقول أن إثبات ذلك الأمر أظهر وأجلّ من أن يحاول إثباته بمثل هذا القسم .

ويرد الدكتور فضل عباس ذلك كله ليقول: إن (لا) أصلها لام الابتداء أشبعت فتحها، والدليل على ذلك أنها قراءة سبعية، وهناك ما يشهد لهذا من كلام العرب . (٣)

والأظهر عندي أنها ليست نفيًا حقيقيًا، وإنما جيء بها لتأكيد القسم، وإعظاماً للمقسم عليه، إذ إن اعتبارها للنفي يناقض المعنى الذي يتجلى في الآيات التالية للمقسم، وإلا احتجج إلى تأويل المعنى وإخراجه عن الظاهر اللفظي .

ومن عناصر القوة والتوكيد في الجملة العربية (اللام)، كالتي تزداد في تعدية الأفعال، كما في قوله

(١) المصدر نفسه، ص ١٥٦

(٢) الكشاف ٦٦٠/٤

(٣) لطائف المنان، ص ٢٤٣-٢٤٤

تعالى: "أبلغكم رسالات ربي وأنصح لكم" (١)، ففي زيادتها مبالغة ودلالة على أن النصيحة قد وقعت خالصة للمنصوح لهن، مقصود بها جانبه لا غير.

ومثلها قوله: "يريدُ اللهُ لِيَبَيِّنَ لَكُمْ" (٢)، قيل: أصل النظم الكريم: يريد اللهُ أن يبين لكم، فزِدت اللام لتأكيد معنى الاستقبال اللازم للإرادة، أو لتأكيد إرادة التبيين، أي: يريد اللهُ أن يبين لكم ما هو خفي عنكم من مصالحكم وأفاضل أعمالكم، أو ما تعبدكم به من الحلال والحرام. (٣)

ذلك أن الله سبحانه أراد أن يؤكد لأمة محمد صلى الله عليه وسلم ما أرادهم من تبيين هذه الأمور، وهدايتهم سنن من كان قبلهم من الأنبياء والصالحين، وما سلكوه في دينهم ليقصدوا بهم، فيهيئهم للتوبة بما أرشدهم إليه من الطاعات. وقد جاءت الآية الكريمة في سياق حديث عما يريدُه الفجرة منهم من اتباع الشهوات والميل عن الحق والصواب، فأراد اللهُ أن يؤكد لهم ما يريدُه لهم من اتباع الصواب والحق ليتوب عليهم، مقابل ما يريدُه أتباع الشيطان منهم من الفجوة واتباع الهوى. ومن أجل بيان كمال منفعة ما أرادُه اللهُ تعالى وكمال مضرة ما يريدُه الفجرة قال بعد ذلك: "والله يريدُ أن يتوبَ عَلَيْكُمْ"، فجاءت جملة مبتدأة لبيان ما ذكرناه سابقاً، كما غير الأسلوب إلى الجملة الاسمية دلالة على دوام الإرادة، ولم يفعل ذلك في قوله: "وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ يُتَّبِعُوا مِثْلًا عَظِيمًا"؛ للإشارة إلى الحدوث وللإيماء إلى كمال مبالغة مضموني الجملتين. (٤)

أما (الكاف) فخير مثال على زيادتها قوله تعالى: "لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ"، فقد قالوا: المعنى: ليس مثله شيء، والكاف زائدة، والا استحالة الكلام؛ فالكاف بمعنى مثل، وعندها يكون التقدير:

(١) الأعراف ٦٢

(٢) النساء ٢٦

(٣) انظر: فتح القدير ١/٤٥٢، تفسير أبي السعود ٢/١٦٨، تفسير الطبري ٥/٢٧

(٤) تفسير أبي السعود ٢/١٦٩

ليس مثل مثله شيء، وفساد المعنى ظاهر من وجهين: أحدهما: أن في ذلك إثبات المثل له عز اسمه وتعالى، وهذا محال، فالله عز وجل لا مثل له. والآخر: "أن الشيء إذا أثبت له مثلاً، فهو مثل مثله؛ لأن الشيء إذا ماثله شيء فهو أيضاً مماثل لما ماثله." (١)

وقيل: إن أداة التشبيه كررت لتأكيد نفي المثلية المنفية في الآية، وقد عرف عن العرب أنها قد تكرر بعض الحروف لتأكيد المعنى، فإذا أرادوا توكيد النفي، مثلاً، جمعوا بين أداتي النفي (ما) و(إن)، وإذا أرادوا توكيد الشرط جمعوا بين (إن) و(ما)، وقد يجمعون بين أداتين من نفس الجنس بهدف زيادة التوكيد، وقد ورد منها في القرآن الكريم الكثير، ومن ذلك قوله تعالى: "فَإِنَّمَا تَمَقَّقْتُهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِدَ بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ" (٢)، وقوله: "وَإِنَّمَا تَخَافْنَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ فَابْذُ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ" (٣)، وقوله: "فَإِنَّمَا تَذَهَبُ بِكَ فِئَاتٌ مِنْهُمْ مُنْقَمُونَ" (٤).

وقالوا: إن العرب تستعمل كلمة المثل وتريد بها الذات، فإذا قالوا: مثلك لا يبخل، ونفوا البخل عن مثله، إنما أرادوا نفيه عن ذاته، ولكنهم عن طريق الكناية قصدوا المبالغة. ويضرب الزمخشري على ذلك مثلاً قولك للعربي: العرب لا تحفر الذم، فهذا أبلغ من قولك: أنت لا تحفر الذم. (٥)

لذا، فإن في قوله: "ليس كمثل شيء" مبالغة في نفي المثلية عن رب العالمين، وأقوى تحقيقاً للمعنى المقصود وأدق.

(١) البرهان ٢/٢٧٤، سر صناعة الإعراب، ص ٢٩٢

(٢) الأنفال ٥٧

(٣) الأنفال ٥٨

(٤) الزخرف ٤١ / بطلان الجواز وأثره في إفساد التصور، ص ١٠٥

(٥) الكشاف ٤/٢١٧

ويتوقف الركب بي وأنا أطوف في رحاب القرآن الكريم عند الآية الشريفة: "وقال اركبوا فيها بسْمِ اللَّهِ مَجْرُهَا وَمِرْسَاهَا" (١)، حين جاء الأمر بالركوب من نوح عليه السلام للمؤمنين ممن معه، مرحلة أخيرة في قصة السفينة، عندما أمره الله تعالى بصنعها، ولعل ذلك بعد إدخال ما أمر بحمله في الفلك من الأزواج، وكأنه قيل: فحمل الأزواج وأدخلها في الفلك، وقال للمؤمنين: اركبوا فيها.

والركوب: العلو على شيء متحرك، ويتعدى بنفسه، لذا قيل إن (فيها) ههنا زائدة، واختلف في فائدة زيادتها، فقد ذكر الشوكاني أن استعمالها في الآية جاء ليدل على أنهم أمروا أن يكونوا في جوفها لا على ظهرها. (٢).

ونفى أبو السعود ذلك، واعتبره من قبيل الظن، فإن أظهر الروايات أنه عليه السلام جعل الوحوش ونظائرها في البطن الأسفل، والأنعام في الأوسط، وركب هو ومن معه في الأعلى. لذا فإن استعمال (في) جاء لرعاية جانب الحلية والمكانية في الفلك، والسر فيه أن معنى الركوب العلو على شيء له حركة، إما إرادية كالحيوان، أو قسرية كالسفينة والعجلة ونحوهما، فإذا استعمل في الأول جاء على الأصل، فيقال: ركب الفرس، وعيه قوله عز وجل: "والخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لَتَرَكِبُوها" (٣)، وإن استعمل في الثاني يلوح بمحلية المفعول بكلمة (في)، فيقال: ركب في السفينة، وعليه الآية، وقوله: "فإذا ركبوا في الفلك" (٤)، وقوله: "فانطلقا حتى إذا ركبا في السفينة خرقها". (٥)

ويذهب القرطبي مذهبا مغايرا حين يرى في الكلام حذفاً، أي: اركبوا الماء في السفينة، ثم يلوح إلى ما

(١) هود ٤١

(٢) فتح القدير ٤٩٩/٢

(٣) النحل ٨

(٤) العنكبوت ٦٥

(٥) الكهف ٧١ / تفسير أبي السعود ٢٠٩/٤

ذهب إليه أبو السعود بأنها جاءت للتأكيد . (١)

والرأي عندي ما ذهب إليه أبو السعود، لأن (في) تحمل معنى الظرفية، والسفينة حين تم صنعها إنما كانت من أجل خدمة المؤمنين ونجاتهم من الغرق، فلا يتصور أن تكون سطحاً بدائياً بسيطاً يحملهم على وجه الماء، وإنما كانت كما يقال - على أحدث نظام البواخر، فاحتوت ما احتوته من مخلوقات مختلفة وسارت إلى مكان لا يصل إليه الماء، فلا بد أن تكون مرتفعة الحواف حماية لهم، ولعل (في) توحى بهذا المعنى وتؤكد.

من كل ما سبق ذكره، أرى أننا لا نجاوز الحق إذا قلنا إن عناصر القوة في العبارة القرآنية تتزاحم وتتوسع، مما يلعب دوراً عظيماً في إيصال المعنى، وتعميق أثره في النفوس. ولعل منزل هذا الكلام الكريم، العارف بالنفوس البشرية وطبيعتها، والأنسب في خطابها في كل حال، قد أراد لهذه الكلمات أن تقع موقعها في التعبير؛ لتقع الموقع نفسه من النفوس المخاطبة، فالذي يصنع الآلة هو الذي يضع قانون إصلاحها وصلاحتها، والذي خلق الإنسان هو الذي يعلم ما الذي يؤثر فيه، ويبلغ منه ما يريد، وهو الذي هدى الإنسان كيف يتكلم، وعلمه قوانين لفته وخطابه، وطبعه على إدراكه ووعيه، فحين يتلو آيات الكتاب العزيز، ويحس بما يسري في قلبه من معانٍ أعمق مما نطق به لسان، يدرك أن سر ذلك في نظمه واختيار مفرداته في قوالب خاصة.

ولما كانت النفس البشرية ضعيفة، ونوازعها كثيرة، كان لا بد للأسلوب الذي يخاطب تلك النفس أن يميل إلى القوة والتأكيد ليبلغ منها ما يريد، ويطرد منها وساوس الإنكار والتردد والشك.

انظر معي في قوله تعالى: "والمُطَلَّاتِ يَرْتَضْنَ أَنْفُسَهُنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ"، ذلكم التشريع الرباني. حكم تكليفي يأتي بأسلوب خبري بعيداً عن الأمر؛ تأكيداً للأمر، وليوحى لنا أنه سبحانه أمر فصادف من المؤمنين به

امتثالاً، بحيث طبق بكل جزئياته، لم تشذ عنه حالة، فصار واقعاً يحكى، وليس تكليفاً يطلب، فالذي يصدق الله تعالى يتبع أوامره ويطبق أحكامه. فالحق سبحانه حين يعرض علينا قضية المطلقات في الآية الكريمة يعرضها وكأنها أصبحت تاريخاً، بحيث أمر فلاقى تصديقاً وتطبيقاً. وقد أكد أمره دون اللجوء إلى أساليب الإنشاء، وإنما اعتمد أسلوباً آخر، فلو نظرنا إلى قوله تعالى: "يتربصن بأنفسهن" وتأملنا فيه لوجدنا كلمة (التربص) نفسها حين التقت مع (الباء) أوحى لنا بما أراد الحق توكيده؛ فالتربص هو الانتظار، والمطلقة تربص من العدة حتى تنتهي فتصبح حرة قادرة على التحلل من قيود العدة وتوابعها، وهذا التربص يجعل النفس الواعية لما كلفت به في صراع مع ما تأمرها به نوازعها حتى يمضي الوقت بقيوده وضغوطه. ومجيء الباء يرمي بدلالات ذلك الصراع بين المطلقة ونفسها فلذلك قال: "يتربصن بأنفسهن". والله أعلم.

وانظر كذلك ما أحدثته (الواو) في قوله تعالى: "وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم" (١)، قال الشيخ جمال الدين بن مالك في باب الاستثناء من شرح التسهيل وتابعه الشيخ أثير الدين، أن الأزهرى ذكر في الأزهرية: وتأتي الواو للتأكيد، نحو: ما رأيت رجلاً إلا وعليه ثوب حسن، وفي القرآن منه (الآية). وأجازره أبو البقاء كذلك. (٢)

الآية شروع في بيان سر تأخير عذاب بعض الأمم إلى يوم القيامة، وعدم نظمهم في سلك الأمم الدارجة في تعجيل العذاب، أي: ما أهلكنا قرية من القرى بالحسف بها وبأهلها كما فعل ببعضها أو بإخلائها عن أهلها إلا ولها في ذلك الشأن كتاب، أي أجل مقدر مكتوب في اللوح لا يمكن تبديله لوقوعه حسب الحكمة المقضية له.

(١) الحجر ٤

(٢) البرهان ٤/٤٤٠

قيل: (كتاب) مبتدأ خبره الظرف، والجملة حال من قرية، أو صفة لكن لا للقرية المذكورة بل للمقدرة التي هي بدل من المذكورة، فيكون بمنزلة كونه صفة للمذكورة، أي: ما أهلكتنا قرية من القرى إلا لها كتاب معلوم، كما في قوله تعالى: " لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيحٍ لَا يُسِينُ "، فإن قوله تعالى: " لا يسمن " صفة لكن لا للطعام المذكور؛ لأنه إنما يدل على انحصار طعامهم الذي لا يسمن في الضريح، وليس المراد كذلك، بل للطعام المقدر بعد إلا، أي: ليس لهم طعام من شيء من الأشياء إلا طعام لا يسمن، فليس فيه فصل بين الموصوف والصفة بكلمة كما توهم. (١)

وقد توسطت الواو بينهما وكان القياس عدمه؛ إيداناً بكمال اللصوق بين الصفة وموصوفها، إذ شأن الواو الجمع والربط، لذا فإن الصفة هنا أقوى لصوقاً بموصوفها منها في قوله تعالى: " وما أهلكتنا من قرية إلا لها مُنذِرُونَ "، لأن امتناع انفكاك الإهلاك عن الأجل المقدر عقلي، وعن الإنذار عادي جرت عليه السنة الإلهية. ولما بين أن الأسم المهلكة كان لكل منهم وقت معلن لهلاكهم لم يكن إلا حسبما كان مكتوباً في اللوح، أكد أن كل أمة من الأمم، منهم ومن غيرهم لها كتاب لا يمكن التقدم عليه ولا التأخر عنه. (٢) إذن دخول الواو جاء لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف لتدل على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر.

في نهاية هذا الباب نستطيع القول:

إن وجود الزائد في القرآن يخدم قضية الإعجاز، بل يبرزها؛ فلم ترد في موقع في كتاب الله العزيز إلا زادته جمالاً وحسناً وفصاحة، وأضفت إليه بلاغة وبياناً، إضافة إلى أثرها في أداء المعنى الذي لولاه لم يتم، وأنه لو حذف لأحدث خللاً وفراغاً لا يسد ولو وضعت مكانه مفردات اللغة كلها ما استطاعت تأدية المعنى الذي ذهب إليه التعبير السماوي المعجز.

(١) تفسير أبي السعود ٦٥/٥

(٢) انظر: تفسير أبي السعود ٦٦/٥، فتح القدير ٣/ ١٢١-١٢٢، البرهان ٢/ ٤٥٢، ٢/ ٤٤٠، الكشاف ٢/ ٥٢٤

ولكن لكل حرف أو كلمة زائدة أثرها الذي يميزها عن غيرها في سياقها الخاص، بما يحدد لها خصوصية ليست لغيرها، على أن الفهم العام لذلك السياق هو الذي يساعدنا في فهم دلالتها الخاصة التي سبقت من أجلها، ووردت لإبرازها.

فالزيادة ظاهرة أسلوبية كانت سائدة في أساليب العربية، وبرزت واضحة في النص العزيز، لم تأت عبثاً، بل لمقتضيات بلاغية يحددها السياق، والجو العام الذي ترد فيه. ولعل ما تقدم يوضح ذلك ويؤكد.

الخاتمة

وبعد، فقد حاولت في دراستي أن أطوف في رحاب القرآن الكريم، من خلال بحث مسألة (الزيادة) من عدة زوايا: بمنظار أهل النحو نارة، وأهل التفسير نارة، وأهل البلاغة نارة أخرى؛ لعملي أستطيع الوقوف منهم موقف العارف المطلع الذي يستطيع تبني موقف حكيم، منطلقاً من قاعدة مكينة.

عندما بدأت بجمع المادة ودراستها توقعت الخلاف بين أهل النحو والتفسير كثيراً، والشقة بينهما واسعة، وأنها على طرفي تقيض، إلا أنني وجدت الإجماع أكثر من الفرق، والاتفاق أكثر من الخلاف، وإن كان هناك خلاف عند بعضهم فإنما هو في السطح لا في الأعماق.

إن من رفض المسألة من المفسرين، انصبّ رفضه على إطلاق الزائد في القرآن، فكل ما جاء في التنزيل لا بد أن يكون لمعنى، ولا يمكن أن يكون عبثاً لغير فائدة . وليس لغير ذلك ذهب الآخرون.

إلا أن أولئك وقفوا عند المعنى الحرفي لكلمة (الزائد) والتي تعني وجوده وعدمه سواء، وأن هذا لا يستقيم مع منزلة الكلام السماوي المنزه عن كل عيب ونقص.

وهؤلاء لم يترددوا في إطلاق الكلمة مع إقرارهم بأن القرآن الكريم جلّ عن كل باطل، وعن كل لغو. إلا أن هؤلاء كان استعمالهم للألفاظ لغوياً منصباً على المفاهيم النحوية، والتي تبحث في تركيب الجملة العربية، مع تأكدهم أن مثل هذه الكلمات التي ذكروا أنها زائدة لا تخرج عن أن يكون لها معنى بلاغي يقرره السياق.

وعندما وقتت عند البلاغيين، وجدتهم يبحثون في أسرار الكلمة وعلاقاتها مع أخواتها من الكلمات في العبارة القرآنية، ليخرجوا في نهاية أبحاثهم أن مثل هذا الأسلوب في اللغة القرآنية إنما هو وجه من وجوه

فصاحته، وسر من أسرار بلاغته التي لم تدانها بلاغة بشرية منذ نزوله إلى يومنا، رغم فصاحة وبلاغة الأقسام التي نزل فيهم.

وقد حاولت تتبع المسألة تدريجياً، بحيث تعرض من خلال علاقتها بالموضوعات الأخرى التي يمكن أن تبرزها؛ فهي مسألة لغوية لها جذور نحوية ودينية. وبما أنها متخصصة بالنص العزيز، فلا بد أن يبحث من منظار علماء التفسير. لذا، وقفت وقفة متأنية في مواضع من دراستي عند علم التفسير، باعتباره علماً من علوم القرآن الكريم، وآراء أهل التفسير بالمسألة. ثم انعطفت نحو علم البلاغة والبيان الذي يبحث في إعجاز القرآن ومظاهره، لتجلي أماننا أسرار هذه الكلمات، والحكمة الإلهية لورودها في العبارة القرآنية، فقد زادت جمالاً وفصاحة وبلاغة، لم تكن لولا وجودها في مواضعها التي وردت فيها. ولعل أهل الطباعة من أهل اللغة يدركون ذلك عند تلاوة القرآن الكريم تلاوة واعية متأنية، بهدف فهمه وإدراكه. وقد خرجت من هذه الدراسة بما يلي :

(١) إن العلاقة بين القرآن واللغة العربية علاقة متميزة، يمكن تجليتها بما يلي :

- أ. نزول القرآن الكريم باللغة العربية جعل العلاقة بينهما علاقة فريدة ودائمة؛ فمن ناحية، أفادت العربية الرسالة المساوية قوة من حيث التأثير فيمن نزلت فيهم، وهم أهل الفصاحة ممن يعرف البيان ويميزه عن غيره من الأماليب، فلا توجد أمة من الأمم تعجب باللغة والأدب وتتأثر بالكلمة المحكية والمكتوبة كالعرب؛ فقد أدركوا جوانب إعجازه وجلاله، وأنه ليس كلاماً بشرياً. ومن ناحية أخرى، أفاد القرآن العربية أن جعلها لغة عالمية، بدأت تتألق منذ العصور الوسطى كإحدى اللغات العالمية الرئيسية.
- ب. اللغة العربية لغة غنية ومعبرة، وقد لعبت دوراً مهماً في حماية حضارة تلك الشعوب الناطقة بها، إلا أنها بغير تلك العلاقة القوية بينها وبين الإسلام لم تكن لتجاز تلك المعركة الداخلية، ولم تكن لتمتد وتنتشر خارج حدود العالم العربي ذلك الامتداد بهذه السرعة وبذلك المقدار.

ج. القرآن الكريم كان وسيلة دعم وتعميق لوعي الناطق باللغة العربية لما تتميز به لغتهم، وما يميز به لسانهم من غنى وجمال، فقد كان ظهور القرآن من أهم الأحداث في تاريخ اللغة العربية، وما زال. لذا، فإنه من أجل الحفاظ على القرآن الكريم كان ذلك الحدث العظيم الذي قام به أبو الأسود الدؤلي من تنقيط القرآن بعد وضع أسس وقواعد نظرية النحو العربي. وكما هو معروف، فقد كانت الحروف العربية قبل ذلك مبهمة يصعب تمييزها وتصنيفها، فأبرز الدؤلي بعملية التنقيط تلك الفوارق، وسهل عملية التمييز بينها.

كل ذلك ساعد في تطور اللغة تطوراً سريعاً لم يكن لولا تلك العلاقة الحميمة بينها وبين كتاب الله، الذي أغنى معجمها بكلمات وعبارات جديدة، وفتح آفاقاً للدراسات اللغوية والإسلامية كان لها الأثر الكبير في تفحّح العقول العربية من خلال الدراسات المختلفة ذات العلاقة بالقرآن واللغة.

د. ساهم القرآن الكريم في توثيق قواعد العربية، حين جمع نماذج من التعبير اللغوي القديم بين دفتيه، فإنه يصعب أن توجد قاعدة من قواعد العربية لا تنطبق على آية أو أكثر من آيات القرآن. وقد ساعد في تنمية وإغناء اللغة العربية باعتبارها الكتاب الأول باللغة العربية، كما أنه حفظها من الاضمحلال؛ فكل من اعتنق الإسلام لا بد أن يقرأ القرآن الكريم ويتلوه تلاوة سليمة، وينطق بحروفه نطقاً سليماً دقيقاً، إضافة إلى ما أضفاه عليها من التقدير والاحترام باعتبارها لغة الدين الحديث في ذلك الحين الذي أخذ يزداد قوة وأتباعاً يوماً بعد يوم، وكلما ازداد الاهتمام بذلك الدين ازداد الاهتمام باللغة التي جاء بها.

(٢) القرآن الكريم منبع غني وعذب لدراسة اللغة وفهمها، وكلما تعمقنا في دراسته لغوياً، ازداد فهمنا لمضامين النص العزيز وأحكامه. ومهما حاولنا التوسع في دراسته لم نزد إلا إحساساً بأننا ما زلنا في بداية الطريق، لم نحصل من العلم إلا النزر اليسير.

(٣) مسألة (الزيادة في القرآن الكريم) ليست مسألة نحوية فحسب، بل هي مشعبة؛ لها طرف متصل بعلم التفسير، وآخر بعلم اللغة والبيان، فلا بدّ من تشعب الدراسة في هذه المجالات جميعها للإبلاغ بجميع جوانب المسألة، وإعطائها حقها من البحث والدرس.

(٤) القول بالزيادة لا يناقض إجلال النص العزيز وترفعه عن كل باطل وتقصير، فقد جاء عن العرب استعمالهم لمثل هذا الأسلوب في أكثر من موطن - تعرضت للحديث عنه بالتفصيل في الباب الأول - والقرآن جاء بلسان القوم مع مباينته لهم بنظمه المخصوص المميز، الذي به تحذاهم ولم يستطيعوا معارضته.

(٥) مع إقرارني بالرأي القائل بوجود الزائد في القرآن الكريم، إلا أنني لست مع كل ما ذهب إليه من توسع في المسألة، بحيث ذهبوا في بعض المواضع إلى وجود الزائد بما يستبعده الذوق اللغوي، أو الفهم السليم للنص العزيز. ومن ذلك مذهب أبي عبيدة والأخفش، فحيثما استطعنا تأويل النص الكريم على أصله وعدم القول بالزيادة كان أولى. لذا، لم أثبت جميع الآيات التي قيل بورود الزائد فيها، وأكفيت بإيراد ما ظهر فيه الأمر واقتضاه المعنى، بناء على مفهوم النحاة للزيادة - نحوية لا معنوية. غير أنني أوردت بعض الشواهد، وإن كنت غير مقتنعة بها، ولكن لما اقتصر النحاة والمفسرون عليها في بعض المواضع، اضطررت لذكرها شاهداً على ذلك، كزيادة (كان) - مثلاً- في قوله تعالى: " قالوا كيف نكلم من كان في المهد صبياً"، فقد ذهب بعضهم إلى زيادتها توكيداً للماضي في (قالوا)، وعللوا زيادتها بأن الرجال كلهم كانوا في المهد، فإين الإعجاز في حال عيسى عليه السلام؟! ولكنني أرى أن (كان) هنا جاءت بمعنى الحال كقوله تعالى: " كنتم خير أمة أخرجت للناس"، وقوله: " إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً". وقد ذكر الزمخشري أن (كان) تدل على إيقاع مضمون الجملة في زمان ماضٍ مبهم يصلح لتقريبه وبعيده، وهو هنا لتقريبه خاصة، وقد دل عليه مبنى الكلام الذي سبق

التعجب. (١) وذهب بعض النحاة إلى أن (كان) فعل يشعر بالتجدد وعدم الانتقطاع، بل يفيد الدوام والاستمرار، وهذا ما جزم به ابن معطي في ألفيته حيث قال : و(كان) للماضي الذي ما انقطعا. (٢) (٦) استقصاء كل ما جاء في القرآن من الكلمات الزائدة أمر ليس سهلاً. لذا، لم أدع أنني قمت بإحصائه كله ، ولكنني حاولت ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، بما وقعت عليه من كتب التفسير، أو علوم القرآن، أو النحو والبلاغة.

(٧) لولا أنني أطلقت على هذه الدراسة بداية عنوان (الزيادة) لكان من الأولى إطلاق مصطلح (الصلة) لما تحمله هذه الكلمة من معنى أدق، وبخاصة فيما يتعلق بالكتاب العزيز، كما فعل الكوفيون، إذ بها يتوصل إلى زيادة الفصاحة والبلاغة والقوة. ولما يتبادر إلى الذهن عند قراءة كلمة (الزيادة) من معاني اللغو والحشو بما يتنافى مع سمة الأسلوب القرآني وجلاله، والذي من أجله رد من رد القول بوروده في الكتاب الكريم.

(١) الكشف ١٧/٣

(٢) البرهان ١٢١/٤

ثبت المصادر والمراجع

أ. المصادر:

- الأزهرى، الإمام خالد بن عبد الله. " شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك في النحو"، ٢م، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- الأسنوي، الإمام جمال الدين (ت ٧٧٢ هجرية). " الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية"، ط١، تحقيق د. محمد حسن عواد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان - الأردن (١٤٠٥ هجرية - ١٩٨٥ م).
- ابن أبي الإصبع، أبو محمد زكي الدين عبد الحميد بن عبد الواحد. " بدیع القرآن"، تقديم وتحقيق حفني محمد شرف، مكتبة نهضة مصر، القاهرة (١٩٥٧ م).
- الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين. " الأغاني" ١٦م، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة (١٩٦٣)
- الأشموني، " شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المستمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"، ٤م، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
- الثعالبي، أبو منصور بن إسماعيل. " فقه اللغة وسر العربية"، تصحيح وضبط لويس شيخو اليسوعي، ط٤، مطبعة الآثار اليسوعيين - بيروت (١٩٠٣ م).
- الجرجاني، الإمام عبد القاهر (ت ٤٧١ هجرية) " أسرار البلاغة في علم البيان"، تصحيح وتعليق السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- الجرجاني، الإمام عبد القاهر. " دلائل الإعجاز" ط١، شرحه وعلق عليه ووضع فهارسه د. محمد التنجي، دار الكتاب العربي (١٤١٥ هجرية - ١٩٩٥ م).

- رضا، محمد رشيد. " تفسير القرآن الحكيم" (الشهير بتفسير المنار)، ج ١، مطبعة المنار، القاهرة (١٣٤٦ - ١٣٥٣ هجرية).
- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الإشبيلي (٣١٦ - ٣٧٩ هجرية). " طبقات النحويين واللغويين" ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة الخانجي، القاهرة (١٩٤٥م).
- الزجاج. " إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج " ط٣، تحقيق ودراسة إبراهيم الإياري، دار الكتاب اللبناني - بيروت (١٤٠٦ هجرية - ١٩٨٦م)
- الزركشي، الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله. ط البرهان في علوم القرآن " ط١، ٤م ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه (١٣٧٦ هجرية - ١٩٥٧م)
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي (٤٦٧ - ٥٣٨ هجرية). " الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل " ط١، ٤م، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان (١٤١٧ هجرية - ١٩٩٧م)
- أبو السعود، محمد بن محمد العمادي (ت ٩٥١) " إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم " ، ٩م، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- سيويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٣٢ - ١٨٠ هجرية). " الكتاب" ، ٥م، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله. " أخبار النحويين البصريين" ، تحقيق طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة (١٩٥٥م).
- السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن أبو بكر (ت ٩١١ هجرية) " الإتيان في علوم القرآن " ط٢، ٤م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان (١٤١١ هجرية - ١٩٩١م)

- السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن أبو بكر. " همع الهوامع في شرح جمع الجوامع " تحقيق وشرح د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية - الكويت (١٣٩٩ هجرية - ١٩٧٩ م)
- السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن أبو بكر. ط الدر المنثور في التفسير المأثور، ٨، دار الفكر - بيروت (١٤١٤ هجرية)
- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (١١٧٣ - ١٢٥٠ هجرية) " فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير " ، ٥، دار الفكر - بيروت.
- الصنعاني، عبد الرزاق بن همام (ت ٢١١) " تفسير القرآن " ط ١، ٣، تحقيق د. مصطفى مسلم محمد، مكتبة الرشد - الرياض (١٤١٠ هجرية)
- الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن خالد أبو جعفر (ت ٣١٠) " جامع البيان عن تأويل آي القرآن " ، ٣٠، دار الفكر - بيروت (١٤٠٥ هجرية) .
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩ هجرية / ١٣٦٧ م) " شرح ابن عقيل " ط ٥، ٢، تحقيق ح. الفاخوري، دار الجليل - بيروت.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد (٦١٦ هجرية) " إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن " ط ١، ٢، تصحيح وتحقيق الأستاذ إبراهيم عطوة عوض (١٣٨٠ هجرية - ١٩٦١ م)
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد . " الصحاحي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها " تحقيق مصطفى الشويبي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت - لبنان (١٣٨٣ هجرية - ١٩٦٤ م) .
- الفخر الرازي، محمد بن عمر بن الحسن (٥٤٤ - ٦٠٦ هجرية) . " مفاتيح الغيب المشتهر بالتفسير الكبير " ، دار الطباعة العامرة، استانبول (١٣٠٨ هجرية) .

- ابن أم قاسم، بدر الدين أبو محمد الحسن بن قاسم المرادي (٧٤٩ هجرية) . "الجنى الداني في حروف المعاني" ، ط٢ ، تحقيق فخر الدين قباوي، ومحمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، (١٩٨٣ م) .
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (٢١٣ - ٢٧٦ هجرية) . " تأويل مشكل القرآن " ، شرح وتحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة (١٩٥٤ م) .
- القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج أبو عبد الله (ت ٦٧١) " الجامع لأحكام القرآن " ط٢ ، ٢٠ م، تحقيق أحمد عبد العليم البدوني، دار الشعب - القاهرة (١٣٧٢ هجرية)
- القزويني، جلال الدين أبو عبد الله محمد بن قاضي القضاة سعد الدين أبي محمد عبد الرحمن . " الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبدع . مختصر تلخيص المفاتيح " منشورات مكتبة النهضة.
- المالقي، أبو جعفر أحمد بن عبد النور (٦٣٠ - ٧٠٢ هجرية) . " رصف المباني في شرح حروف المعاني " ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، ط٢ ، دار القلم، بيروت (١٩٨٥ م) .
- المباركفوري، محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم أبو العلا (ت ١٣٥٣) " تحفة الأحمدي لشرح جامع الترمذي " (الجزء الخاص في التفسير) ، ١٠ م ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- المرادي، أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت ٣٣٨ هجرية) " معاني القرآن الكريم " ط١ ، تحقيق محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى - مكة المكرمة (١٤٠٩ هجرية) .
- ابن مضاء، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن القرطبي . " الرد على النحاة " تحقيق شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة (١٩٤٧ م) .
- ابن هشام، الإمام جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد الأنصاري (ت ٧٦١ هجرية) . " مغني اللبيب عن كتب الأعراب " ط١ ، ٢ م، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه حسن حمد، أشرف عليه

- وراجعه د. إميل بدع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان (١٤١٨ هجرية - ١٩٩٨ م).
- ابن هشام، الإمام جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد الأنصاري. "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" ط١، ٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان (١٩٨٠ م). ٤.
 - ابن يعيش، الشيخ موفق الدين يعيش بن علي النحوي (ت ٦٤٣ هجرية). "شرح المفصل"، ١٠، عالم الكتب - بيروت، مكتبة المنبي - القاهرة.

ب. المراجع:

- أمين، د. بكري شيخ. "التعير الفني في القرآن" ط١، دار الشروق، بيروت - القاهرة (١٣٩٣ هجرية - ١٩٧٣ م).
- الأنصاري، د. أحمد مكي. "نظرية النحو القرآني / نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية" دار القبلة للثقافة الإسلامية.
- بركة، د. عبد الفني محمد سعد. "الإعجاز القرآني وجوهه وأساره" ط١، مكتبة وهبه، ١٤ شارع الجمهورية، عابدين - القاهرة (١٤٠٩ هجرية - ١٩٨٩ م).
- بشير، عزيزة يونس. "النحو في ظلال القرآن".
- تكريتي، نهاد. "المرجع الكامل في جميع مواد اللغة العربية وشواهدا" ط١، دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع (١٩٨٩ م).
- حسان، د. تمام. "البيان في روائع القرآن / دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني" ط١، عالم الكتب - القاهرة (١٤١٣ هجرية - ١٩٩٣ م).
- حسين، د. عبد القادر. "القرآن إعجازه وبلاغته" مطبعة الأمانة - مصر (١٩٧٥ م).

- أبو حمدة، محمد علي. " من أساليب البيان في القرآن الكريم " ط٢، مكتبة الرسالة الحديثة - عمان (١٤٠٣هـجرية - ١٩٨٣م).
- الحموز، د. عبد الفتاح أحمد. " التأويل النحوي في القرآن الكريم " ط١، ج٢، مكتبة الرشد - الرياض (١٤٠٤هـجرية - ١٩٨٤م).
- الخالدي، د. صلاح عبد الفتاح. " البيان في إعجاز القرآن " دار عمان، عمان - الأردن.
- دراز، د. صباح عبيد. " البلاغة القرآنية عند الخطابي " ط١، مطبعة الأمانة (١٤٠٦هـجرية - ١٩٨٦م).
- الراجحي، د. شرف الدين علي. " في اللغة عند الكوفيين " دار المعرفة الجامعية - إسكندرية (١٩٩٤م).
- رفيده، د. إبراهيم عبد الله. " النحو وكتب التفسير " ط١، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية (١٩٨٢م)، ط٢ (١٩٨٤م).
- رمضان، د. محيي الدين عبد الرحمن. " الجمان في علوم القرآن " ط١، دار البشير، مؤسسة الرسالة (١٤١٦هـجرية - ١٩٩٦م).
- السعدي، عبد القادر عبد الرحمن. " أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام في آيات القرآن الشرعية " ط١، مطبعة الخلود - بغداد (١٤٠٦هـجرية - ١٩٨٦م).
- بنت الشاطئ، د. عائشة عبد الرحمن. " التفسير البياني للقرآن الكريم " ط٢، دار المعارف بمصر (١٩٦٦م).
- بنت الشاطئ، د. عائشة عبد الرحمن. " من أسرار العربية في البيان القرآني " جامعة بيروت العربية - بيروت (١٣٩٢هـجرية - ١٩٧٢م).

- شاهين، د. عبد الصبور. "دراسات لغوية" ط٢، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- الصياصنة، مصطفى عيد. "بطلان الجواز وأثره في إفساد التصور وتعطيل نصوص الكتاب والسنة" ط١، دار المعراج للنشر والتوزيع - الرياض (١٤١١هـ).
- عباس، د. فضل حسن. "لطائف المنان وروائع البيان في دعوى الزيادة في القرآن" ط١، دار النور للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت (١٤١٠هـ - ١٩٨٩م).
- العلولا، د. منيرة بنت سليمان. "الإعراب وأثره في ضبط المعنى/ دراسة نحوية قرآنية" دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).
- علي، د. ناصر حسين. "كشف السر عن حروف الجر" ط١، المطبعة التعاونية بدمشق، توزيع سعد الدين (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).
- عيد، د. محمد. "نحو الألفية، شرح معاصر وأصيل لألفية ابن مالك" مكتبة الشباب - المنيرة.
- فريد، د. فتحي عبد القادر. "فنون البلاغة بين القرآن وكلام العرب" ط١، منشورات دار اللواء والنشر والتوزيع - الرياض (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).
- المحتسب، عبد المجيد عبد السلام. "اتجاهات التفسير في العصر الحديث" دار الفكر - بيروت (١٩٧٣م).
- مكرم، د. عبد العال سالم. "غرب القرآن في عصر الرسول والصحابة والتابعين" ط١، مؤسسة الرسالة - بيروت (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).
- أبو موسى، د. محمد حسين. "البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية" دار الفكر العربي.
- ناصف، علي النجدي. "من قضايا اللغة والنحو" مكتبة نهضة مصر بالجيزة.

- الهلايلي، د. هادي عطية مطر. " نظرية الحروف العاملة ومبناها وطبيعة استعمالها القرآني بلاغياً " ط١، مكتبة النهضة العربية (١٤٠٦ هجرية - ١٩٨٦ م).

ج. المقالات والمنشورات :

- د. عبد الرحمن تاج ، " القول في الباء التي تزداد في فصيح الكلام وقد وقعت زائدة في القرآن الكريم " ، مجمع القاهرة ، ج ٣١ ، (١٩٧٣ م).
- د. فضل عباس ، " قضية الزوائد في كتاب الله " ، دراسات، الجامعة الأردنية.
- د. هادي الحمداني، الحروف الزائدة، الجامعة المستنصرية ، ٢٤ ، (١٩٧١ م)

د. الرسائل الجامعية :

- ديره، المختار أحمد . " دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء " رسالة ماجستير من جامعة الفاتح/ طرابلس، ط١، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان (١٤١١ هجرية - ١٩٩١ م).

Abstract

Extras in The Holy Quran **Prepared by: Suhair Ibrahim Ahmad Saif** **Supervisor: Muhammad Hasan Awwad**

This thesis discusses one of the major issues of Arabic syntax – that of extras – which has been extensively dealt with by the old and the new syntacticians.

The focus of my study is the holy heavenly book, the Quran. Thus, the title is “Extras in the Holy Quran.”

In the first chapter I discussed extras in Arabic in general from the perspective of syntacticians, explicators and rhetoricians. I shed light on their attitudes regarding this issue, in addition to the situations in which extras occur in Arabic in general and in Holy Quran in particular. I found it necessary to discuss the issue at a larger level then proceed to gain a complete, clear and integrated picture.

From the onset, the only source of my study was the heavenly text, which was indispensable throughout the stages of my study. In fact, The Quran was the fountainhead and source of inspiration for me. More than that source, I examined the old sources of syntax, the meanings of the Quran, its explications, specifically those which consider the linguistic explication a stylistic means for the clarification and analysis of the Quranic meanings and its verses, the old sources of rhetoric which examine the secrets of Quranic diction and its inimitable syntactic rhetoric. I did not forget, as well, to tackle the specialized modern sources, which gave new dimensions to the achievements of the ancient syntacticians in this respect.

The study has three diversified channels. In the first, I examined syntax, the focal point of interest in my study. I concentrated on the attitudes of syntacticians in an attempt to elucidate their opinions on the issue. I realized that they had scrutinized classical Arabic and found that the use of “extras” was a stylistic phenomenon clearly demonstrated in Arabic like the phenomenon of deletion. They also found that it was a correct style overtly presented in the Quranic expressions, which were revealed in Arabic –the native language of the Arabs.

In the second, I scrutinized the attitudes of the old and new explicators and found that most of them confirm the presence of such stylistic phenomenon in the Holy Quran, though they cautiously accepted it. Once they were able to construct the speech on the stems with no extras, they gave their preference. There were other syntacticians who adamantly rejected such an attitude for they considered extras useless valid and a kind of pleonasm with no function to perform.

In the third, I investigated the works of rhetoricians who did research on the Quranic style and found connections between form and content – every extra in form produces an extra in meaning. They tried to explain

every extra within the framework of a stylistic perspective that involved meaningful connotations, which added up to the eloquence and inimitability of the Holy Quran, thus the becoming one of its good merits and its powerful influences.

The author came to a conclusion that the use of “extras” is a stylistic aspect obviously manifested in Arabic in general and the Quranic expressions in particular. Therefore, we can not rule out the emergence of any classical linguistic phenomenon as used by eloquent writers. If we accept deletion as a stylistic manner of brevity, then the use of extras is a stylistic means of emphasis.